مِنَ الْقِيَمِ الأَخْلاقِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

تأليف

د/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن

أستاذ اللغويات ووكيل كلية اللغة العربية بالقاهرة للدراسات العليا والبحوث، جامعة الأزهر

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مِنَ الْقِيَمِ الأَخْلاقِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

تأليف

د/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن

أستاذ اللغويات ووكيل كلية اللغة العربية بالقاهرة للدراسات العليا والبحوث، جامعة الأزهر

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أصل هذا الكتاب

بحث منشور في مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، جامعة الأزهر، العدد الثاني عشر، عام ٢٠١٨م، كان مشتملاً على سبع عشرة قيمة، وعدد صفحاته ١٠٤، وقد رُوجِعَت وزِيدَ عليها ونُقِّحَت حتى بلغت إحدى وعشرين قيمة، هي مادة هذا الكتاب.

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

المقدمة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آل بيته ذوي الفضل والإحسان، وبعد...

فإنَّ الله ﷻ اختار العربية لغةً لكتابه خير الكتب، ولسانًا لنبيه خير الأنبياء ﷺ، وجعل أتباعه الناطقين بلسانه خير أمةٍ أُخرجت للناس.

ومن المقرَّر شرعًا ألا تتحقق عبادة المسلمين على النحو المطلوب إلا باللغة العربية، ولا يُفْهَمُ كلامُ الله ورسوله إلا بالاجْتِهَادِ في مجالاتِهَا، فقهًا لضوابطها، وإلمامًا بقواعدها، وإحكامًا لأساليبها، واستشعارًا لجمالها، وإدراكًا لجلالها.

ومما لا ريب فيه أنَّ نزول القرآن الكريم بتلك اللغة نقلها من المحلية إلى العالمية، ورفعها مكانًا عَلِيًّا، وبَثَّ في ضوابطها الموجِّهة، وقواعدها الحاكمة روائع إنسانية، وقِيمًا أخلاقيةً؛ ولذا انتخبت من تراثنا النحويّ إحدى وعشرين قيمةً، أردت أن يبدوَ فيها جلالُ العربية، وسُمُوُّ ضَوابطها، ورُقِيُّ قواعدها، ورَوْعَةُ تراكيبها، وجمالُ أساليبها، وأنَّها لغة ذات رسالةٍ أدبيَّةٍ، تُراعِي مصلحة الإنسانية، وتكفل سعادة البشرية بتحقيق الأمن والأمان في المجتمعات، والتعاون بين الأفراد والهيئات؛ لحضِّها على كلِّ جميل، وتحذيرها من كلِّ قبيحٍ. وتلك القيم هي:

(١) التحلي بالأوصاف الجميلة.

(٢) الوفاء لأهل الصحبة السالفة.

(٣) أدب الحوار.

(٤) حق الجوار.

(٥) مُصَاحَبَةُ الأَخْيَارِ.

(٦) إنزال الأشياء منازلها.

(٧) إعطاء المحتاج ما يكفيه.

(٨) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٩) الأخذ بيد الضعيف.

(١٠) المشغول لا يشغل.

(١١) الإصلاح بين المتنازعين.

(١٢) المتضادان لا يَجْتَمِعَانِ.

(١٣) ترك الكلام بما ليس يقينًا.

(١٤) صيانة اللسان.

(١٥) حفظ النفس.

(١٦) المعارضة القوية بناءة.

(١٧) المنع من القياس لمانع شرعي.

(١٨) الثبات على المبادئ.

(١٩) الأعمال بالنيات.

(٢٠) الحلف بالله ﷻ فقط.

(٢١) إكرام الأمهاتِ.

واللهَ ﷻ أسألُ إخلاصًا في القول، وسدادًا في العمل، وبركةً في الأجل، ولسانَ صدقٍ بين الناطقين باللغة الشريفة، وهو حسبي، ونِعْمَ الوكيلُ!

المؤلف

التمهيد

(جلال العربية)

إنَّ مراعاة ذي اللُّبِّ ضوابطَ العربية في محادثاته وكتاباته وخطاباته أمارةُ خيرٍ فيه، وشَاهِدُ رُقِيٍّ في أحاسيسه، ودليل حُسْنٍ في أخلاقه، وذلك من فضل الله عليه وعلى الناس؛ فليُقابِلْهُ بالإخلاص والشكر، ولْيَدُمْ على ذلك فهو على خَيْرٍ، ومن المحبين لله ﷻ ورسوله ﷺ.

قال أبو منصور الثعالبيّ (ت٤٢٩هـ): " مَنْ أَحَبَّ الله تعالى أَحَبَّ رسوله محمدًا ﷺ، ومَنْ أَحَبَّ الرسول العربيّ أَحَبَّ العرب، ومَنْ أَحَبَّ العرب أَحَبَّ العربية التي بها نزَل أفضلُ الكتبِ على أفضلِ العجمِ والعربِ، ومَنْ أَحَبَّ العربيةَ عُنِيَ بها وثَابَرَ عليها، وصَرَفَ هِمَّتَهُ إليها، ومَنْ هداه اللهُ للإسلامِ، وشرح صَدْرَهُ للإيمان، وآتاه حُسْنَ سريرةٍ فيه اعتقد أنَّ محمدًا ﷺ خيرُ الرسل، والإسلام خيرُ الملل، والعرب خيرُ الأمم، والعربية خيرُ اللغات والألسنة"(١).

والعربيةُ التي نالت الخيرية تُعطي صاحبَها الأريبَ قُوَّةً في النفس، ودُرْبَةً في الفكر، وشجاعةً في الرأي؛ فيكون ذلك سببًا في إبعاده عن الضلال في القول، وتجنيبه الانحراف في الرأي. وليَعْلم التاركُ لها في مجاله المفتقر إليها رغبةً عنها أنَّهُ على خطر عظيم، نَبَّهَ عليه

(١) فقه اللغة وسر العربية ٢٩.

فيلسوف العربية ابن جنِّي في قوله: "أكثر من ضَلَّ من أهل الشريعة عن القَصْد فيها، وحادَ عن الطريقة المُثلى إليها فإنَّما استهواه واستخفَّ حِلْمَهُ ضَعْفُهُ في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها... ولو كان لهم أُنْسٌ بهذه اللغة الشريفة، أو تصرفٌ فيها، أو مزاولةٌ لها- لحَمَتْهُم السعادةُ بها ما أَصَارَتْهُم الشَّقْوَةُ إليه؛ بالبُعد عنها"[1].

إنَّ اللَّهَجَ بفصحانا، والتواصل بها مع الآخرين في جميع الأحوال يَزيد العقلَ قوةً ورجاحةً وإنارةً، ويُثبتُ المُروءَةَ، ولا يعود ذلك على صاحبه إلا بالخير؛ فالمروءةُ تأمرُ صاحبَها بالأجمل من الأقوال والأفعال والتصرفات، ودليلُ وجود المروءة في عربيٍّ هو التزامُهُ بلغته الشريفة؛ ولذا كَتَبَ عمرُ ﷺ إلى أَبي مُوسَى الأشعريّ ﷺ قائلاً: "خُذِ النَّاسَ بِالعربيَّة؛ فإنَّها تَزِيد فِي العَقْلِ، وتُثْبِتُ المُروءَةَ"، وذكر الإمام الخطَّابيّ (ت٣٨٨هـ) عبارة عمر ﷺ بلفظٍ آخر، وهي "عليكم بتعليم العربية؛ فإنَّها تدلُّ على المروءة, وتزيد في المودة "، ثمَّ قال: "قد بقيتُ زمانًا أقول: ما معني زيادتها في المودة؟ حتى وقع لي أنَّهُ يريد مودَّةَ المشاكلة؛ وذلك أنَّ المعرفة بكل صناعةٍ تجمعُ بين أهلها"[2].

والْجَدَدُ الحسنُ لقطف تلك الثمرات وغيرها اعتيادُ الخطاب بالعربية في جميع المقامات، حتى يتلقنها الصغارُ من الكبار في البيوت، وفي

(١) الخصائص٣/٢٨٤، ٢٤٩.

(٢) غريب الحديث ٣/١٩٩.

مكاتب تحفيظ القرآن الكريم، وفي دُور العلم، فيظهر شعارُ الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهلَ على المسلمين في فَهْمِ معاني الكتاب العزيز، والسنة النبوية، وكلام السلف؛ ولأجل ذلك تعددت رسائل عمر ﷺ إلى ولاته، ومنها قوله: "تعلموا العربية؛ فإنَّها من دينكم، وتعلموا الفرائض؛ فإنَّها من دينكم". وهذا الذي أَمَرَ به عمرُ ﷺ من فقه العربية وفقه الشريعة يَجمع كُلَّ ما يُحتاج إليه؛ لأنَّ الدين فيه أقوالٌ وأعمالٌ، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو الطريق إلى فقه أعماله(١).

فلا ريب أنَّ الإلمامَ بضوابط العربية، والإتقان لأساليبِها، وإدراك دلالاتِ التراكيب فيها- سبيلُ حُسْنِ التعاملِ مع النصوص والأقوال؛ فالآخذ من العربية بحظٍ وافرٍ يُحسن بما لديه من قوة التأمل وسرعة الفهم استنباطَ الأحكام من النصوص استنباطًا دقيقًا، واستخراجَ القواعد منها استخراجًا مُوَفَّقًا، لا يُلام فاعله، بل يُحمد صاحبه، وقد لحظ الإمام الشافعيّ هذا الأمر فأعلنه قائلاً: "أَصْحَابُ الْعَرَبِيَّةِ جِنُّ الإِنْسِ، يُبْصِرُونَ مَا لا يُبْصِرُ غَيْرُهُمْ"(٢).

والدارسُ ضوابطَ العربية لرغبةٍ فيها، ومعرفةٍ بشأنها، وإدراكٍ لفضلها، وحُبٍّ لها مع التزامٍ بما تقتضيه نلمسُ فيه كُلَّ ذلك، والعربُ " لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلةٌ لها،

---

(١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٥٢٦ – ٥٢٨.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد الرازي ١١٢.

محسةٌ لقوة الصنعة فيها، معترفةٌ بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها"[1].

وللعلوم – إذا ذُكِرَت– فوائد جمة، ومنافع كثيرة يحوزها طالبوها، ومن بينها علم العربية. قال الإمام الشافعيّ: "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَظُمَتْ قِيمَتُهُ، وَمَنْ تَفَقَّهَ نَبُلَ قَدْرُهُ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، وَمَنْ تَعَلَّمَ اللُّغَةَ رَقَّ طَبْعُهُ، وَمَنْ تَعَلَّمَ الْحِسَابَ جَزُلَ رَأْيُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ"[2].

واللغة العربية لا شك أنَّ "الإقبال على تفهمها من الديانة؛ إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد، ثم هي لإحراز الفضائل، والاحتواء على المروءة، وسائر أنواع المناقب كاليَنْبُوع للماء، والزَّنْد للنار.

ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها، والوقوف على مجاريها ومصارفها، والتبحر في جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة التي هي عمدة الإيمان– لكفى بهما فضلاً يَحْسُنُ فيهما أثره، ويطيب في الدارين

(١) الخصائص ١/ ٢٤٠.

(٢) التبصرة لابن الجوزي ١٩٤.

ثمره، فكيف وأيسرُ ما خصَّها اللهُ ﷻ به من ضروب الممادح يُكِلُّ أقلامَ الكَتَبَة ويُتْعِبُ أناملَ الحَسَبَة"[1].

وإنَّهُ ﷻ "قيَّضَ لها حَفَظَةً وخَزَنَةً من خواصِّ الناس، وأعيان الفضل، وأنجم الأرض، فَنَسُوا في خدمتها الشهوات، وجابوا الفَلَوَاتِ، ونادموا لاقتنائها الدفاترَ، وسامروا القَماطرَ والمَحابر، وكَدُّوا في حَصْرِ لغاتِها طباعَهُم، وأسْهَرُوا في تقييد شواردها أجفانَهُم، وأجالوا في نظم قلائدها أفكارَهُم، وأنفَقُوا على تخليد كُتُبِها أعمارَهُم، فعَظُمَت الفائدةُ، وعمَّت المصلحةُ، وتوفّرت العائدةُ"[2].

فالحمد لله أنْ جعلنا ممن يقتبسون من مبناها ومعناها ما يُضيء لهم ولغيرهم طريق الوصول إلى مراده ﷻ، وفهم كلام نبيه ﷺ، وأخْذ الناس إلى ذلكم الْجَدَد.

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ٢٩.

(٢) المصدر السابق ٢٩، ٣٠.

الْقِيمَةُ الْأُولَى : التَّحَلِّي بِالْأَوْصَافِ الْجَمِيلَةِ

مِنْ سَمْتِ المسلم أن يتحلَّى بالأوصاف الجميلة، وأن يَتَّشِحَ بالنعوت الشريفة، وأن يتشبه بالصالحين؛ ففي التشبه بهم فلاح ونجاح، وسُمُوٌّ ورِفْعَة، وأن يقيم نفسه على الصراط المستقيم ﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[1]، حتى يستطيع الوصول إلى الغاية في منهج الحياة، وهي الله ﷻ، فقد قال ﷻ: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾[2].

ولا بد أن تكون أهداف المسلم في حياته جليلةً، وغاياته نبيلةً، ولا بد أن تكون وسائله إليها شريفةً، ولله درُّ أبي الطيب المتنبي؛ فقد قال: [من الوافر]

إِذَا غامَرْتَ في شَرَفٍ مَرُومِ ∴ فَلا تَقْنَعْ بِما دُونَ النُّجُومِ

فطَعْمُ الْمَوْتِ في أَمْرٍ حَقِيرٍ ∴ كَطَعْمِ الْمَوْتِ في أَمْرٍ عَظِيمِ[3]

ونجد في النحو العربي أنَّ الفعل الذي دلَّ على حدثٍ وزمنٍ صالحٍ للحال والاستقبال قد نال الرِّفْعَة، وحاز الشرف، وسما سموًّا صار به

---

(1) سورة الشورى – من الآية ٥٣.

(2) سورة النجم – الآية ٤٢.

(3) البيتان في ديوانه ٤/١١٩.

فوق أخويه، وتَرَبَّعَ على عرش الفعلية، وسُمِّيَ مضارعًا؛ لمشابهته اسم الفاعل من جهتي اللفظ والمعنى[1].

أمَّا مشابهته له من جهة اللفظ فلشيئين:

أحدهما: موافقته له في عدد الحركات والسكون وعدد الأحرف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف، وفي تعيين الأحرف الأصول والزوائد، وتحديد محالِّها، ما عدا الزيادة الأولى، ومن أمثلة ذلك:

١- (ضَارِب)، فإنّ أوّله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مكسور، وكذلك المضارع: (يَضْرِب)؛ فإنّ الياء مفتوحة، والضاد ساكنة، والراء مكسورة.

٢- (مُسْتَغْفِر)، فإنّ أوّله مضموم، وثانيه ساكن، وثالثه مفتوح، ورابعه ساكن، وخامسه مكسور، وكذلك المضارع: (يَسْتَغْفِر)؛ فإنّ الياء مفتوحة، والسين ساكنة، والتاء مفتوحة، والغين ساكنة، والفاء مكسورة.

والثاني: تدخل عليهما لام الابتداء، فتقول: (إنّ خالدًا ليضربُ اللِّصَّ)، كما تقول: (إنّ خالدًا لضارِبُ اللِّصَّ).

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/١٤٤، وشرح الأشموني على الألفية ١/٥٩.

وأمَّا مشابهته لاسم الفاعل من جهة المعنى ففي الأمور الآتية[1]:

١- الإبهام؛ فكلّ واحدٍ منهما يأتي مبهمًا زمنه محتملاً الحال والاستقبال عند عدم وجود قرينة التخصيص بأحدهما، ويأتي مختصًّا بأحدهما عند وجود القرينة المُخلّصة له.

٢- العموم والاختصاص؛ فالمضارع يعمّ زماني الحال والمستقبل بصيغته، فإذا دخلته السّين أو سوف اختصّ بالمستقبل، نحو: (يقوم، وسيقوم)، فأشبه الاسم في عمومه مع عدم وجود لام التعريف، وخصوصه بوجودها، نحو: (ضارب، والضارب).

٣- أنَّ المضارع بجملته يكون صفةً كما يكون الاسم كذلك، تقول: (مررت برجلٍ يضربُ)، كما تقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ).

٤- أنَّ كلًّا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة؛ فيفتقر إلى إعرابٍ يميز بعض معانيه من بعض. والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب؛ فاشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعضٍ ليس له ما يغنيه عن الإعراب، كما في: (ما أحسن زيد) إذا أريد به أحد معانيه الثلاثة التي هي التعجب، والنفي، والاستفهام؛ وذلك لأنَّ

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية ١/٢٩، واللمحة في شرح الملحة ١/١٤٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٠٢.

معانيه مقصورةٌ عليه، فجعل قبوله لها واجبًا؛ لأنَّ الواجبَ لا محيصَ عنه.

والفعل المضارع وإن كان قابلًا بالتركيب لمعانٍ يُخاف التباس بعضها ببعض، فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، نحو: (لا تُعْنَ بالجفاءِ وتمدح عمرًا)؛ فإنَّهُ يحتمل أن يكون نهيًا عن الفعلين مطلقًا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل على الأول، والنصب دليل على الثاني، والرفع دليل على الثالث. ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو أن تقول: (لا تُعْنَ بالجفاء ومدحِ عمرٍو، و(لا تُعْنَ بالجفاء مادحًا عمرًا)، و(لا تُعْنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرو).

فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف؛ فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعًا. وهذا كلام ابن مالك[1].

والأثر المترتب على هذا الشبه هو استحقاق الفعل المضارع أمرين:

أحدهما: الإعراب؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤، والتذييل والتكميل ١/١٢٤، ١٢٥، وتمهيد القواعد ١/٢٢٧، ٢٢٨.

والآخر: التقديم في الذكر على أَخَوَيْه: الماضي، والأمر عند الكلام عن العلامة المميزة لكلِّ فعلٍ؛ لأنَّ الاسمَ أشرفُ أنواع الكلمة، وقد أشبهه الفعل المضارع، فنال بذلك شرف التقديم، وحقّ التكريم[1]، ولسبق الاستقبال على المضي؛ فإنَّ الغد المستقبل يصير ماضيًّا[2].

قال ابن مالك:

.... ∴ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

وَمَاضِي الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ∴ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ[3]

قال الشيخ خالد: " فينبغي للشخص أن يتحلى بالأوصاف الجميلة؛ ليحصلَ له التقديم على أقرانه"[4].

وقد كان فصحاء العرب في خطابهم النثري، وبلاغهم الشعري يرفعون الشبيه إلى درجة ما أشبهه، ويعطونه حكمه، ويعاملونه معاملته، وقد جاء ذلك عنهم في مواطن كثيرة منثورة في كتب العربية، وجعل ذلك ابنُ هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) القاعدة الأولى في الباب الثامن من (مغني اللبيب)، إذ قَرَّرَ أَنَّ العربَ قد يعطون

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/١٧،١٦، وأوضح المسالك ١/٢٧، والتصريح ١/٣٨.

(2) ينظر: حاشية الصبان ١/٤٤.

(3) ألفيته في النحو والصرف ٩.

(4) التصريح ١/٣٨.

الشيءَ حكم الشيء إذا أشبهه في معناه فقط[١]، أو إذا أشبهه في لفظه فقط[٢]، أو إذا أشبهه فيهما معًا[٣]، وذكر صورًا كثيرة لذلك، ووَضَّحَها بالأمثلة الكاشفة، والشواهد المتنوعة[٤].

*****

*

(١) مثل: دُخُول الْبَاء فِي خبر (أَنَّ) فِي قَوْله ﷻ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾[الأحقاف: ٣٣]؛ لأَنَّهُ فِي معنى (أَو لَيْسَ الله بِقَادِر).

(٢) مثل: قَوْل العرب: (اللَّهُمَّ اغْفِر لنا أيَّتُها الْعِصَابَةُ) ببناء (أَيَّة) على الضم وَرفع صفتهَا، كَمَا يُقَال: (يَا أيَّتُها الْعِصَابَة)، وَإِنَّمَا كَانَ حَقّهمَا وجوب النصب، كَقَوْلِهِم: (نَحْنَ الْعَرَبَ أقرى النَّاس للضيف)، وَلكنهَا لما كَانَت فِي اللَّفْظ بِمَنْزِلَة المستعملة فِي النداء أَعْطَيْت حكمهَا، وَإِن انْتَفَى مُوجب الْبناء.

(٣) مثل: اسْم التَّفْضِيل وأفعل فِي التَّعَجُّب؛ فَإِنَّهُم منعُوا أفعل التَّفْضِيل أن يرفع الظَّاهِر؛ لشبهه بـ(أفعلَ) فِي التَّعَجُّب وزنًا وأصلاً وإفادة للْمُبَالَغَة.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦/٦٢٧، ٦٥٧.

الْقِيمَةُ الثَّانِيَةُ: الْوَفَاءُ لأَهْلِ الصُّحْبَةِ السَّالِفَةِ

الوفاء لأهل الصُّحْبَة السالفة خُلُقٌ من أخلاق النبيّ ﷺ والسائرين على دربه وهديه من أمته؛ فقد جاءت عجوز إلى النبي ﷺ وهو عند عائشة – رضي الله عنها– فأحسن لقاءها، وأكرم مثواها، وبسط لها رداءه، فأجلسها عليه، وصار يسألها عن حالها، وما صارت إليه، وهي تقول: بِخَيْرٍ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، فلمَّا خرجت قالت عائشة: تُقْبِلُ على هذه العجوز هذا الإقبال؟ فقال: «إِنَّهَا كَانَتْ تَأْتِينَا زَمَنَ خَدِيجَةَ، وَإِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ مِنَ الإِيمَانِ»(١).

و(هَلْ) في الأصل تختص بالدخول على الفعل؛ لكونها بمعنى (قَدْ)، كما في قوله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾(٢)، و(قَدْ) مختصة بالفعل.

ولكنَّهَا لمَّا عَرَضَ لها إفادة الاستفهام؛ تطفُّلاً على الهمزة انحطت رتبتها عن الاختصاص، ودخلت على الجملتين مثل همزة الاستفهام، فَعُدَّتْ من الحروف المشتركة؛ نَظَرًا إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين: الاسمية والفعلية، نحو قوله ﷻ: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ

---

(١) حديث صحيح على شرط الشيخين، في المستدرك على الصحيحين للحاكم ١/٦٢.

(٢) سورة الإنسان – الآية ١.

﴿ شَٰكِرُونَ ﴾[1]، وقوله ﷻ: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[2]، لا نَظَرًا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل؛ فما بعدها في آية (الأنبياء) جملة اسمية: مبتدأ وخبر، وفي آية (المائدة) جملة فعلية: فعل وفاعل ومفعول به.

لكن مع وجود الفعل في حيّزها – وهو التركيب التي هي فيه – تختص به، وهناك رأيان إثر ذلك[3]:

أحدهما: رأي سيبويه:

أنَّها لا تدخل على الاسم، وإن كان معمولاً لفعلٍ مقدرٍ بعدها، بل لا بُدَّ من معانقتها للفعل لفظًا، فيقال: (هل خَرَجَ زَيْدٌ؟)، ويقال: (هل رَأَيْتَ زَيْدًا؟).

ويقبح أن يقال: (هل زَيْدٌ خَرَجَ؟)، و(هل زَيْدًا رَأَيْتَهُ؟) إلا في الشعر؛ وذلك لأنَّ (هَلْ) إذا لم تر الفعل في حَيِّزِهَا تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً، تاركةً له في مقابل تركه لها، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا؛ فتقول: (هل خالدٌ ناجحٌ؟)، وإنْ رأته في حَيِّزِهَا حَنَّتْ إليه لسابق الألفة، ولم تَرْضَ حينئذٍ إلا بمعانقته في اللفظ.

---

(1) سورة الأنبياء – الآية ٨٠.

(2) سورة المائدة – من الآية ١١٢.

(3) ينظر: التصريح ١/٣٧، وهمع الهوامع ٢/٦٠٨، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٤٤، وحاشية الخضري ١/ ٢٥.

وهذا هو مفهوم قول سيبويه: "وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلَّا أنَّهم قد توسّعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصلُ غيرُ ذلك، ألا ترى أنّهم يقولون: هَلْ زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدار... فإن قلت: (هل زيدًا رأيتَ؟)، و: (هل زيدٌ ذهَبَ؟)- قَبُحَ، ولم يَجُزْ إلاّ في الشعر؛ لأنّه لمَّا اجتمع الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل"(١)، والاستفهام طالبٌ للفعل؛ " لأَن السُّؤَال إِنَّمَا هُوَ عَن الْفِعْل"(٢)، " لأنّك إنّما تستفهم عمّا تشُكّ فيه، وتجهل عملَه. والشكُّ إنَّما وقع في الفعل، وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك. وإذا كان حرفُ الاستفهام إنمّا دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذي دخل من أجله"(٣)، و" كما لا يقال: (قد زيدٌ خَرَجَ) لا يقال: (هل زيدٌ خَرَجَ؟)"(٤).

فـ"إن اضطُرَّ شاعرٌ فقال: (هل زيدًا رأيت؟)، أو: (هل زيدًا رأيتَه؟) نصب الاسم، وأما في قوله: (هل زيدًا رأيتَ؟) فتنصبه بـ(رأيتَ)، وأما في قوله: (هل زيدًا رأيتَه؟) فتنصبه بإضمار فعلٍ يكون هذا تفسيره، كأنَّه قال: هل رأيتَ زيدًا رأيتَهُ"(٥).

---

(١) الكتاب ١/٩٩.

(٢) المقتضب ٢/٧٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢١٦.

(٤) الكناش في فني النحو والصرف ٢/١١٦.

(٥) شرح السيرافي للكتاب ١/٤٠٧.

وهو مراده بقوله: "واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يُصَيَّرَ بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (هل زيدٌ قام؟)، و(أينَ زيدٌ ضربتَهُ؟)، لم يجز إلاَّ في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَه"[1].

وبهذا قال المبرد، فجَمِيع حُرُوف الاسْتِفْهَام غير الهمزة لا يصلح فِيهِنَّ إِذا اجْتمع اسْم وَفعل إِلاّ تَقْدِيم الْفِعْل إِلاّ أَن يضْطَر الشَّاعِر[2].

ونخلص من ذلك إلى أنَّ مذهب جمهور البصريين "أنَّ (هل) إذا جاء بعدها اسمٌ وفعلٌ وليها الفعلُ دون الاسم، ولا يجوز أن يليَها الاسمُ، لو قلتَ: (هل زيدًا ضربتَ؟) لم يَجُزْ إلاّ في الشعر، فإذا جاء في الكلام: (هل زيدًا ضربته؟) كان ذلك على الاشتغال، والتقدير: هل ضربتَ زيدًا ضربتَهُ؟ فتكون (هل) وليت الفعل"[3].

فلأجل اختصاصها بالفعل إذا كان في حيّزها وَجَبَ نصبُ الاسم بعدها، بفعل محذوف يفسره المذكور في باب الاشتغال، نحو قولك: (هل زيدًا ضربتَهُ؟)، و(هل خالدًا أكرمتَهُ؟)، وامتنع رفعه بالابتداء،

---

(١) الكتاب ١/١٠١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/٧٥.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٦/٣٠٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/١٦٧٦.

و"إذا قلت: (هل زيدٌ قام؟) يقع إضمارُ الفعل لازمًا, ولم يرتفع الاسمُ بعده إلاّ بفعل مضمر على أنّهُ فاعلٌ، وقبُح رفعُه بالابتداء"[1].

والآخر: رأي الكسائي :

أنَّهُ يجوزُ أن تدخلَ على الاسْمِ، وإن جاء بعده الفعلُ، ويجوز في هذا الاسم وجهان:

أحدهما: أن يكونَ معمولاً لفعلٍ مقدرٍ بعدها، فتعانق (هل) الفعلَ تقديرًا؛ فكما يجوز: (هل خَرَجَ زَيْدٌ؟)، و(هل رَأَيْتَ زَيْدًا؟) يجوز: (هل زَيْدٌ خَرَجَ؟)، و(هل زَيْدًا رَأَيْتَـهُ؟)؛ وذلك لأنَّ (هَل) إنْ رأت الفعل في حَيِّزِهَا حَنَّتْ إليه، ولم تَرْضَ حينئذٍ إلا بمعانقته لفظًا أو تقديرًا. وإذا لم تر الفعل في حَيِّزِهَا تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً.

والثاني: الرفعُ على الابتداء، وما بعده خبرٌ؛ فتقول: (هل زَيْدٌ خَرَجَ؟)، و(هل زيدٌ ضربتَهُ؟)[2].

تعقيب :

سلك رضيُّ الدين مسلك سيبويه والجمهور؛ فقال عن مدخول (هل): "فهي تدخل على الفعلية، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: هل زيدٌ قائمٌ؟ لمشابهة الهمزة.

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢١٧.

(2) ينظر: التذييل والتكميل ٦/٣٠٩، وارتشاف الضرب ٤/٢١٦٦، وتمهيد القواعد ٤/١٦٧٦، والتصريح ١/٤٤٣.

وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح، نحو: (هل زيدٌ خَرَج؟)؛ لأنَّها إذا لم تجد فعلاً تَسَلَّت عنه، فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكرت الصحبة القديمة، فلا ترضى إلا بأن تُعانقه؛ فيجب أن توليه إيَّاها، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم، نحو: (هل زيدًا ضربتَ؟) وعلى فعلية مقدَّر فعلها مفسَّرًا بظاهر، نحو: (هل زيدًا ضربتَهُ؟)، والنصب ههنا أحسن القبيحين"[1]، وقال: "فلما كان أصلها (قد)، وهي من لوازم الأفعال، ثم تَطفلت على الهمزة، فإنْ رأت فعلاً في حيِّزها، تذكرت عُهودًا بالحِمى، وحَنَّت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيِّزها تَسَلَّت عنه زاهلةً.

ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسِّرًا – أيضًا – للفعل المفسَّر بعدها، فلا يجوز اختيارًا: (هل زيدًا ضربتَهُ؟)..."[2]، ولله در القائل: [من البسيط]

مَلِيحَةٌ عَشَقَتْ ظَبْيًا حَوَى حَوَرًا ∴ فَمُذْ رَأَتْهُ سعَتْ فَوْرًا لِخِدْمَتِهِ
كَـ هَلْ إذَا مَا رَأَتْ فِعْلاً بِحَيِّزِهَا ∴ حَنَّتْ إِلَيْهِ وَلَمْ تَرْضَ بِفُرْقَتِهِ[3]

(١) شرح الرضي على الكافية ١/٤٥٩.

(٢) المصدر السابق ٤/٤٤٧.

(٣) البيتان في الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، تح د/محمد عبد المنعم خفاجي ٣/٥٨.

فانظر إلى علماء العربية الأجلاء كيف شَخَّصُوا (هَلْ)، وغَرَسُوا فيها أحاسيس، وجَعَلُوا لها مشاعر، وصَيَّرُوها ذاتَ أخلاقٍ؟!

إنَّها تُعامل أقرانها بالمثل، فتتسلَّى عن السَّالين، وتذهل عن من ذَهَلَ عنها ذُهُولاً، وتتركه في مقابل تركه لها، وتَحِنُّ وتعانق مَنْ ألفته حينًا وألفها إذا اقترب منها، ودخل في التركيب التي هي فيه! فالجزاء من جنس العمل.

ويناسب ما تفعله (هل) مع قرينها، من المعاملة بالمثل؛ فإقبالها على مَنْ أَقْبلَ عليها، وإعراضها عن من أَعرض عنها- قول الإمام الشافعي: [من الطويل]

وَلَسْتُ بَهَيَّابٍ لِمَنْ لا يَهَابُنِي ∴ وَلَسْتُ أَرَى لِلْمَرْءِ مَا لا يَرَى لِيَا
فَإِنْ تَدْنُ مِنِّي، تَدْنُ مِنْكَ مَوَدَّتِي ∴ وَإِنْ تَنْأَ عَنِّي، تَلْقَنِي عَنْكَ نَائِيَا
كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ∴ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا[1]

*****

*

(1) ديوان الإمام الشافعي ١٢٨.

الْقِيمَةُ الثَّالِثَةُ: أَدَبُ الْحِوَارِ

كان منهج النبي ﷺ في دعوته الناس إلى الله ﷻ منهجًا أخلاقيًّا راقيًا، قائمًا على الحوار الهادئ الهادف مع الآخر، حوار يعتمد على الأدلة المقنعة، والآيات الظاهرة في الكون والحياة، وقد بَيَّنَ معالمه القرآن الكريم في قوله ﷻ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾(١).

والخلاف المثار في كتب تراث العربية قد يراه ذو النظرة الْعَجْلَى عيبًا، لكنَّهُ في حقيقة الأمر عاملُ ثراءٍ لها، وجالبُ منفعةٍ للغويين والأدباء.

فالخلاف الدائر بين العلماء في المسائل النحوية ليس عيبًا يوجه إلى النحو العربيّ، كما أنَّ الخلاف الفقهيَّ ليس شَيْئًا يوجه إلى الفقه الإسلاميّ، بل إنَّهُ عاملُ ثراءٍ للغةِ العربية في أَسَاليبها، وبَاعِثُ وَفْرَةٍ في تراكيبها، وفتحٌ في مجال القول فيها، يزيد الاستعمال اللغويَّ سعةً على سَعَتِهِ، ويضُمُّ إليه أُفُقًا إلى أُفقه؛ ففيه تيسيرٌ على المتكلمين، وتسهيل على الناظمين، وقد استفدنا كثيرًا من الخلاف الدائر في كتب التراث النحوي والفقهي على السواء؛ إذ تعلمنا منه أدبَ الحوار، وهو قيمة دينية بدت في تراثنا العربي عن طريق تعدد الآراء في المسألة الواحدة، واستناد كلِّ رأيٍ إلى أدلة، وقرع الحجة بالحجة دون إساءة

(١) سورة النحل – من الآية ١٢٥.

إلى الآخرين، وكانت العرب تمدح الرجلَ لهذا؛ فتقول: (الرجلُ حَسَنُ الحِوَار- بالكسر- والمحاورة)، وكلاهما مصدر مقيس للفعل (حاورَ)، ويراد بهما: مراجعة الكلام والمجاوبة أو المخاطبة(١).

لقد لُقِّبَ قَوْلُ العرب: (ليس الطيبُ إلا المسك) برفع المسك ونصبه- بالمسألة الْمِسْكِية أَخْذًا من كلمة (المِسْك) التى وردت فى جملته، والتى هى مناط الخلاف الإعرابيّ(٢).

وقد كان هذا القول العربيُّ مَبْعَث نقاشٍ هادفٍ، وحوارٍ جادٍّ مثمرٍ استحوذ على مجلس عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩هـ، مع أبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة ١٥٤هـ، وانتهى بثناء عيسى على أبي عمرو، وإقراره له بالتفوق على معاصريه، وسعة أفقه اللغويّ؛ لإتقانه الحفظ والرواية عن العرب، وأمانته فى النقل والحكاية، ولندع أبا محمد اليزيديّ، أحد الحاضرين يروي لنا هذا المشهدَ قائلاً:

جاء عيسى بن عمر الثقفيّ إلى أبي عمرو بن العلاء، ونحن عنده، فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغنى أنَّك تُجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغنى أنك تُجيز (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع، فقال له أبو

(١) ينظر: إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ٢/٧٣٨.

(٢) ينظر: المسائل الملقبات فى علم النحو لابن طولون الدمشقى، تح د/عبد الفتاح سليم ٣٠.

عمرو: نمْتَ يا أبا عُمَرَ وأدلجَ الناسُ، ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو يَنْصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلا وهو يَرْفع.

ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت، يا يحيى، وتعال أنت، يا خَلَفُ، لخلف الأحمر(١) اذهبا إلى أبي المهديّ(٢)، فلقِّناه الرفع فإنَّهُ لا يَرْفع، واذهبا إلى المُنتجِع التميميّ(٣)، ولقِّناه النصب فإنَّهُ لا يَنْصب.

فذهبتُ أنا وخلفٌ، وأتينا أبا المهديّ فَإذا هو يُصلي؛ فلما قضى صلاته التفت إلينا فقال: ما خطبكما؟ قلنا: جئنا نسألك عن شيءٍ من كلام العرب. فقال: هاتيا، فقلتُ له: كيف تقول: (ليس الطيبُ إلا المِسْكُ)؟ فقال: أتأمرانى بالكذب على كَبْرَةِ سنى، فأين الْجَادِيُّ- وهو الزعفران- وأين بَنَّةُ الإبل الصادرة - وهى الرائحة الطيبة- وأين كذا، وأين كذا؟ فقال له خلفٌ: (ليس الشرابُ إلا العسلُ). قال: فما يصنعُ سُودان هَجَرَ؟ ما لهم شرابٌ إلا هذا التمر. فلما رأيتُ ذلك منه قلتُ له: (ليس مِلاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها). فقال: هذا كلام لا دَخَلَ فيه- أي: لا ريب- (ليس مِلاكُ الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها)،

---

(١) هو أبو محرز خلف بن حيان. قال عنه أبو عبيدة: خلف معلم الأصمعى ومعلم أهل البصرة، كان يقول الشعر فيجيد. ينظر: نزهة الألباء ٥٣.

(٢) هو محمد بن سعيد بن ضمضم، شاعر، أعرابي، فصيح أُخذت عنه لغة الحجاز. ينظر: المسائل الملقبات فى علم النحو ١٤٣.

(٣) هو المنتجع بن نبهان، أعرابي فصيح أخذت عنه اللغة التميمية. ينظر: الفهرست لابن النديم ١٥٨.

فنصب. فقلتُ له: (ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها)، ورفعتُ، فقال: لا، ليس هذا من لَحْنِي ولا لَحْنِ قومي.

فكتبنا ما سمعناه منه، ثم أتينا المُنتجِعَ، فأتينا رجلاً يَعْقل، فقال له خلفٌ: (ليس الطيبُ إلا المِسْكَ)، فرَفَعَ، ولَقَّناه وجهدنا به في ذلك، فلم ينصب وأَبَى إلا الرفع. فأتينا أبا عمرو، فأعلمناه، وعنده عيسى بن عُمر لم يَبْرَح، فأخرج عيسى خاتَمه من يده، ثم قال لأبي عمرو: لك الخاتَمُ، بهذا والله فُقْتَ الناس![1].

توجيه هذا القول:

النصب جاء على ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع فعلى إهمال ليس، وجعلها حرفًا[2].

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى جواز ذلك فى بعض الكلام، لكنَّ الرفع قليل جدًّا عنده، والنصبُ هو الوجهُ، وهذا هو مفهوم قوله: "وقد زعم بعضهم أنَّ (ليس) تُجْعل كـ(ما)، وذلك قليلٌ لا يكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوزُ أن يكونَ منه: ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه، وليس قالها زيدٌ... هذا كلُّه سُمِعَ من العرب، والوجهُ والحدُّ أن تحملَهُ على أنَّ في (ليس) إضمارًا وهذا مبتدأٌ، كقوله: إنَّهُ أَمَةُ الله ذاهبةٌ، إلا أنَّهم زعموا أَنَّ

---

(١) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي١- ٤، والمزهر فى علوم اللغة وأنواعها٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل١/٣٧٩.

بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ"[١]. فيجوز كون (ليس) فعلاً متحملاً ضمير الشأن اسمًا لها، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والجملة خبر (ليس)، ويجوز كونها مهملة؛ حملاً على (ما).

وأما المثال الثاني: (ما كان الطيبُ إلا المسكُ) فقد ذكره في موضع آخر، وكلامه عنه يحتمل أمرين:

أولهما: أنَّ في كان ضمير الشأن والأمر، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والجملة في محل نصبٍ، خبرُ (كان)، والمعنى: ما كان الأمرُ الطيبُ إلا المسكُ. والآخر: أنَّ كان زائدة، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والمعنى: ما الطيبُ إلا المسكُ[٢].

وارتضى ابن مالك أن يكون (الطيبُ) اسم ليس، والخبر محذوفًا، و(إلا المسكُ) بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيبُ في الوجود إلا المسكُ، فطَفِقَ يقول: "ويمكن في (ليس الطيبُ إلا المسكُ) إبقاء العمل على وجهٍ لا محذور فيه"[٣]، وذكر هذا الوجه، ثم قال: "ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كالاستغناء به في نحو: لا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار"[٤].

---

(١) الكتاب ١/١٤٧.

(٢) ينظر: السابق ١/٧١.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٨٠.

(٤) السابق ١/٣٨٠.

ولأبي نزار الملقب بـ(ملك النحاة)[1] توجيه آخر، وهو أنَّ (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأٌ حُذِفَ خبره، وجملة المبتدأ والخبر خبر ليس، والتقدير: إلا المِسْكُ أفخرُهُ، كما تقول: ليس زيدٌ إلا عمرٌو ضاربُهُ. وقد حكم عليه أبو حيان بالغرابة[2].

وأرى أنَّ نقل أبي عمرو الرَّفْعَ عن بني تميم مُبْطل لهذه التأويلات؛ لأنَّ التميميَّ يقول: (ما كان الطيبُ إلا المسكَ) ويَنْصب، و(ليس الطيبُ إلا المسكُ) ويَرْفع، والحجازيّ يَنْصب فيهما ، فدلَّ على فُرْقَان اللغتين، وأنَّ التميميَّ جعل (لَيْسَ) مهملةً كـ(ما) في لغته، والمعنى: ما الطيبُ إلا المسكُ[3].

فهذا القول يُمَثِّلُ لهجتين فصيحتين، حكاهما أبو عمرو بن العلاء عن بني تميم والحجاز، وسمعهما مشافهةً أبو محمد اليزيديّ، وخلف الأحمر من أبي المهدي، والمنتجع التميمي، وأقرَّ ذلك عيسى بن عمر معترفًا بثقة السماع، فبنو تميم رفعوا (المسك) حملاً لـ(ليس)

(١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله، ولد ببغداد، واستوطن دمشق، وكان من أئمة النحو. من مصنفاته: المسائل العشر المتعبات إلى الحشر، والحاوى في النحو. توفي سنة ٥٦٨ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٥٠٤، ٥٠٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٠٣.

(٣) ينظر: السابق ٤/٣٠٣.

على (ما) فى الإهمال عند انتقاض النفى بـ (إلاَّ)، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) فى الإعمال عند استيفاء شروطها[١].

وإذا ثبت الإهمال لُغَةً فلا مجالَ للتأويل؛ لأنَّ التأويل إنما يكون لكلمةٍ وقعت شذوذًا ممن لغته غيرها، لا فى لغة قوم لا يعرفون سواها[٢]. قال أَبو حيان: "لأنَّ التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادَّةُ على شيء، ثم جاء شيء يُخالف الجادَّةَ فَيُتَأَوَّل. أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول"[٣].

أرأيت كيف كان للحوار الهادف ثمرة طيبة، ونتيجة مقنعة، إذ كان وسيلةً للوصول إلى الحقيقة العلمية لا غاية؟ وكان قائمًا على الأدلة المستندة إلى الواقع اللغويّ، لا التعصب الفكريّ، ولا الشَّطَطِ القوليّ.

لقد وُجِدَ الاحترام المتبادل بين الطرفين المتحاورين؛ ولذلك لم يجد عيسى بن عمر في نهاية هذا الحوار إلا الاعتراف بالفضل لأهله، ولم يكن منه إلا الإذعان للحقيقة العلمية التي دار النقاش من أجلها، وشهد السماع لأبي عمرو بن العلاء بإصابة كبدها، والوقوف على كنهها، وكانت بغيته.

*****

*

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٢٧.

(٢) ينظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/٢٢٨.

(٣) التذييل والتكميل ٤/٣٠٠.

الْقِيمَةُ الرَّابِعَةُ: حَقُّ الْجِوَارِ

الْجِوَارُ أمرٌ ضروريٌّ، لا غنى عنه، ولا طمأنينةَ في الحياةِ بدونه؛ لذلك كان من أهمّ ما أوصى به ديننُا: مراعاةُ حقّ الجيرانِ والإحسانُ إليهم، والبعدُ عن كُلّ ما يُؤذيهم، فقد قال ﷻ في شأنهم: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾[1].

وكان العرب قبل الإسلام يُراعون حقوقَ جارهم، وإذا رحل عنهم، وانتقل إلى ديارٍ أخرى يصلونه بالإحسانِ إليه والسؤالِ عنه، وقد قال شاعرهم عمير بْنِ الأَيْهَم التَّغْلِبي: [من الوافر]

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا ... وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالا[2]

وأقرَّ الإسلامُ ذلك، وحثَّ عليه. وليس الجارُ هو المقيمَ بجوارِنا فقط، بل لنا جيرانٌ كثيرون، لهم علينا حقوقٌ وواجبات، فالزَّميلُ في العملِ جارٌ، والتاجرُ إلى جانبِ التاجرِ جارٌ، والعاملُ إلى جانبِ العاملِ

---

(1) سورة النساء – من الآية ٣٦.

(2) البيت في نقد الشعر لقدامة ٥٠، والصناعتين لأبي هلال٣٦٦، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق٢/٥٥.

جارٌ، والمسافرُ إلى جانبِ المسافرِ جارٌ، والزوجُ إلى جانبِ الزوجِ جارٌ، والطالبُ إلى جانبِ الطالبِ جارٌ، والتلميذُ إلى جانبِ التلميذِ جارٌ.

وحقُّ الجوار مراعًى في كلام العرب حقَّ المراعاة؛ فالحرف إلى جانب الحرف في الكلمة جارٌ، والكلمة إلى جانبِ الكلمة في التركيب جارٌ، قد يتأثر لها، ويتفاعل معها، ويشاركها أحوالها، وتجري عليه أحكامها. وهاك بيان ذلك:

أولاً- تجاور على مستوى الكلمة:

تتجاور الألفاظ داخل المفردة، ممثلة في حروف المباني، فيتداعى بعضها لبعض متأثرًا بأحكامه، جاريةً عليه أحواله، ونقف على ذلك في مسائل، منها:

أ- قلب الواو ياءً جوازًا بإجماع علماء التصريف إذا وقعت عينًا في جمعٍ على وزن (فُعَّل) صحيح اللام، نحو: (صُوَّم) جمع (صَائِم)؛ فلك أن تقلب الواو المشددة ياءً، فتقول: (صُيَّم)؛ لثقل الواو المشددة بعد ضم في الجمع، وهذا يشبه اجتماع ثلاث واوات بالقرب من الطرف محل التغيير؛ ولك أن تُصَحِّح الواو، فتقول: (صُوَّمٌ)؛ لقوتها بالتضعيف.

وجعل ابن جني علة القلب مجاورة العين للام محل التغيير؛ فقلبت العين الواوية ياءً في باب (صُوَّم) حملاً على قلب اللام الواوية

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ياءً في باب (عِصِيّ)، فشَبَّهُوا باب (صُوَّم) بباب (عِصِيّ). ومثله قولهم في (جُوَّعٍ) جمع (جَائِع): جُيَّعٌ، وفي (نُوَّم) جمع (نَائِم): نُيَّمٌ[1].

ب- إبدال الْهمزَة من الْوَاو إذا كانت الْوَاو سَاكِنة وَمَا قبلهَا مضموم؛ فتهمز على أَنَّهُ لا أصل لَهَا فِي الْهَمْز، كَقَوْلِهِم: (سُؤْق) فِي (سوق)، و(مُؤْق) فِي (مُوْق). وَزعم الفارسيّ عَن بعض الأَشْيَاخ أنّ أَبَا حَيَّة النُّمَيريّ كَانَ يهمز كلَّ واوٍ ساكنةٍ قبلهَا ضمَّةٌ، وَإِن لم يكن لَهَا أصل فِي الْهَمْز، وَعَلِيهِ وُجِّهت رواية قنبل عن ابن كثير: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُؤْقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ﴾[2].

ووجه ذلك: أنَّ الواو لمَّا جاورت الضمة صارت كأنَّها مضمومة، والواو المضمومة تهمز، نحو: (أَدْؤُر) جمع (دار)، والأصل: أَدْوُر[3].

ج- نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله؛ لكراهية التقاء الساكنين، نحو قولك: (هذا بَكُرْ، ومررت ببَكِرْ)[4] من أحكام الوقف في كلام العرب؛ فإن كان آخر الكلمة مرفوعًا حال الوصل حَوَّلُوا فى الوقف الضمة إلى الساكن قبله. وإن كان مجرورًا حَوَّلوا

---

(1) ينظر: الخصائص ٣/٢٢٢.

(2) سورة الفتح – من الآية ٢٩. ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ٤٩٣.

(3) ينظر: المصدر السابق ٣/٢٢٢، والمخصص ٤/٢٠٤، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٠٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١٧٣، وهمع الهوامع ٣/٤٣٣.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الكسرة إلى الساكن قبله كذلك؛ فقالوا فى المرفوع: (هذا بَكْرْ)، والأصل: هذا بَكْرٌ يا فتى، وفى الجر: (مررتُ ببَكِرْ)، والأصل: ببَكْرٍ يا فتى. وهذا الحكم قليلٌ؛ لتغير بناء الكلمة فى الظاهر بتحريك العين الساكنة مرةً بالضم، ومرةً بالكسر؛ ولاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه أن يكون على الحرف الأخير إلى الوسط.

وسَهَّلَهُ لهم : الفرارُ من التقاء الساكنين، والضَّنُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى[1]، ومراعاة الجوار؛ فحركة الإعراب المنقولة إلى العين الساكنة قبلها في الوقف "لَمَّا جاورت اللام بكونها في العين، صارت لذلك كأنَّها في اللام لم تفارقها"[2].

ثانيًا- تجاور على مستوى التركيب:

وتبرزه مسألة الجر على الجوار في التراكيب العربية، وهي ظاهرة نحوية، وقف النُّحويون منها مواقف مختلفة، أهمها ما يأتي:

الموقف الأول: جواز الجر على الجوار، مع اشتراط توافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والجمع، نحو قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، بجر (خَرِبٍ)- وهو صفة لـ(جُحْر) المرفوع- على جواره (ضَبٍّ).

---

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية٢/٣٢١. ولا نقل في المنصوب؛ لأنَّ تنوينه يُبدل فى الوقف ألفًا، وتبقى حركة الإعراب وهى الفتحة، نحو: (رأيتُ بَكْرًا)، وغير المنون محمول على المنون في ذلك.

(٢) الخصائص٣/٢٢٣.

وهذا موقف الخليل الذي نقله عنه سيبويه بقوله: "وقال الخليل- رحمه الله-: لا يقولون إلاّ (هَذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَانِ)، من قِبَل أنَّ الضَّبَّ واحدٌ والْجُحْر جُحْرانِ، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدَّة الأوَّل، وكانَ مذكَّرًا مثله أو مؤنَّثًا. وقالوا: (هذه جِحَرَةُ ضِبَابٍ خَرِبَةٍ)؛ لأنّ الضِّبَابَ مؤنثةٌ؛ ولأنّ الْجِحَرَةَ مؤنثةٌ، والعدَّة واحدة، فغلطوا"[1]، وإذا لم يتحقق ذلك الشرط امتنع الجر على الجوار، وجرى الكلام على أصله، فطابق النعت المنعوت.

الموقف الثاني: جواز الجر على الجوار مطلقًا. وهذا موقف سيبويه والجمهور[2]. قال سيبويه مخالفًا رأي الخليل: "هذا قول الخليل- رحمه الله- ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلا سَواءً؛ لأنَّهُ إذا قال: هذا جُحْرُ ضَبٍّ مُتَهَدِّمٍ، ففيه من البيان أنّهُ ليس بالضبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنَّه ليس بالضبِّ. وقال العجّاج:

كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

فالنَّسْجُ مُذَكَّرٌ والعنكبوتُ أُنْثَى"[3]، فقد جرَّ (الْمُرْمَلِ) وهو مذكر على جوار (الْعَنْكَبُوتِ) وهي مؤنثة .

---

(1) الكتاب ١/٤٣٧.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩١٤، وهمع الهوامع ٢/٤٤٠.

(3) الكتاب ١/٤٣٧. البيت في ديوان العجاج ٤٧، وبعده:

عَلَى ذُرَا قُلاَّمِهِ الْمُهَدَّلِ
سُبُوبُ كِتَّانٍ بِأَيْدِي الْغُسَّلِ

والظاهر من الشواهد الواردة أنَّ الجر على الجوار يكون في النكرة والمعرفة على حدٍّ سواء، وقد وَقَعَ في النَّعت، ووردَ في عطف النسق، وأَتى نادرًا في التوكيد.

فمن شواهد الجر على الجوار في (باب النعت): قراءة الأعمش ويحيى بن وثَّاب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[1] بجرّ (الْمَتِينِ) على مجاورة (الْقُوَّةِ)[2]، وهو في الأصل مرفوع؛ لكونه خبرًا ثالثًا لـ(إنَّ)، أو نعتًا لـ(ذو).

ومنه قول الحطيئة: [من الوافر]

وَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ[3]

بجرَّ (هَمُوزِ) على مجاورته (بَطْنِ وَادٍ)، وهو في الأصل نَعْتٌ منصوب لـ(حَيَّةَ).

ومن شواهد الجر على الجوار في (باب العطف): قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[4] في قراءة ابن

---

(1) سورة الذاريات – الآية ١٨.

(2) ينظر: المحتسب ٢/٢٨٩، ومختصر في شواذ القرآن ١٤٦.

(3) البيت في ديوان الشاعر ٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٩٧، وخزانة الأدب ٥/٨٦. السِّيّ: النِّدّ، وهو المِثْلُ.

(4) سورة المائدة – من الآية ٦.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر عن عاصم بجر (وَأَرْجُلِكُمْ) على جوار (رُؤُوسِكُمْ)[1]، وكان ينبغي أن يكون منصوبًا؛ لأنَّهُ مغسولٌ معطوف على المغسول المنصوبِ في قوله: ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾، والمعطوف يتبع المعطوف عليه؛ لكنَّ جوار (رُؤُوسِكُمْ) المجرور بالباء اقتضى الجرَّ، فَرُوعِيَ شأن الجوار.

ومنه قول زُهَيْر بن أبي سُلْمَى: [من الكامل]

لَعِبَ الزَّمانُ بِهَا وَغَيَّرَها بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ[2]

بجر (الْقَطْرِ) على جوار (الْمُورِ)، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا؛ لأنَّهُ معطوف على المرفوع، وهو (سَوَافِي)، ولا يكونُ معطوفًا على (الْمُورِ) وهو الغبار؛ لأنَّهُ ليس للقطر سَوَافٍ كالْمُورِ حتى يعطف عليه[3].

ومن شواهد الجر على الجوار في (باب التوكيد): قول أبي الغريب، أنشده أبو الجراح الْعُقَيليُّ: [من البسيط]

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ∴ أنَّ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[4]

---

(١) يُنظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٤، وتقريبه ١٤٠.

(٢) البيت في ديوان الشاعر ٥٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٣، وشرح شواهد الشافية ٤/٢٥٣. السوافي جمع سافية، وهي الرياح الذَّارِية، والمُور: الغبار والتراب، والقطر: المطر.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٤.

(٤) البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٠، وخزانة الأدب ٥/٩٠.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فجرَّ (كلِّهم) على جوار (الزَّوْجَاتِ)، وكان ينبغي أن يكون منصوبًا؛ لأنَّهُ توكيدٌ للمنصوب، وهو (ذَوِي).

وذكر ابن هشام أنَّ الفراء سأل أبا الجرَّاح، فقال: أَلَيْسَ المعنى ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمُ؟ فقال: بَلَى، الذي تقوله خيرٌ من الذي نقول. ثم استنشده البيت فأنشده بخفض (كُلِّهِمْ)[1].

الموقف الثالث: منع الجر على الجوار مطلقًا. وهذا موقف النَّحَّاس والسِّيرافي وابن جنّي.

وهؤلاء يؤولون الشواهد الواردة، ويحملونها على غير الجر على الجوار، ويحكمون عليها بالشذوذ والضرورة إنْ عَدِمُوا تأويلاً[2].

تعقيب:

إنَّ من دواعي الألفة بين أحرف الكلمات، وبواعث الإحساس بين الكلمات في تراكيب العربية: الإقرار بمراعاة الجوار في الكلمات، وفي التراكيب العربية؛ فيجوز جرُّ الاسمِ التابعِ لمرفوعٍ أو منصوبٍ على الجوار لاسمٍ مجرورٍ، مع اشتراط أن تكون التبعية من قبيل النعت، أو عطف النسق، أو التوكيد؛ وذلك لما يأتي:

أولاً- كثرة السماع الوارد بذلك، من كتاب الله ﷻ ومن كلام العرب[3]، وهذا ما جعل الشنقيطي يَرُدُّ على مَنْ أنكر الجر على

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٦/٦٦٣، وخزانة الأدب ٥/٩٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢/٩، ومغني اللبيب ٦/٦٦٤.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٥/٩٠- ٩٨، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٢/١٢-١٧.

الجوار، ومنعه قائلاً: "وإنكاره له مع ثبوته في كلام العرب، وفي القرآن العظيم- يدلُّ على أنَّهُ لم يتتبع المسألة تتبعًا كافيًا. والتحقيق: أنّ الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنّه جاء في القرآن؛ لأنَّهُ بلسان عربي مبين"(١).

ثانيًا- أنَّ في تقرير الجر على الجوار فتحًا في مجال القول، وتنوعًا في تراكيب اللغة، وثراءً في أساليبها، وتلبيةً لحاجة الشاعر، وقد أجازه علماءُ هَدَّكَ من علماء، وعَدَّها ابنُ هشام القاعدة الثانية في الباب الثامن من المغني مستنندًا في ذلك إلى الشواهد الواردة، من نثرٍ وشعرٍ، فقال: "القاعدة الثانية: أنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إذَا جَاوَرَهُ، كقولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، بالجرَّ..."(٢)، فـ"إذا جاور غيرُ المخفوض المخفوضَ جاز خفضُهُ"(٣).

ثالثًا- جواب أبي الجراح بـ(بَلَى) عن سؤال الفراء: أَلَيْسَ المعنى بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ؟ وقوله له: (الذي تقوله خيرٌ من الذي نقول)، ثم إصراره عندما استنشده الفراءُ البيتَ مرةً أخرى على الإنشاد بخفض (كُلِّهِمْ) دليلٌ على مدى مراعاتهم للجوار، وتقديرهم لحقه، ووفائهم بعهده.

*****

*

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٢/١٢.

(٢) مغني اللبيب ٦/٦٦٠.

(٣) القواعد الثلاثون في علم العربية ٢٢٧.

الْقِيمَةُ الْخَامِسَةُ: مُصَاحَبَةُ الأَخْيَارِ

لقد وُجِّهَ الْمُسْلمُ إلى مصاحبة الأخيار، ومجاورة الكرماء، ومؤاخاة الفضلاء، ففي القرب من هؤلاء نفعٌ عظيمٌ، وفي الميل إلى غيرهم خطرٌ كبيرٌ. قال النبيُّ الهادي ﷺ: «لاَ تُصَاحِبْ إِلاَّ مُؤْمِنًا، وَلاَ يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلاَّ تَقِيٌّ»[1].

فليس كلُّ إنسانٍ صالحًا للمصاحبةِ، وليس كلُّ رجلٍ صالحًا للمؤاخاةِ؛ فكم من نفوسٍ طيّبةٍ غيّرتها الصحبةُ الفاسدةُ، وكم من نفوسٍ مريضةٍ أبرأتها الصحبةُ الصالحةُ، وهذا ما أشار إليه المعصومُ ﷺ بقوله: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلْ»[2].

والرجل إذا صاحب شريفًا، ولازم فاضلاً علا بمصاحبته، وشرُفَ بملازمته، وتَقَدَّمَ بمقارنته. وإذا صاحب ناقصًا، ولازم خاملاً حُطَّ من شأنه، وهَوَى في الحضيض قدره.

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب من يُؤْمَر أن يُجَالِسَ، ح٤٨٣٢، وسنن الترمذي، أبواب الزهد، باب ما جاء في صحبة المؤمن، ح ٢٣٩٥ (حسن).

(٢) مسند الإمام أحمد، مسند أبي هريرة ﷺ، ح ٨٠٢٨.

وكذلك الشأن في كلمات العربية، تتفاوت شرفًا ورتبةً، ومتى لازمت كلمةٌ كلمةً أُخْرَى تعلوها شرفًا، وتفوقها فضلاً- أُلْحِقَت بها، وجرت عليها أحوالها، وأخذت أحكامها، ودونك الأدلة على ذلك[1]:

أولاً- الاسم المنكر إذا أُضِيف إلى اسمٍ مُعرَّف اكتسب منه التعريف، وزال عنه التنكيرُ، فـ(كِتَاب) اسم مُنَكَّر، فإذا أَضَفْتَهُ إلى عَلَمٍ، فقلت: (كِتَابُ خالدٍ، وكِتَابُ فاطمةَ) صار معرفة.

ثانيًا- يكتسب الاسم المضاف وجوب التصدر من المضاف إليه إذا كان اسم استفهام، فأسماء الاستفهام يجب أن تتصدر في جملتها، فإذا أُضِيفَ إليها اسمٌ وَجَبَ تَصَدُّرُهُ أيضًا؛ ولذلك وجب ما يلي:

١- تقديم المبتدأ في نحو قولك: كتابُ مَنْ عِنْدَكَ؟

٢- تقديم الخبر في نحو قولك: صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟

٣- تقديم المفعول به في نحو قولك: كتابَ أَيِّهِمْ وَجَدتَ؟

٤- تقديم مِنْ ومجرورها في نحو قولك: مِنْ غُلامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟

فحينئذٍ لا يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ أدوات الاستفهام لا يتخطاها العامل؛ لصدارتها، وكذلك ما أضيف إليها.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل٣/٢٢٦، ٢٣٧، ومغني اللبيب٥/٦٣٦، ٦٤٣، ٦٤٥- ٦٤٨، ٦٥٢- ٦٥٤، والتصريح١/٦٧٧، ٦٨٧، ٦٨٨، وشرح الأشموني٢/٢٣٩، ٢٤٧، وحاشية الخضري٢/٧.

ولهذا وَجَبَ الرفع في نحو قولك: (عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ؟)، فـ(أَبُو) مبتدأٌ، و(زَيْدٌ) خبره، وجملة المبتدأ والخبر سدت مسدَّ مفعولي (علم) المعلَّقة عن العمل لفظًا بسبب وجود (مَنْ) الاستفهامية، ولولا إضافة (أَبُو) إلى (مَنْ) الاستفهامية التي لها صدر الكلام لكان منصوبًا على أنَّهُ مفعول أول لـ(عَلِمْتُ)، ولكنَّهُ استحق الرفع والتصدر لمَّا أضيف إلى ما له صدر الكلام.

وهذا ما أشار أمين الدين الْمَحَلِّيّ[1] بقوله: [من الطويل]

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا ∴ مُضَافًا لأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصدَّرَا

وَإِيَّاكَ أنْ تَرْضَى بِصُحْبَةِ نَاقِصٍ ∴ فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلاكَ وَتُحْقَرَا

فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثُمَّ خَفْضُ مُزَمَّلٍ ∴ يُحَقِّقُ قَوْلِي مُغْرِيًا ومُحَذِّرَا[2]

وأشار بقوله: (ثُمَّ خَفْضُ مُزَمَّلٍ) إلى قول امرئ القيس: [من الطويل]

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وبْلِهِ ∴ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[1]

---

(١) هو محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن، أحد أئمة النحو بالقاهرة، وتصدر لإقرائه، وانتفع الناس بعلمه، وله شعر حسن وتصانيف، منها: أرجوزة في العروض، مات سنة ٦٧٣هـ. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي١/١٩٢.

(٢) الأبيات في مغني اللبيب٥/٦٥٣، وخزانة الأدب للبغدادي٥/١٠٤.

فـ(مُزَمَّلِ) صفة لمرفوع، وهو (كَبِيرُ أُنَاسٍ)، فكان حقه الرفع، ولكنَّهُ جُرَّ بسبب مجاورة المجرور[٢]، وصار يُضْرب بخفض مُزَمَّل المثل فِي كَون الشريف يعاشر دنيئًا؛ فيسفل بعشرته، ويساويه في درجته.

فالْمَحَلِّيُّ يحذِّر مخاطبه من مصاحبة أهل النقص، حتى لا يحط ذلك من قدره، فيحل به ما حل بكلمة (مُزَمَّلِ) حين نزلت من رفع إلى خفضٍ، لمَّا جاورت كلمة مجرورة، ويُغريه بمصاحبة أهل الشرف، وأرباب الصدور، حتى يتصدر، وينال رفعة، كالمضاف إلى أسماء الاستفهام الذي تصدر بمصاحبته لها.

ثالثًا- الاسم المؤنث إذا أُضِيف إلى اسمٍ مُذكرٍ اكتسب منه التذكير، بشرط صلاحية المضاف للحذف وصحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقول الشاعر: [من البسيط]

إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ∴ وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[٣]

=

(١) البيت في ديوان الشاعر ١٢٢، ومغني اللبيب ٦٥٣/٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٥٢. ثَبِير: جبلٌ بمكة، وعرانين جمع عِرْنِين، وهو الأنف، والمراد بـ(عرانين وبله) هنا أوائل المطر، والبجاد: كساء مخطط، ومُزَمَّل: مُلَفَّف بالثياب.

(٢) ينظر: القواعد الثلاثون في علم العربية للقرافي ٢٢٦، ٢٢٧، ومغني اللبيب ٦٥٣/٥، ٦٥٤.

(٣) البيت في شرح التسهيل ٢٣٨/٣، وأوضح المسالك ٩٥/٣، والتصريح ٦٨٨/١، وشرح الأشموني ٢٤٨/٢، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤.

فذّكَّرَ (مَكْسُوف) مع أنَّهُ خبرٌ عن مؤنثٍ، وهو (إنَارَةُ)؛ لأنَّهُ اكتسب التذكير من المضاف إليه، وهو (الْعَقْلِ).

وقول الآخر: [من الخفيف]

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ ∴ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي[1]

فذّكَّرَ (مُعِينٌ) مع أنَّهُ خبرٌ عن مؤنث، وهو (رُؤْيَةُ)؛ لأنَّهُ اكتسب التذكير من المضاف إليه، وهو (الْفِكْرِ).

ولله در طرفة بن العبد شاعرًا إذ قال: [من الطويل]

عَنِ الْمَرْءِ لا تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ ∴ فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي[2]

وهناك صحبة تلحق الشين بصاحبها، وتلزم النقص ملازمها، وهي صحبة أهل النقص، ومجاورة الإناث، فالمذكر أشرف من المؤنث، والتذكير هو الأصل في كلمات العربية، فإذا ما أُضيف اسم مذكر إلى اسم مؤنث، انحط قَدْرُهُ، وهبط عن درجته، وعومل معاملة المؤنث.

فالاسم المذكر إذا ما أُضِيف إلى اسمٍ مُؤنثٍ اكتسب منه التأنيث، بالشرط السابق ذكره، فمثلاً: (بَعْض) اسم مذكر، فإذا أَضَفْتَهُ إلى اسم مؤنث، فقلت: (بَعْضُ الْقِصَصِ مُفيدةٌ)، و(قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)- صار مؤنثًا، ومنه قول الأغلب العجلي:

---

(1) البيت في شرح التسهيل٣/٢٣٨، وشرح الأشموني٢/٢٤٨، وعدة السالك٣/٩٦.

(2) البيت في ديوان الشاعر٤١، وجمهرة أشعار العرب للقرشي٣٤١، وشرح القصائد العشر١٠١.

طُولُ اللَّيَالِي أسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي[1]

فقدْ أَنَّثَ الفاعل، وهو الضمير المستتر جوازًا في قولِهِ: (أَسْرَعَتْ)، وتقديره: هيَ، مع أنَّهُ عائدٌ على مُذَكَّرٍ، وهوَ قولُهُ (طُولُ)؛ لأنَّهُ اكتَسَبَ التأنيثَ مِن المضافِ إليهِ، وهو (اللَّيَالِي).

وقول الأعشى الكبير: [من الطويل]

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ ∴ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[2]

فأنَّثَ الفعل (شَرِقَتْ) مع أنَّ فاعله، وهو (صَدْرُ) مذكرٌ؛ لأنَّهُ اكتَسَبَ التأنيثَ مِن المضافِ إليهِ، وهو (الْقَنَاةِ).

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله: [من الطويل]

تَجَنَّبْ صَدِيقًا مِثْلَ مَا واحْذَرِ الَّذِي ∴ يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ

فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُرْدِي وَشَاهِدِي ∴ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بـ(ما) الكناية عن الصديق الناقص، كنقص (مَا) الموصولة؛ فَإِنَّهَا مفتقرة إِلَى صلَة وعائد، و(مَا) الاستفهامية؛ فَإِنَّها

---

(1) بيتان من الرجز المشطور، وقد وردا في أوضح المسالك ٣/٩٣، والتصريح ١/٦٨٨، وشرح الأشموني ٢/٢٤٨، وخزانة الأدب ٤/٢٢٤.

(2) البيت في ديوان الشاعر ١٢٣، والكتاب ١/٥٢، والمقتضب ٤/١٩٧، ومغني اللبيب ٥/٦٤٧.

تنقص حرفًا إذا دخل عَلَيْهَا حرف جرٍّ، وبـ(عَمْرٍو) الكناية عن الرجل المتزيّد الآخذ ما ليس له؛ فإنَّ عَمْرًا أخذ الواو في الخط حالي الرّفْع والجر، ولا وجود لها في اللفظ[1].

ولله درّ عدي بن زيد شاعرًا؛ فقد قال: [من الطويل]

إذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ ∴ وَلا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي[2]

رابعًا- الاسم المفرد إذا أُضِيف إلى جَمْعٍ، مفرده مؤنث- اكتسب منه التأنيث والجمعية، كقول مجنون ليلى: [من الوافر]

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ∴ وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا[3]

فقد اكتسب المضاف المذكر، وهو (حُبُّ) التأنيث والجمعية من المضاف إليه، وهو (الدِّيَارِ)؛ لأنَّ مفرده (دار) مؤنث سماعي، ولذلك أعاد الشاعر إليه ضمير جماعة الإناث، فقال: (شَغَفْنَ)، ولم يقل: (شَغَفَ).

وإذا أُضِيف المفرد المؤنث إلى جَمْعٍ - اكتسب منه الجمعية فقط، كقول البحتري: [من الطويل]

---

(1) ينظر: مغني اللبيب ٥/٦٤٧، ٦٤٨، وخزانة الأدب ٥/١٠٥.

(2) البيت في ديوان الشاعر ١٠٧، والعقد الفريد ٢/١٧٩، ومغني اللبيب ٥/٦٦٩.

(3) البيت في مغني اللبيب ٥/٦٤٦، وخزانة الأدب ٤/٢٢٧، وحاشية الخضري ٢/٧.

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ ∴ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ[1]

فقد اكتسب المضاف المؤنث، وهو (سَوْرَةِ) الجمعية من المضاف إليه، وهو (أَيَّامٍ)؛ ولذلك أعاد الشاعر إليه ضمير جماعة الإناث، فقال: (حَزَزْنَ)[2].

*****

*

(1) البيت في ديوان الشاعر ٢/٢٣٨، ومعاهد التنصيص للعباسي ١/٢٥٥، وخزانة الأدب ٤/٢٢٧.

(2) ينظر: خزانة الأدب ٤/٢٢٧، وحاشية الخضري ٢/٧.

الْقِيمَةُ السَّادِسَةُ: إِنْزَالُ الأَشْيَاءِ مَنَازِلَهَا

مما حَثَّ عليه الإسلام: وضع الأشياء في مواضعها، وإنزال الناس منازلهم، فلا يُسَوَّى الفاجر بالتقي، ولا الجاهل بالعالم.

وقد سوَّى الخالقُ ﷻ بين الناسِ في الطبيعةِ البشريّةِ، فكلّهم مخلوقون من سلالةٍ من طينٍ، ومنحدرون من أصلٍ واحدٍ هو آدم عليه السلام. وسوَّى اللهُ ﷻ بينهم في النهايةِ المحتومةِ.

والتفاضلُ بين الناسِ قائمٌ على أسسٍ بعيدةٍ عن طبيعتهم البشريّةِ تمامَ البعد، وهذه الأسس هي: التقوى، والأخلاقُ، والأعمالُ الصالحةُ، والعلمُ، يقول الله ﷻ: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1]، ويقول ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[2].

وفاضل النبي ﷺ بين المسلمين في إمامةِ المصلّين على أساسِ العلمِ والفضلِ، فقال: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ

---

(1) سورة الزمر – من الآية ٩.

(2) سورة الحجرات – الآية ١٣.

هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًّا، وَلاَ يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلاَ يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ»[1].

ومن مظاهر إنزال الأشياء منازلها في النحو العربي ما يأتي:

(أ) حينما أراد النحويون الكلام عن العلامات المميزة للاسم والفعل والحرف بدؤوا بعلامات الاسم، وقَدَّمُوه على الفعل والحرف؛ لشرفه، ووقوعه محكومًا عليه ومحكومًا به في نحو قولك: (خالدٌ ناجحٌ)؛ ولأنَّهُ لا غنى لكلام عنه، فهو ركن أساسي في التراكيب العربية[2]. قال رضي الدين: "إِنَّمَا قَدَّمَ الاسْمَ على الفعل والحرف؛ لحصول الكلام منه دون أَخَوَيْه، نحو: زيدٌ قائمٌ"[3].

وحينما شرعوا في الكلام عن المرفوعات استهلوها بالأسماء المرفوعة؛ لوجهين: أحدهما: أنَّ الأسماءَ أُصُول الأفعال. والآخر: أنَّ إعرابها أصلٌ لإعراب الأفعال.

ويبدؤون في الكلام عن المرفوعات بالمبتدأ قبل الفاعل؛ لامتيازه عن الفاعل بأمرين: أحدهما: أنَّهُ اسْمٌ تُصَدَّرُ الجملةُ به، والفاعل

---

(1) الحديث في صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من هو أحق بالإمامة، ح٢٩١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/١١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/٣٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١/١١.

يتأخر عن الصدر. والآخر: أنَّ المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأً بتأخيره عن الخبر، والفاعل إذا تَقَدَّم على الفعل صار مبتدأً، ليس غير[١].

(ب) إذا وجد في الجملة العربية ما يصلح للنيابة عن الفاعل ، من مفعولٍ به ومصدرٍ وظرفٍ ومجرورٍ- لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحدٌ منها فقط؛ لأنَّ النائبَ عن الفاعل كالفاعل لا يتعدد.

وقد قال جمهور البصريين: تجب نيابة المفعول به عن الفاعل، ولا ينوب غيره مع وجوده؛ لأنَّ المفعول به هو الأصل في النيابة عن الفاعل، وغيره فرعٌ عنه، فغير المفعول به إنَّما ينوب بعد أنْ يُقَدَّر مفعولاً به مجازًا, فإذا وُجِد المفعول به حقيقة لم يُقَدَّم عليه؛ لأنّه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب، ولأنَّ المشبه لا يقوى قوة المشبه به, فإذا اجتمعا لم يصحّ تقديمُ الأضعف على الأقوى.

وقال ابن بَرْهان: "لا يُقام مقام الفاعل إلا المفعول به عند حضوره؛ لأنَّهُ شريك الفاعل، وذلك أنَّهُ يُخرج المصدر من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا فرضنا انتفاء واحد منهما، ولذلك لما جعلت العرب في الأفعال ما لا يتعدى، فلا يكون للمفعول به حظ فيه - أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال لا حظ للفاعل فيه قصاصًا، وذلك باب (فُعِلَ)"[٢]، ففي نحو قولك: (ألقى الطالبُ كلمةً إلقاءً بارعًا في الحفل يومَ الخميسِ أمامَ

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٤.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٦/٢٤٣.

الحاضرين) تقول: (أُلْقِيَ (أو أُلْقِيَتْ) كَلمةٌ إلقاءً بارعًا في الحفل يومَ الخميسِ أمامَ الحاضرين)، وما جاء مخالفًا لذلك فهو شاذٌّ عندهم، أو ضرورة شعرية.

وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب، نحو: (ضُرِبَ في داره محمدًا). وأجازه الكوفيون مطلقًا، أي: سواء تقدم النائب عن المفعول به أو تأخر عنه[1].

والأصَحُّ في هذه المسألة الاحتكام إلى (علم المعاني) بنيابة ما له أهميةٌ في إيضاحِ غرض المتكلم المقصود من الكلام من غير تقييدٍ بأنَّهُ مفعولٌ به، أو غيرُ مفعولٍ به، كأن يقال: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ شاهدَ الزور أمامَ الناسِ في الشارع)، بنيابة المصدر إذا كان غرضُ المتكلم بيانَ هذا المعنى، وهو شدةُ ضَرْبِ شاهدِ الزور.

وإن كان الغرضُ بيانَ أنَّ الضربَ وقع أمامَ الناس أُنيب الظرفُ، فيقال: (ضُرِبَ أَمَامُ الناسِ ضَرْبًا شديدًا شاهدَ الزورِ في الشارع).

وإن كان الغرضُ بيانَ أنَّ الضربَ وقع في الشارع أُنيب الجار والمجرور، فيقال: (ضُرِبَ في الشارعِ ضَرْبًا شديدًا شاهدَ الزور أَمَامَ الناسِ).

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٢١، ١٢٢، والمقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٣/٤٢، والتصريح ١/٤٢٩.

والعمدة في ذلك كله قول سيبويه: "كأنَّهُم إنَّما يُقَدِّمُون الذي بيانُهُ أهمُّ لهم، وهُمْ ببيانِهِ أَعْنَى"[1].

(ج) إذا كان الفعل متعديًا لغير مفعولٍ- فإنَّ لبعض المفاعيل الأصالةَ في التقدمِ على بعض، وأصالةُ المفعول في التقدم تكون بالأمور الآتية:

١- بكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب (ظنَّ وأخواتها)[2]، فالمفعول الأول فيه هو المبتدأ في الأصل، والثاني هو الخبر، نحو قولك: (علمتُ الصدقَ نافعًا)، وقولك: (ظَنَنْتُ سعَيْدًا قَائِمًا)، فالأصل قبل دخول (عَلِمَ، وظَنَّ): (الصدقُ نافعٌ)، و(سعَيْدٌ قَائِمٌ).

٢- بكونه فاعلًا في المعنى، كما في باب (أَعْطَى وكَسَا)[3]، فالمفعول الأول فيه هو الفاعلُ في المعنى؛ لأنَّه الآخذُ والقابلُ للشيء، والمفعول الثاني هو المفعولُ في المعنى؛ لأنَّهُ المأخوذُ والشيءُ الْمَقْبُولُ، نحو قولك: (كَسَوتُ الفقيرَ ثوبًا)، و(أَعْطَيْتُ سعَيْدًا دِرْهَمًا).

٣- بكونه مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا من حرف الجر، والآخر مقيَّدٌ لفظًا أو تقديرًا بحرفٍ من حروف الجر، نحو قولك: (اخْتَرْتُ سعَيْدًا

---

(١) الكتاب ١/٣٤.

(٢) هو: كلُّ فعلٍ متعدٍّ بنفسه إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر.

(٣) هو: كلُّ فعلٍ متعدٍّ بنفسه إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: أَلْبَسَ، وأَذَاقَ.

القَوْمَ)، أو: (اخْتَرْتُ سعَيْدًا مِنَ القَوْمِ)، فتُقدم (سعيدًا)؛ لأنَّه مسَرَّحٌ غيرُ مقيَّدٍ بحرفٍ من حروف الجرِّ في اللفظ والتقدير، وتُؤخر (القومَ)؛ لأنَّهُ مقيَّدٌ في التقدير، و(من القوم)؛ لأنَّهُ مقيَّدٌ في اللفظ، والمُسرَّحُ مقدمٌ على المقيَّد[1].

(د) مما قَرَّرَهُ العلماءُ: أنَّ ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب، فقد قال ابن الفخار: "فالمضمرات ثلاثة أقسام: أعرفها المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. فإذا اجتمعت في لفظ لزم فيها ذلك الترتيب، كقولك: (الدرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ)..."[2].

فإذا اجتمع ضميران منصوبان، أحدهما أخصُّ من الآخر، فإنْ كانا متصلين وجَب تقديمُ الأخصِّ منهما، فتقول: (الكتابُ أعْطَيْتُكَهُ)، و(المجتهدُ ظَنَنْتُكَهُ)، بتقديم التاء والكاف على الهاء؛ لأنَّهما أخصُّ منها، فالتاء للمتكلم، والكاف للمخاطب، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب على غيره مع الاتصال، فلا يقال: (أعْطَيْتُهُوكَ)، ولا يقال: (ظَنَنْتُهُوكَ).

---

(1) ينظر: المقاصد الشافية ٣/١٥٣، والتصريح ١/٤٧٠، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/٩٥.

(2) ينظر: شرح الجمل ١/١٢٧، ١٢٨.

فإنْ انفصل أحدهما فأنت بالخيار، إن شئْتَ قدَّمْتَ الأخَصَّ على غير الأخص، فقلت: (الكتابُ أعْطَيْتُكَ إيَّاهُ)، وإن شئْتَ قدَّمْتَ غير الأخص على الأخص، فقلت: (أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ)، و(أعْطَيْتَهُ إيَّايَ)[1].

ووجب تقديم الأخص في حال الاتصال على غيره؛ كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة.

وقدموا الأخصَّ على القوي في نحو: (ضَرَبْتَنِي، أكرمتَنِي)؛ لتقويه بتوغله في الجزئية بسبب كونه فاعلاً[2].

(هـ) ومن دواعي تقديم المفعول به على الفاعل: شرف المفعول به ومنزلته، نحو قولك: (أَحَبَّ النَّبِيَّ ﷺ المسلمون)، وقولك: (أَكْرَمَ الأميرَ خالدٌ)، فقدَّمت النبيَّ ﷺ والأميرَ؛ لشرفهما في نفسيهما[3].

(و) وإذا اجتمعت المفاعيل في الكلام قُدِّم المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، كقولك: (ضربت ضربًا زيدًا بسوطٍ نهارًا هنا تأديبًا وطلوعَ الشمس). وقد روعي في هذا الترتيب الأولوية لا الوجوبية[4].

*****

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٧٥، ٣٧٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٠٦، وهمع الهوامع ١/٢٥٣.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١/١٢٠.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٦.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢/١٤١.

الْقِيمَةُ السَّابِعَةُ: إِعْطَاءُ الْمُحْتَاجِ مَا يَكْفِيهِ

من التضامن الاجتماعيّ في الإسلام أنَّهُ إذا ما حلَّ ببلدٍ مسلمٍ نكبةٌ أو كارثةٌ، وجب على جميعِ البلادِ والشعوبِ المسلمةِ المجاورةِ أن تتكاتفَ معه، وأن تشدَّ من أزرِهِ، فتقدّمَ له كلَّ ما يحتاجُ إليه من مالٍ وغذاءٍ ودواءٍ؛ حتّى يستعيدَ قواه، ويقدرَ على مواجهةِ أعباء الحياة. قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ، وَلا يُسْلِمُهُ، ومَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[1]، ومعنى (لا يُسْلِمُهُ): لا يتركُهُ إلى عدوِّهِ فينتقمَ منه، أو إلى الشيطانِ فيغويَهُ.

فمن ترك أخاه يَعْرَى، ويجوعُ، ويُضطهدُ، وهو قادرٌ على كسوتِهِ وإطعامِهِ ونصرتِهِ- فقد ظلمه وأسلمه، ولم يلتزم بالمنهجِ الذي وضعه رسولُ اللهِ ﷺ للمسلمين في الحياةِ.

وفي النحو العربي مظاهر عدة للافتقار والعوز وشدة الحاجة، وقد سَدَّهَا العرب في كلامهم، وقَرَّرها النحويون في قواعدهم، وتناولوها

---

(1) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالآدَابِ، باب تحريم الظلم، ح٥٨.

بإحكام، فهناك أسماء تفتقر في تمام معناها إلى جملة بعدها، توضح معناها، وتزيل خفاءها، منها[1]:

١-(إذْ)؛ فإنَّهَا مفتقرة افتقارًا متأصّلاً للإضافة إلى جُمْلةٍ اسمية أو فعلية، ألا ترى أنَّكَ تقول: (جئْتُكَ إذْ)، فلا يتمُّ معنى (إذْ) حتى تقول: (جاء محمدٌ) أو: (محمدٌ جالسٌ)؛ لأنَّهَا محتاجةٌ إلى جملةٍ بعدها، توضح معناها، وترفع إبهامها.

وإذا حُذِفَت الجملة التالية لـ(إذْ) جيء بالتنوين عوضًا عن هذه الجملة المحذوفة، فيلتقى ساكنان: ذال (إذْ) والتنوين، فَتُكْسَر الذال؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ويسمى هذا التنوين تنوين العوض، وتعرف الجملة المحذوفة بالاحتكام إلى دلالة سياق الكلام.

٢-(إذَا)؛ فإنَّهَا مفتقرة افتقارًا متأصّلاً للإضافة إلى جُمْلةٍ فعليةٍ، ألا ترى أنَّكَ تقول: (أزورُكَ إذَا)، فلا يتمُّ معنى(إذَا) حتى تقول: (جاء أَخُوكَ)؛ لأنَّ (إذَا) مفتقرةٌ إلى جملةٍ بعدها، تبيّن معناها، وتزيل خفاءها.

٣-(حَيْثُ)؛ فإنَّهَا مفتقرة افتقارًا متأصّلاً للإضافة إلى جُمْلةٍ اسمية أو فعلية، ألا ترى أنَّكَ تقول: (قَعَدْتُ حَيْثُ)، فلا يتمُّ معنى (حَيْثُ) حتى تقول: (قَعَدَ أَخُوكَ) أو: (أخوك قاعدٌ).

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ١/٨٢، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي١٦٨، ١٦٩.

وهي ظَرْفُ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَيَجْمَعُ مَعْنَى ظَرْفَيْنِ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: (أَقُومُ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَقُومُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ يَقُومُ زَيْدٌ، وتقول: (زيدٌ قائمٌ حيثُ عبدُ اللَّهِ قاعدٌ)، والْمَعْنَى: زيدٌ قائمُ في الموضع الَّذِي فِيهِ عبدُ اللَّهِ قاعدٌ[1].

٤-(الذي والتي، واللذان واللتان، والذين)؛ فإنَّهَا مفتقرات افتقارًا متأصّلاً إلى جُمْلةٍ أو شبهها تكون صلةً لها، وضميرٍ يعود عليها، ألا ترى أنَّكَ تقول: (حَضَرَ الذي)، فلا يتمُّ معنى (الذي) حتى تقول: (نَجَحَ في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَت التي)، فلا يتمُّ معنى (التي) حتى تقول: (نَجَحَتْ في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَ اللذان)، فلا يتمُّ معنى (اللذان) حتى تقول: (نَجَحَا في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَت اللتان)، فلا يتمُّ معنى (اللتان) حتى تقول: (نَجَحَتَا في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَ الذين)، فلا يتمُّ معنى (الذين) حتى تقول: (نَجَحُوا في الامتحان)؛ لأنَّ الاسْمَ الموصولَ مفتقرٌ إلى صلةٍ بعده، توضح معناه، وتزيل إبهامه، وتكشف غموضه، وضميرٍ يعود عليه، وهو الضمير المستتر والبارز في الكلام.

قال الشاطبي عن الموصولات: " وضعت على الافتقار في فهم معانيها إلى صلاتها، فهي لا تستقل بالمفهومية دون أن يؤتى بما يبينها، كما أنَّ الحروف كذلك، وكذلك المضمرات وضعت على الافتقار

---

(١) ينظر: المصباح المنير (ح ي ث).

إلى مفسر تعود عليه، فهي متوقفة في فهم معانيها على غيرها، كما أنَّ الحروف كذلك، ولذلك قيل في الحروف: إنَّها تدل على معنى في غيرها"[1].

وهناك أسْماء مفتقرةٌ افتقارًا أصليًّا إلى مفردٍ، تُضَاف إليه، ومنها: (سُبْحَانَ)، وَ(عِنْدَ) فإنَّهما مفتقران في الأصالة إلى الإضافة إلى مفردٍ، فأعطتهما العرب ذلك، ولم تستعملهما من دونه في اختيار الكلام، فقالت: (سُبْحَانَ اللهِ)، وَ(جَلَسْتُ عندَ سعيدٍ)[2].

وقد اقتبس أحد العلماء هذا المعنى المقرَّر، واستعمله في وصف حاله عندما أصيب بمرضٍ، وهو الشاعر الأديب شرف الدين محمد بن نصير، المعروف بابن عُنَيْن؛ إذ كتب إلى الملك المعظم عيسى بن الملك العادل يُبيّن له ما صار إليه أمْرُهُ من حاجةٍ شديدةٍ، وفقر عظيم، فقال: [من الكامل]

انْظُرْ إلَيَّ بِعَيْنِ مَوْلًى لَمْ يَزَلْ ... يُولِي النَّدَى وَتلافَ قَبْلَ تَلافِي

أَنَا كَالَّذِي أَحْتَاجُ مَا يَحْتَاجُهُ ... فَاغْنَمْ دُعَائِي والثَّنَاءَ الْوَافِي

---

(1) المقاصد الشافية ١/٨٢.

(2) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٢، ١١٢، ١١٤، والتصريح ١/٤٦، ٤٧، وشرح الأشموني ١/٥٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فَشَبَّهَ نَفْسَهُ بـ(الذي)- وهو اسم موصول- في الاحتياج إلى صلةٍ مثله، وإلى عائدٍ، لكنَّ الصلة التي يريدها ابنُ عُنَيْن هي المال، والعائد هو الملك الذي يعوده ويزوره.

فلما بلغه البيتان، نهض إلى زيارته بنفسه، واستصحب ألف دينار. فلما دخل عليه وعاينه قال له: أنت الذي، وهذه الصلة، وأنا العائد[1].

وهذا أبو جعفر رفيق بن جابر الأندلسي يحكي محاولته نيْل الوصال من محبوبته التي قابلتها بالاستنكار؛ إذ كيف تصدر مثل هذه المحاولة مِن نحويٍّ عَلِمَ أنَّ كلَّ موصولٍ لا بدَّ له مِن صِلة، قال: [من الكامل]

قَالَتْ وَقَدْ حَاوَلْتُ نَيْلَ وِصَالِهَا ∴ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ لا تَجُوزُ الْمَسْأَلَهْ

باللهِ قُلْ لِي: أيْنَ نَحْوُكَ يَا فَتَى ∴ أَرَأَيْتَ مَوْصُولاً يَجِيءُ بلا صِلَهْ؟[2]

*****

*

(١) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني٧/٣٤٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٧/٣٤٨.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الْقِيمَةُ الثَّامِنَةُ: الأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ؛ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»[1].

والسكوتُ عن المنكرِ سببٌ في حدوثِ البلاءِ العام الذي ينزلُ بالصالحين والطالحين، ويأخذُ المؤمنين والفاسقين، فعن زَيْنَبَ بِنْت جَحْشٍ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزِعًا يَقُولُ: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ»، وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا. قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ»[2]، والخبث: الفسوق والفجور.

ونرى في النحو العربي أسلوبين جليلين، أحدهما تطبيقٌ عمليٌّ لقضية الأمر بالمعروف، والآخر تطبيق صريحٌ لشعيرة النهي عن المنكر.

---

(1) الحديث في سنن الترمذي، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح٢١٦٩.

(2) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج، ح٧١٣٥.

فالأسلوب النحوي الذي تَجَلَّتْ فيه قضية الأمر بالمعروف هو (أسلوب الإغراء)، وضابطه: تنبيهُ المخاطب على أمرٍ محمودٍ؛ ليفعله. ويلزم حذف ناصب الأمر المحمود في حالي العَطْفِ، والتَّكْرار.

فـ(العطف) نحو قولك: (المُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ!)، فـ(المُرُوءَةَ) منصوبةٌ على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، و(النَّجْدَة) منصوبة بالعطف، والتقدير: الْزَمِ الْمُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ.

و(التكرار) نحو قولك: (الصَّلاةَ الصَّلاةَ!)، فـ(الصَّلاةَ) الأولى منصوبةٌ على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، والثانية توكيد لفظيّ للأولى، والتقدير: الْزَمِ الصَّلاةَ الصَّلاةَ.

ومنه قول مسكين الدارمي: [من الطويل]

أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ ∴ كَسَاعٍ إلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ[1]

فـ(أَخَاكَ) الأولى منصوبةٌ على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، والثانية توكيد لفظيٌّ للأولى، والتقدير: الْزَمْ أَخَاكَ أخاك.

ومنه قول النبيّ ﷺ في حجّه: "أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ!"[2]، وقول عمر رضي الله عنه: (يا ساريةُ، الْجَبَلَ الْجَبَلَ!). قاله وهو يخطب على المنبر يوم جمعةٍ يخاطب أمير جيشه سَارِية بن زُنَيْم، وهو بنهاوند

(1) البيت في الكتاب ١/٢٥٦، والخصائص ٢/٤٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٠.

(2) الحديث في سنن ابن ماجه، باب حجة رسول الله ﷺ، ح ٣٠٧٤.

ببلاد فارس حين لاقى العدو، وهم في بطن واد، وقد هموا بالهزيمة، وبالقرب منهم جبل، فاستعمل عمر ﷺ ذلك الأسلوب الموجز المناسب للمقام والموقف، والوافي بمراد المُغْرِي في أثناء خطبته، ورفع به صوته، فألقاه الله في سمع سارية، فانحاز بالناس إلى الجبل، وقاتلوا العدو من جانب واحد؛ ففتح اللهُ عليهم[1].

وإذا لم يكن في أسلوب الإغراء عطفٌ بالواو، ولا تكرارٌ جاز إضمارُ الناصب وإظهارُهُ، نحو قولك: (المُرُوءَةَ!)، (أَخَاكَ!) كلاهما مفعولٌ به منصوبٌ، وعامل النَّصْبِ فيه فعلٌ محذوفٌ جوازًا، والتقدير: الزَمِ المُرُوءَةَ، الْزَمْ أَخَاكَ. وإن شِئْتَ أَظْهَرْتَ العامل، فقلتَ: (الزَمِ المُرُوءَةَ! الْزَمْ أَخَاكَ!)؛ لأنَّ هذا الإغراءَ خالٍ من العطف والتكرار[2].

ونحو قولهم: (الصَّلاةَ جَامِعَةً!)، فـ(الصَّلاةَ) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعامل النَّصْبِ فيه فعلٌ محذوفٌ جوازًا، والتقدير: احْضُرُوا الصَّلاةَ، و(جَامِعَةً) حال منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز إظهار العامل، فتقول: (احْضُرُوا الصَّلاةَ جَامِعَةً)؛ لأنَّ هذا الإغراءَ خالٍ من العطف والتكرار.

---

(١) ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ٢/ ٤٧٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٥٧.

ولعلك لحظت أنَّ لهذا الأسلوب أربعة أركان، يتم المعنى بها، هي:

١- الْمُغْرِي، وهو المتكلم بأسلوب الإغراء من أولي العلم.

٢- الْمُغْرَى، وهو المخاطب بأسلوب الإغراء من الذكور أو الإناث.

٣- الْمُغْرَى بِهِ، وهو الأمر المحمود، الذي يُنَبَّهُ إليه الْمُخَاطَبُ؛ ليفعله، ويُؤمَرُ به؛ ليلزمه.

٤- الفعل الناصب للمغرى به مقدَّرًا أو ظاهرًا.

و(قرآنَ الفجر) منصوبٌ في قوله ﷻ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[1]، وفِي نصبه وَجْهَانِ[2]:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّلاةِ، أَيْ: وَأَقِمْ صَلاةَ الْفَجْرِ التي تشهدها ملائكة الليل وملائكة النَّهار. وسَمَّى الصلاة قرآنًا؛ لأنَّها لا تكون إلا بالقرآن. وَالآخر: أَنَّهُ من أسلوب الإِغْرَاءِ، أَيْ: والْزَمْ قُرْآنَ الْفَجْرِ.

(١) سورة الإسراء – من الآية ٧٨.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/ ٨٣٠.

والأسلوب الثاني الذي بدت فيه شعيرة النهي عن المنكر هو (أسلوب التحذير)، ومعناه: تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروهٍ؛ ليجتنبه ويحترز منه. وله نوعان يجب فيهما حذف عامل النصب[1]:

أحدهما: التَّحْذِيرُ بـ(إيَّاكَ وأخواتها من ضمائر النصب المنفصلة)، نحو قولك: (إيَّاكَ والكذِبَ!)، (إيَّاكَ وَالنَّمِيمَةَ!)، فـ(إيَّاكَ) ضمير مبنيٌّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به بفعل محذوف وجوبًا، يُقَدَّر متأخرًا عن (إيَّاكَ)، وكل من (الكذِبَ، والنميمةَ) مفعولٌ به منصوبٌ بفعل محذوف وجوبًا، يُقَدَّر متقدمًا عليه، والتقدير: إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الكذِبَ، إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ النَّمِيمَةَ. والفرق بين المنصوبين أنَّ (إيَّاكَ) ضميرٌ منفصلٌ، فلو قُدِّمَ الفعلُ عليه للَزِمَ اتصالُهُ، بخلاف (الكذِبَ) فإنَّهُ اسم ظاهر.

ومن شواهده الكثيرة في البيان النبوي ما يأتي:

١- عن أبي سعيد الخُدري ﷺ عن النبيِّ ﷺ قالَ: "إيَّاكُم والجُلوسَ على الطُّرُقاتِ"! فقالوا: ما لنا بُدٌّ، إنَّما هيَ مجالِسنا نتحدَّثُ فيها. قال: "فإذا أبَيْتُم إلاَّ المجالِسَ؛ فأعطوا الطَّريقَ حقَّها". قالوا: وما

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٣٢، ٤٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك٣/١١٥٣، ١١٥٤.

حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قالَ: "غَضُّ البصرِ، وكفُّ الأذى، وردُّ السلامِ، وأمرٌ بالمعروفِ، ونهيٌ عن المنكَرِ"(١).

٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: "إِيَّاكُمْ والظلمَ! فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وإِيَّاكُمْ وَالْفُحْشَ! فَإِن اللهَ لا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلا التَّفَحُّشَ. وإِيَّاكُمْ وَالشُّحَّ! فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا، وبالْبُخْلِ فَبَخِلُوا، وبِالْفُجُورِ فَفَجَرُوا"(٢).

وقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: (إِيَّاكَ وَمَا يُعْتَذَرُ مِنْهُ وَمَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ! فَإِنَّمَا يُعْتَذَرُ مِنَ الذَّنْبِ وَيُسْتَحْيَا مِنَ الْقَبِيحِ).

والثاني: التحذيرُ بغير(إِيَّاك وأخواتها)، بشرْطِ العَطْفِ أو التكرارِ، فالعطف نحو قولك: (لِسَانَكَ والْكَذِبَ!)، (فَمَكَ وَالْحَرَامَ!)، فتلك الأسماء منصوبة على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: باعد لِسَانَكَ واحذَر الْكَذِبَ، باعد فَمَكَ واحذَر الْحَرَامَ.

والتكرارُ نحو قولك: (الْكَسَلَ الْكَسَلَ!)، (اليهودَ اليهودَ!)، (النِّفَاقَ النِّفَاقَ!)، (الرِّيَاءَ الرِّيَاءَ!)، فالكلمات الأولى في الأمثلة تُعرب مفعولاً به، منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا، والكلمات الأخرى تُعرب توكيدًا لفظيًّا

(١) الحديث في صحيح البخاري، كِتَاب المَظَالِمِ وَالغَصْبِ، بَابُ أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَالجُلُوسِ فِيهَا وَالجُلُوسِ عَلَى الصُّعُدَاتِ، ح٢٤٦٥.

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ح٦٨٣٧.

للأولى، والتقدير: احْذَر الْكَسَل، احْذَر اليهودَ، احْذَر النِّفَاقَ، احْذَر الرِّيَاءَ.

وعلة لزوم حذف العامل إذا كان التحذير بـ(إيَّاك ونحوه) أنَّهُ قد كثر التحذير بهذا اللفظ، فجعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل اختصارًا لفهم المعنى.

وعلة لزوم حذفه إذا كان في الكلام عطفٌ أو تكرارٌ: أنَّ اللفظ الأول من اللفظين كالبدل من اللفظ بالفعل, فصار كـ (إياك) في قيامه مقام الفعل[1].

وإذا كان التحذير بغير (إيَّاك وأخواتها)، ولم يكن في الكلام عَطْفٌ ولا تَكْرَارٌ – جاز إضمارُ عاملِ النصبِ وإظهارُهُ، نحو قولك: (الرِّيَاءَ!)، فـ(الرِّيَاءَ) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعامل النَّصْبِ فيه فِعْلٌ مَحْذُوفٌ جوازًا، والتقدير: احْذَر الرِّيَاءَ. وإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ النَّاصِبَ، فقلتَ: (احْذَر الرِّيَاءَ!).

وقولهم: (نَفْسَكَ الشَّرَّ!)، فـ(نَفْسَكَ والشَّرَّ) مفعولان منصوبان، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة، وعامل النَّصْبِ فيهما فِعْلٌ مَحْذُوفٌ

(1) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية٤٣٢، ٤٣٣، والمقاصد الشافية٥/٤٧٨، ٤٨٤.

جوازًا، والتقدير: جَنِّبْ نَفْسَكَ الشَّرَّ، وإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ العامل، فقلتَ: (جَنِّبْ نَفْسَكَ الشَّرَّ!)[1].

ولعلك أدركت أنَّ أركان هذا الأسلوب أربعة، تتمم معناه، هي:

١- الْمُحَذِّرُ، وهو المتكلم بأسلوب التحذير من أولي العلم.

٢- الْمُحَذَّرُ، وهو المخاطب بأسلوب التحذير من الذكور أو الإناث.

٣- الْمُحَذَّرُ مِنْهُ، وهو الأمر المكروه الذي يجب اجتنابُهُ والاحْتِرَازُ منه.

٤- الفعل الناصب للمحذَّر منه مقدَّرًا أو ظاهرًا.

وتأمل قوله ﷻ على لسان صالح عليه السلام: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[2]، وقول سيبويه: "وأَمَّا النَّهْيُ فإِنَّهُ التَّحْذيرُ، كقولك: الأَسَدَ الأَسَدَ! والْجِدَارَ الْجِدَارَ! والصَّبِيَّ الصَّبِيَّ! وإنّما نهيتَه أن يَقْرَبَ الْجِدارَ الْمَخُوفَ الْمَائِلَ، أو يَقْرَبَ الأَسَدَ، أو يُوطِئَ الصَّبِيَّ"[3].

*****

*

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٧٣- ٢٧٦، والتصريح ٢/٢٧٣-٢٨٠، وحاشية الخضري ٢/٨٧، ٨٨.

(٢) سورة الشمس – الآية ١٣.

(٣) الكتاب ١/٢٥٣.

الْقِيمَةُ التَّاسِعَةُ: الأَخْذُ بِيَدِ الضَّعِيفِ

إنَّ الله ﷻ يعامل المسلم بما يعامل به أخاه من برٍّ وإحسانٍ، فقد قَالَ ﷻ: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[1]، وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ...»[2].

فالمؤمن القوي يأخذ بيد أخيه الضعيف، والغني يساعد أخاه الفقير؛ ليجد ثواب ذلك عند الله تعالى خيرًا وأعظم أجرًا.

وفي ضوابط لغتنا الغراء يؤتى باللام الجارة في بعض الكلام على سبيل التقوية للعامل الضعيف[3] الذي يحتاج إلى من يأخذ بيده؛ حتى

---

(1) سورة الرحمن – الآية ٦٠.

(2) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالاسْتِغْفَارِ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وَعَلَى الذِّكْرِ، ح٣٨.

(3) قال بعض العلماء: اللام المقوية ليست زائدةً محضةً؛ لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة اللازم، ولا مُعدّية محضة؛ لاطراد صحة إسقاطها، بل هي بينهما، فلها منزلة بين منزلتين. ينظر: التصريح١/٦٤٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يصل إلى معموله بلا ضعفٍ، ويقف على مقصوده بلا وهنٍ، ولهذا مواضع[1]:

الموضع الأول: ما كان من العوامل فرعًا في العمل عن الفعل المتعدي بنفسه، كالمصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة؛ لأنَّ الفرع لا يقوى في أحكامه قوة الأصل، فنحو قولك: (أعجبني ضربُك خالدًا، وعجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرًا) يجوز أن تقول فيه: (أعجبني ضربُك لخالدٍ، وعجبت من ضربِ زيدٍ لعمرو)، ونحو قولك: (هذا ضاربٌ زيدًا) يجوز أن تقول فيه: (هذا ضاربٌ لزيدٍ). وهذا قياس مطردٌ.

ومنه في الذكر الحكيم قول الله ﷻ: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[2]، وقوله ﷻ: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[3]، فجيء باللام مع تلك العوامل السابقة؛ لأنَّها فروعٌ عن الفعل من حيث العمل، والفروع لا تقوى في أحكامها قوة الأصول.

الموضع الثاني: أن يتقدم معمول الفعل المتعدي بنفسه، فيجوز دخول اللام على المفعول قياسًا، ليتعدى الفعل بها؛ لضعفه بسبب تأخره عن المفعول، نحو قولك: (لخالدٍ أكرمتُ)، و(لزيدٍ أعطيتُ درهمًا). ويقاس على هذا، ولا يقتصر به على السماع.

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٣، والمقاصد الشافية ٣/٦١٥، ٦١٦، والتصريح ١/٦٤٤.

(2) سورة آل عمران – من الآية ٣.

(3) سورة هود – من الآية ١٠٧.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ومنه في القرآن الكريم قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَٰيَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1]، والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا, فلما أخّر الفعل وتقدم معموله عليه وَهَنَ وضعُف عمله؛ فقُوّيَ باللام.

الموضع الثالث: ما كان من الأفعال المتعدية قد بُنِيَ للتعجب على صيغة (ما أَفْعَلَهُ!)، نحو: (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو!)، فدخلت اللام على المفعول به في الأصل، وهو (عمرو) في قولك: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)؛ لضَعْفِ الفعل باستعماله في أسلوب التعجب؛ فالفعل (ضَرَبَ) متعدٍّ في الأصل، ولكن لمَّا بُنِيَ منه فعل التعجب نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ فصار قاصرًا، فتعدى بالهمزة إلى (زيدٍ)، وباللام إلى (عمرو)، هذا مذهب البصريين[2]. قال ابن السراج: "ولا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلا إلى الذي هو فاعله في الحقيقة, تقول: (ما أَضْرَبَ زيدًا!), فـ(زيدٌ) في الحقيقة هو الضارب, ولا يجوز أن تقول: (ما أَضْرَبَ زيدًا عمرًا), ولكن لك أن تُدخل اللام، فتقول: (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرو!)"[3].

ومذهب الكوفيين أنَّ الفعلَ باقٍ على تعديته ولم ينقل، وأنَّ اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقويةٌ للعامل لمَّا ضعف باستعماله في التعجب؛ فيجوز أن يقال: (ما أَضْرَبَ زيدًا عمرًا!). وهذا الخلاف الوارد

---

(1) سورة يوسف – من الآية ٤٣.

(2) التصريح ١/٦٤٢.

(3) الأصول في النحو ١/١٠٨.

مبني على أنَّ فعل التعجب إذا صيغ من متعدٍّ هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول، وذهب البصريون إلى الثاني[1].

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه البصريون قائلاً: " قول العرب في (حَسُنَ زيدٌ): (ما أحْسَنَ زيدًا!) يدل على أنَّ همزة (أفعل) التعجبية همزة تعدية، وقولهم في (ضرب زيدٌ عمرًا): (ما أضْرَبَ زيدًا لعمرو!) يدل على أنَّ الفعل المتعدي يسلب تعديه بقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولاً مقتصرًا عليه. ولولا ذلك لبقي تعدِّيه منضمًّا إليه التعدي المتجدد بالهمزة؛ فكان يقال: (ما أضْرَبَ زيدًا عمرًا!)...

ففي اقتصارهم بعد دخول الهمزة على نصْبِ ما كان فاعلاً قبل دخولها دلالةٌ على تجدد اللزوم، والانتقال إلى بنية مخصوصة بعدم التعدي، وهي بنية (فَعُلَ)...

فعُلِمَ بذلك أنَّ (ضَرَبَ) حين قصد به التعجب حُوِّلَ إلى (ضَرُبَ)، ليصير على بنية أفعال الغرائز؛ إذ لا يتعجب من معنى إلا وهو غريزة أو كالغريزة. ثم بعد تحويله إلى (فَعُلَ) تقديرًا تدخل عليه الهمزة كدخولها على (حَسُنَ) وغيره مما هو على (فَعُلَ) في أصله، ويعامل معاملته.

---

(1) ينظر: التصريح ١/٦٤٢.

فإن كان قبل التعجب متعديًا إلى اثنين دخلت اللام بعد التحويل على أولهما، ونُصِبَ ثانيهما نحو: (ما أكسى زيدًا للقومِ الثيابَ!)، و(ما أظْنَنِي لعمرٍو صديقًا!).

وهو منصوب عند البصريين بمحذوف دل عليه (أَفْعَلَ)، وعند الكوفيين بـ(أَفْعَلَ) نفسه"[1]، والناصب المحذوف فعلٌ، والتقدير: يكسوهم الثيابَ، وأَظُنُّهُ صديقًا.

ومن الأحكام المقرَّرة في باب (إنَّ وأخواتها): أنَّهُ لا يجوز توسط الخبر بينها وبين اسمها؛ لضعف عملها بسبب الحرفية، ولأنَّها لا تتصرف في نفسها فلا تتصرّف في معمولها، ولأنَّ التوسط يُذْهِبُ بصورة ما أرادوا من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع؛ ليُفَرِّقوا بين ما يعمل بمقتضى شبه الأفعال، وهو (إنَّ وأخواتها)، وبين ما يعمل بمقتضى الأصل، وهو الفعل الذي هو الأصل في العمل، ومن عادة العرب أنَّهم إذا تركوا شيئًا لا يعودون إليه، وقد قال شاعرهم معن بن أَوْس: [من الطويل]

إذا انصَرَفتْ نفسي عن الشيء لم تَكَدْ ∴ عليه بوجهٍ آخر الدَّهْر تُقْبِلُ[2]

---

(1) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٣- ١٠٩٥.

(2) البيت في زهر الآداب وثمر الألباب للحصري ٣/٨٧٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٨/٢٩٢، .

فالتزموا التأخير في الخبر لذلك، إلا إذا كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا يلتزمون ذلك الترتيب في معموليها، وهو كونُ الاسم يلي الحرفَ العاملَ، والخبر بعد ذلك؛ لأنَّهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرهما؛ لكثرتهما في الكلام، ولأنَّهما في الحقيقة ليسا بالخبر، بل هما معمولاه[1].

فخبر هذه الأحرف الناسخة يقوى بكونه ظرفًا أو مجرورًا بالحرف، فيتقدم على الاسم على سبيل الجواز عند النحويين، ولا يقوى غيره على مخالفة الترتيب في هذا الباب، نحو قولك: (إنَّ في الصلح خيرًا)، (لعلَّ عندَكَ مالاً)، (كأنَّ أمامَ العدوِّ أسدًا).

ومنه في القرآن الكريم قوله ﷻ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾[2]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[3]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[4].

وقد وَظَّفَ الشيخ شرف الدين ابن عُنَيْن هذا الحكم الخاص بأخبار تلك الأحرف- وهو المنع من التقدم على الاسم إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا بالحرف- للتعبير عن حالته التي لا يستطيع

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٢٤، والمقاصد الشافية ٢/٣١٥.

(٢) سورة النبأ – الآية ٣١.

(٣) سورة الغاشية – الآيتان ٢٥، ٢٦.

(٤) سورة المزمل – الآية ١٢.

الخروج عنها إلا بمساعدة أحدٍ، ومعاونة أخٍ، وأخذٍ بيدٍ؛ فقال: [من الطويل]

كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَار إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ ∴ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي ∴ إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وِصَالِكَ مُعْدَمَا[1]

*****

*

(1) البيتان في ديوان الشاعر ٩٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام٢٦٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى١٦٢. ونهاية البيت الثاني في الديوان بلفظ: (... فَأُضْحِي مِنْ زَماني مُسَلَّمَا).

الْقِيمَةُ الْعَاشِرَةُ: الْمَشْغُولُ لا يُشْغَلُ

من القواعد المشهورة في الفقه الإسلامي: (أَنَّ الْمَشْغُولَ لا يُشْغَلُ)؛ وذلكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا اشتغلَ بشيءٍ لمْ يُشْغَلْ بِغَيْرِهِ حتَّى يفرغَ منْ هذَا المشغولِ بِهِ.

وذلكَ مثل: الشيء المرهون، لا يُباعُ، وَلاَ يُوْهَب، وَلاَ يُرْهَنُ حتَّى ينفكَّ الرَّهْنُ، أو يَأْذَنَ الرَّاهنُ. وكذلكَ الشيء الموقوف، لا يباعُ، ولا يوهبُ، ولا يرهنُ؛ لانشغالِهِ بالوقْفِ[1].

والاشتغال في النحو العربي: أنْ يتقدم اسْمٌ واحدٌ، ويتأخر عنه عاملٌ يعمل في ضميره، أو في سببيٍّ للاسم المتقدم مشتملٍ على ضمير يعود عليه، بحيث لو فُرِّغَ الكلام من الضمير ومن الاسم السببيّ، وسُلِّطَ العاملُ على الاسم المتقدم لعمل فيه النصب لفظًا أو محلاً[2].

مثل قولك: (مُحَمَّدٌ أَكْرَمْتُهُ)، فالاسم المتقدم هو (مُحَمَّد)، والعامل المتأخر عنه هو الفعل (أَكْرَم)، وقد عمل النصب في ضمير عائد على الاسم المتقدم، وهو ضمير الغائب، ولو فُرِّغَ الكلام من ضمير الغائب،

---

(1) ينظر: الشروحات الذهبية على منظومة القواعد الفقهية ٤٥.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٦٩، والتصريح ١/٤٤١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٧٢.

وسُلِّطَ الفعل على الاسم المتقدم لنصبه على المفعولية لفظًا، فقلت: (مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُ).

ونحو قولك: (هذا أَكْرَمْتُهُ)، فالاسم المتقدم هو (هذا)، والعامل المتأخر عنه هو الفعل (أَكْرَم)، وقد عمل النصب في ضمير عائد على الاسم المتقدم، وهو ضمير الغائب، ولو فُرِّغَ الكلام من ضمير الغائب، وسُلِّطَ الفعل على الاسم المتقدم لنصبه على المفعولية محلاً، فقلت: (هذا أَكْرَمْتُ).

ومثل قولك: (مُحَمَّد أَكْرَمْتُ صَدِيقَهُ)، فالاسم المتقدم هو (مُحَمَّد)، والعامل المتأخر عنه هو الفعل (أَكْرَم)، وقد عمل في سببيٍّ للاسم المتقدم مشتمل على ضمير عائد على الاسم المتقدم، وهو (صَدِيقَهُ)، ولو فُرِّغَ الكلام من الاسم السببي، وسُلِّطَ الفعل على الاسم المتقدم لنصبه على المفعولية لفظًا، فقلت: (مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُ).

وللاشتغال أربعة أركان، هي:

١- العامل المضمر الَّذي يُفَسِّره العامل المتأخر المذكور في الكلام.

٢- الاسم المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم الذي شأنه أن يعمل فيه العامل النصب أو الرفع إذا سُلِّطَ عليه.

٣- المشغول، وهو العامل المتأخر الَّذي اشتغل عن العمل في الاسم المتقدم بالعمل في الضمير أو الاسم السببيّ.

٤- المشغول به أو الشاغل، وهو الضمير أو الاسم السببي الذي اشتغل العامل بالعمل فيه عن العمل في الاسم المتقدم.

فإذا اشتغل فعلٌ متأخرٌ بنصبه لمحلِّ ضمير اسمٍ متقدمٍ عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم، أو لمحله، فالأصل أنَّ ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان:

أحدهما: الرفع على الابتداء، وهو الراجح؛ لسلامته من الحاجة إلى تقدير العامل، والجملة الفعلية بعده في موضع رفعٍ على الخبرية، وجملة الكلام من المبتدأ والخبر جملة اسمية؛ لتصدرها باسمٍ.

والثاني: النصب على المفعولية، بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، يُفَسِّرُهُ الفعل المذكور بعده، ووجب حذفه؛ لأنَّ الفعل المذكور يُفَسِّرُهُ، ولا يجوز الْجَمْعُ بينَ الْمُفَسَّرِ والْمُفَسِّرِ. وهذا الوجه مرجوحٌ؛ لاحتياجه إلى تقدير العامل(١).

ومن شواهده في الذكر الحكيم قوله ﷻ: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾[2]، وقوله ﷻ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾[3]، وقوله ﷻ: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[1]، وقوله ﷻ:

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٤١، ١٤٢، والتصريح ١/٤٤١، وحاشية الصبان ٢/٧١، ومنحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ١/٤٦٨.

(2) سورة النحل – من الآية ٥.

(3) سورة الإسراء – من الآيتين ١٢، ١٣.

﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ﴾[2]، وقوله ﷻ: ﴿ وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا ﴾[3].

والناصب لهذا الاسم المنصوب- على الرأي المختار- فعلٌ غير الملفوظ به؛ "لأنّ الملفوظ به قد أخذ ما يحتاج إليه في اللفظ فلا يستقيم أن ينصب غيره؛ لأنّه قد اكتفى بالضمير فهو غير طالب لغيره, وأصل العمل الطلب, فلا يعمل في غيره, وإذا لم يعمل في غيره فلا بدّ لذلك الغير من عاملٍ, وليس إلاّ فعلٌ مقدّر، ويفسّره ذلك الظاهر"[4].

وبالوجهين جاء القرآن الكريم في نحو قوله ﷻ: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[5]، فقد قرئ بالوجهين: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَرَوْحٌ بِرفْعِ (القمر)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِنصْبِه[6].

=

(1) سورة الرحمن – الآية ١٠.

(2) سورة يس – الآيتان ٤٧، ٤٨.

(3) سورة النازعات – الآية ٣٢.

(4) المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية٣/٦٥.

(5) سورة يس – من الآية ٣٩.

(6) ينظر: النشر في القراءات العشر٢/٣٥٣، وتحبير التيسيرفي القراءات العشر٥٢٣.

فالعامل المذكور – كما رأينا فيما سبق من أمثلة وشواهد– اشْتَغَلَ بالعمل فيما بعده، فلمْ يُشْغَلْ بِغَيْرِهِ، ولا يجوز أن يُشْغَلَ حتَّى يَفْرُغَ منْ هذَا المعمول المشغولِ بِه؛ لأنَّ المشغول لا يُشْغَل عند جمهرة النحويين، كشأنه عند فقهاء الإسلام.

وقد نظم ابن مالك تلك القيمة المستلهمة قائلاً:

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ ∴ عَنْهُ بنَصْبِ لَفْظِهِ أوِ الْمَحَلْ

فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بفِعْلٍ أُضْمِرَا ∴ حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا[1]

*****

*

(1) ألفيته في النحو والصرف ٢٧.

الْقِيمَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الإِصْلاحُ بَيْنَ الْمُتَنَازِعَيْنِ

كان من هدي النبي ﷺ السعي في الإصلاح بين الناس، وقد باشر الصلح بنفسه، فعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالْحِجَارَةِ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ : (اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ)[1].

ويجب أن يكون القائم بالصلح عالمًا بالوقائع، عارفًا بالواجب الشرعي، قاصدًا للعدل، راجيًا رضا الله ﷻ، فقد قال ﷻ في الإصلاح بين المتنازعين: ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾[2].

وفي لغتنا الغراء تنازع العاملان في العمل، بل تنازعت العوامل، وما كان من العرب إلا تحقيق الإنصاف ومراعاة العدل بينها، ووصَفَ لنا ذلك أئمة العربية، بل عقدوا له بابًا مستقلاً في النحو، سَمَّوه (باب التنازع في العمل).

والتنازع عند النحويين: تَوَجُّهُ عاملين متقدمين إلى معمولٍ واحدٍ متأخرٍ عنهما للعمل فيه، أو تَوَجُّه عوامل متقدمةٍ إلى معمول واحدٍ

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الصلح، بَاب قَوْلِ الإِمَامِ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ، ح ٢٦٩٣.

(٢) سورة الحجرات – من الآية ٩.

طالِبَةً العملَ فيه؛ لتعلقها به من جهة المعنى[1]، مثل قولك: (قَامَ وَقَعَدَ خالدٌ)، فالفعلان (قَامَ، وقَعَدَ) عاملان لازمان متقدمان يَتجاذبانِ معمولاً واحدًا متأخرًا عنهما، وهو (خالدٌ)؛ ليكون فاعلاً لكل واحدٍ منهما.

وقولك: (بَغَى واعْتَدَى صَاحِبَاكَ)، فالفعلان (بَغَى، واعْتَدَى) عاملان متقدمان يَتجاذبانِ معمولاً واحدًا متأخرًا عنهما، وهو (صَاحِبَاكَ)؛ ليكون فاعلاً لكل واحدٍ منهما.

وقد يتنازع عاملان أو أكثر معمولاً واحدًا، أو أكثر من معمول وجاءت الشواهد الفصيحة بذلك؛ فـ "مِثَال تنَازع العاملين مَعْمُولا وَاحِدًا قَوْله تَعَالَى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[2]؛ وَذَلِكَ لأَنَّ (آتوني) فعل وفاعل ومفعول، ويحْتَاج إِلَى مفعول ثَان، و(أفرغ) فعل وفاعل يحْتَاج إِلَى مفعول، وَتَأَخر عَنْهُمَا (قِطْرًا)، وكل مِنْهُمَا طَالب لَهُ.

وَمِثَال تنَازع العاملين أَكثر من مَعْمُول: (ضرب وَأكْرم زيدٌ عمرًا)، وَمِثَال تنَازع أَكثر من عاملين مَعْمُولا وَاحِدًا: (كَمَا صليت وباركت وترحمت على إِبْرَاهِيم)[3]، فـ(على إِبْرَاهِيم) مَطْلُوب لكل وَاحِد من هَذِه العوامل الثَّلاثَة، وَمِثَال تنَازع أَكثر من عاملين أَكثر من مَعْمُول قَوْله

(1) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي٣/١٦٧.

(2) سورة الكهف – من الآية ٩٦.

(3) جزء من حديث شريف في المستدرك على الصحيحين، ح رقم٩٩١، والسنن الكبرى للبيهقي، باب وجوب الصلاة على النبي ﷺ، ح رقم٣٩٦٦.

عَلَيْهِ الصَّلاة وَالسَّلام: (تسبحون وتحمدون وتكبرون دُبُرَ كلِّ صَلاة ثَلاثًا وَثَلاثِينَ)[1]، فـ(دبرَ) مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة، و(ثَلاث وَثَلاثِينَ) مَنْصُوب على أَنَّهُ مفعول مُطلق، وَقد تنازعهما كل من العوامل الثَّلاثَة السَّابِقَة عَلَيْهِمَا"[2].

ولا خَلافَ فِي جَوَاز إِعْمَال أَي العاملين أَو العوامل شئت؛ فقَدْ أَرْضَى النحويون مَنْ تنازع، وكانوا حكمًا مقسطًا بينهم، فأجازوا إعمالِ أي واحدٍ مِن مستحقي العمل، فيما يطلب العمل فيه؛ لأنَّهُ مسموعٌ من العرب، ولكِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا في تحديد الأَوْلَى مِنهما:

فذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إلى أنَّ العامل الآخِرَ هو الأَوْلَى بالعمل في ذلك الاسْمِ الظاهرِ؛ لِقُرْبِهِ منه، ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه، ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيٍّ. وأَنْشَدُوا في إعمال الآخِرِ: [من الكامل]

افْخَرْ بِآخِرِ مَنْ كَلِفْتَ بِحُبِّهِ ∴ لا خَيْرَ فِي حُبِّ الْحَبِيبِ الأَوَّلِ

أَتَشُكُّ فِي أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ∴ سَادَ الْبَرِيَّةَ وَهْوَ آخِرُ مُرْسَلِ[3]

---

(1) جزء من حديث شريف في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، ح رقم٨٤٣.

(2) شرح قطر الندى وبل الصدى ١٩٨.

(3) البيتان في الصناعتين لأبي هلال العسكري٤١٨، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/٦٠٤.

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنَّ الأَوَّلَ هو الأَوْلَى بالعمل فيه؛ لِسَبْقِهِ، ولسلامته من الإضمار قبل الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

وأَنْشَدُوا في إعمال الأَوَّلِ قول أبي تمام: [من الكامل]

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَى ∴ مَا الْحُبُّ إلا لِلْحَبِيبِ الأَوَّلِ

كَمْ مَنْزِلٍ فِي الأَرْضِ يَأْلَفُهُ الْفَتَى ∴ وَحَنِينُهُ أَبَدًا لأَوَّلِ مَنْزِلِ[1]

فإذا أعملنا الثاني في المعمول الظاهر وَجَبَ علينا أن نرضي الأول بالعمل في ضميرٍ مطابقٍ للمعمول الظاهر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فنقول: (قَامَ وَقَعَدَ خالدٌ)، ففاعل (قَعَدَ) خالدٌ، وفاعل (قَامَ) ضمير مستتر، تقديره: هو، يُفَسِّرُه خالدٌ.

وفي حال التثنية نقول: (قَامَا وَقَعَدَ الخالدان)، ونقول: (بَغَيَا واعْتَدَى صَاحِبَاكَ)، فـ(صَاحِبَاكَ) فاعلُ (اعْتَدَى)، وفاعلُ (بَغَى) ألِفُ الاثنين. وفي حال الجمع نقول: (قَامُوا وَقَعَدَ الخالدون).

ولا يَجُوزُ لنا تَرْكُ الإضمارِ؛ لأنَّ تَرْكَهُ يُؤَدِّي إلى حَذْفِ الفاعلِ، والفاعلُ مُلْتَزَمُ الذِّكْرِ، وإنْ لَزِمَ منه محظورٌ، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة؛ لأنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ قَدْ جاءَ في غَيْرِ هذا البابِ، نحو: (رُبَّهُ رَجُلاً)، و(نِعْمَ رَجُلاً خالدٌ!).

---

(1) البيتان في ديوان أبي تمام ٤/٢٥٣، والخصائص ٢/١٧١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٦٠٤.

وإذا أعملنا الأوَّلَ في المعمول الظاهر وَجَبَ علينا أن نرضي الثاني بضمير مطابق للمعمول الظاهر، عائد عليه؛ لتقدم ذكره في النية، فنقول: (قَامَ وَقَعَدَ خالدٌ)، ففاعل (قَامَ) خالدٌ، وفاعل (قَعَدَ) ضمير مستتر، تقديره: هو، يُفَسِّرُه خالدٌ. وفي حال التثنية نقول: (قَامَ وَقَعَدَا الخالدان)، ونقول: (بَغَى واعْتَدَيَا صَاحِبَاكَ)، فـ(صَاحِبَاكَ) فاعلُ (بَغَى)، وفاعلُ (اعْتَدَى) ألِفُ الاثنين. وفي الجمع نقول: (قَامَ وَقَعَدُوا الخالدون)[1].

ومن الشواهد الشعرية لطلب أكثر من عامل معمولاً واحدًا قول الشاعر: [من البسيط]

أَرْجُو وأَخْشَى وأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا ... عفوًا وعافيةً في الرُّوحِ والْجَسَدِ[2]

وقول الآخر : [من الطويل]

تَمَنَّتْ، وذاكُمْ من سَفَاهَةِ رَأْيِها ∴ لأَهْجُوَها لَمَّا هَجَتْنِي مُحَارِبُ[3]

وقول الآخر: [من الطويل]

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ ولم تُعْطِ نائلًا ∴ فسِيّان لا ذَمٌّ عليك ولا حَمْدُ[4]

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/٦٠٣، ٦٠٤، والتصريح١/٤٨٣، ٤٨٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان٢/١٠١، ١٠٢، ١٠٣، وحاشية الخضري١/١٨٣.

(2) البيت في شرح التسهيل٢/١٧٦، والتذييل والتكميل٧/٦٥، والمقاصد الشافية٣/١٧٦.

(3) البيت في البديع في علم العربية لابن الأثير١/١١١، التذييل والتكميل٧/٦٦.

(4) البيت في شرح التسهيل٢/١٧٦، التذييل والتكميل٧/١١٠، وتمهيد القواعد٤/١٨٠٦.

فقد تنازع في كل واحد منها ثلاثة عوامل: أُعمل آخرها، وأُلغي أوّلها وثانيها، وعلى هذا استقر الاستعمال[1].

وصاغ ابن مالك تلك القيمة المستدعاة أفضل صياغةٍ، فقال:

إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ∴ قَبْلُ فللوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ∴ واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ∴ تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

كَ: يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَا ∴ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا[2]

*****

*

(1) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٧٦.

(2) ألفيته في النحو والصرف ٢٨.

الْقِيمَةُ الثَّانِيَةَ عَشَرَةَ: الْمُتَضَادَّانِ لا يَجْتَمِعَانِ

لا يجتمع أمران متضادان في مكانٍ واحد، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لا يَجْتَمِعُ الإِيمَانُ وَالْكُفْرُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ، وَلا يَجْتَمِعُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ جَمِيعًا، وَلا تَجْتَمِعِ الْخِيَانَةُ وَالأَمَانَةُ جَمِيعًا"(١).

وفي النحو العربي نجد ذلك واضحًا؛ فالتنوين والألف واللام لا يجتمعان، بل يتعاقبان، فإذا قلت: (اشتريت كتابًا)، امتنع دخول الألف واللام حتى يذهب التنوين، وإذا قلت: (اشتريتُ الكتابَ)، امتنع دخول التنوين، حتى تذهب الألف واللام.

وقرر النحويون في مستهل (باب الإضافة) أنّ الاسمَ المراد إضافته لا يضاف إلا إذا حُذِفَ ما فيه تنوينٍ؛ لأنَّ التنوينَ دليلٌ على تمام الاسم، وانفصاله عما بعده، والإضافة دليلٌ على اتصال الاسم بما بعده، واحتياجه إليه.

وقَرَّرُوا في مُخْتَتَمِ (باب الإضافةِ) أنَّهُ لا يُفْصَل بين المتضايفين إلا في الشعر، من أجل الحفاظ على الوزن والقافية؛ وذلك لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فالمضاف إليه مُنَزَّلٌ من

(١) مسند الإمام أحمد٨/٣٥٩، ح(٨٥٧٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المضافِ منزلةَ التنوين من الاسم؛ فكما لا يُفْصَل بين أجزاءِ الاسمِ الواحد لا يُفْصَل بين الاسم وبين ما هو بمنزلة الجزء منه[1].

فالتنوين والإضافة يتعاقبان على الاسم، ولا يجتمعان في اسم واحد؛ لأنَّ التنوين للتنكير، والإضافة للتعريف، وهو يؤذن بالانفصال، وهي تؤذن بالاتصال، وهو أمارة على التمام، وهي أمارة على النقصان.

فالحاصل أنَّهُ لا يجتمع التمام والنقصان، بل لا يجتمع الاتصال والانفصال؛ لذلك كان لا بد من حذف تنوين الاسم عند إضافته إلى ما بعده.

فإذا قلت: (اشتريت كتابًا)، امتنعت إضافة الكتاب إلى كلمة بعده، حتى يذهب التنوين، وإذا قلت: (اشتريتُ كتابَ النَّحْوِ)، امتنع دخول التنوين، حتى تذهب الإضافة.

ومثل التنوين في عدم مجامعته للإضافة نون التثنية وجمع المذكر السالم وما أُلحق بهما؛ فهذه الأسماء: (الطَّالِبَانِ)، و(المقيمون، والمؤتون) إذا أضفتها إلى اسم آخر أسقطت نونها للإضافة؛ فقلت: (حضر الطَّالِبَا عِلْمِ الخليل)، و(هؤلاء المقيمو الصلاةِ والمؤتو الزكاةِ)، كما قال عنترة من قبل: [من الكامل]

---

(1) ينظر: التصريح 1/ ٦٧٣، ٧٣٢، وحاشية الصبان 2/ ٢٧٥، وحاشية الخضري 2/ ٢.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وَلَقَدْ خَشِيتُ بأنْ أَمُوتَ ولَمْ تَدُرْ ∴ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ على ابْنَيْ ضَمْضَمِ

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أشتُمْهُمَا ∴ والنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[1]

فحذف النون من (ابنَيْنِ، والشَّاتِمَيْنِ) حين أضاف، وتركها في (النَّاذِرَيْنِ) حين لم يُضِف.

وقد أشار ابن مالك إلى تلك القيمة المستلهمة بقوله:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ∴ مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا[2]

ومن ابتكار المعاني للوقوف على المرامي، والحرص على انبعاث السرور من أنفس المتلقين: أنَّ أحد النحويين اقتبس هذه المسألة، واستخدمها في وصف حالِهِ مع محبوبه الذي يجفوه كلَّ الجفاء؛ فلا وجودَ لمحبوبه في مكان وجوده، كالتنوين والإضافة اللذَينِ لا يجتمعان في المضاف، بل يتعاقبان، فقال: [من الطويل]

كَأَنِّيَ تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إضَافَةٌ ∴ فَأَيْنَ تَرَانِي لا تَحُلُّ مَكَانِيَا[3]

---

(١) البيتان في شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي١٨٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٤٤، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية٣/١١٥٩.

(٢) ألفيته في النحو والصرف ٣٦.

(٣) البيت في حاشية الشيخ عبد الله العشماوي على متن الآجرومية ٥، وحاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد على متن الآجرومية ١٤.

وفي (باب النداء) يُقَيَّد المنادى المضاف بكون إضافته لغير ضمير المخاطب؛ لأنَّ المضاف إليه لا ينادى أصلاً، فلا يقال: (يا صَبِيَّك)؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين: خطاب الصَّبِيِّ الذي يقتضيه النداء، وعدم خطابه الذي تقتضيه إضافته إلى ضمير الخطاب؛ لوجوب تغاير المتضايفين، وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة[1].

*****

*

(1) ينظر: حاشية الصبان ٣/١٣٩، وحاشية الخضري ٢/٧٣.

الْقِيمَةُ الثَّالِثَةَ عَشَرَةَ: تَرْكُ الْكَلامِ بِمَا لَيْسَ يَقِينًا

كلُّ إنسانٍ مسؤولٌ عن سمعه وبصره وفؤاده أمام الله ﷻ، وما دام مسؤولاً عن أعضائه، ومحاسبًا عليها، فليحذر أن يقول: سمعتُ ولم يسمع، وليحذر أن يقول: رأيتُ ولم ير، وليحذر أن يتعرض للشهادة بغير ما يعلم ويتيقن؛ لأنَّ المبني على مقدمات فاسدة تكون نتائجه فاسدة، والمبني على مقدمات صحيحة تكون نتائجه صحيحة(١). قال الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾(٢).

ونجد في نحونا العربي أنَّهُ إذا كان فاعلُ الفعل مجهولاً للمتكلم، ولا يستطيع تعيينَه للمخاطب، فإنَّ المتكلم يتأنَّى، ولا يتجنَّى، ويطرحه من الجملة، ولا يذكره، حتى لا يقع في محظور، أو يأتي بحوب.

ويترتب على الإعراض عن ذكر الفاعل أمور، هي:

– بناءُ الفعل للمجهول، بتغيير هيئته بضوابط موضوعة إيذانًا بعملية الحذف التي حدثت، ودفعًا للّبس بين الفاعل والمفعول به.

– نيابةُ المفعول به عن الفاعل عند وجوده، ونيابةُ غيره عند عدم وجوده مع إعطائه إعراب الفاعل؛ لأنَّ الفعل قد اشتغل به، فيصير النائبُ عمدةً بعد أن كان فضلةً، ومرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، و" هذا

---

(١) ينظر: تفسير الإمام الشعراوي ١٤/٨٥٤٣ .

(٢) سورة الإسراء – الآية ٣٦ .

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جارٍ في العربيّة أن يعطى النّائب حكم المنوب عنه، كـ: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وإعرابه بإعرابه "[1].

- وجوبُ تأخير النائب عن الفعل.

ومن أمثلة ذلك قولك: (سُرِقَ الْمَتَاعُ) حين لا تعرفُ ذاتَ السارق، وقول المحدّث: (رُوِيَ عَن رَسُول الله ﷺ...) إذا لم يعلم الراوي عنه، وقول اللغويّ: (سُمِعَ من العرب ...) إذا لم يعرف السامع منهم.

ولو ذكرت الفاعل بوصفٍ عام مفهومٍ من الفعلِ لم يكن فيه فائدة زائدة على العبارة المنزوع منها الفاعل، فليس في قولك: (سَرَقَ اللِّصُّ الْمَتَاعَ)، أو قولك: (سَرَقَ السَّارِقُ الْمَتَاعَ)، أو قول المحدّث: (رَوَى الرَّاوي ...)، أو قول اللغويّ: (سَمِعَ السامعُ ...) فائدةٌ زائدةٌ في الإفهام على قولك: (سُرِقَ الْمَتَاعُ)، أو قول المحدّث : (رُوِيَ ...)، أو قول اللغويّ : (سُمِعَ ...)[2].

*****

*

(1) البديع في علم العربية لابن الأثير ١/١١٤.

(2) ينظر: التصريح ١/٤٢١، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ٢/ ١٢١.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الْقِيمَةُ الرَّابِعَةَ عَشَرَةَ: صِيَانَةُ اللِّسَانِ

من خلق المسلم: الحِرْصُ على طهارةِ اللسانِ، وتعويده ذِكرَ اللهِ ﷻ والكلم الطيب، واجتنابُ الفُحْش في القولِ؛ لأنّ اللهَ ﷻ يكرهُ الفاحشَ البذيءَ الذي يتكلَّمُ بالفحش ورديءِ الكلام.

واللسانُ مثلُ السَّبُعِ المفترسِ، إن لم تُوثِقْهُ وتَحْبِسْهُ هَجَمَ عليك، ولَحِقَكَ شرّه. ولله در القائل: [من الكامل]

احْفَظْ لِسَانَكَ أَيُّها الإِنْسَانُ ∴ لا يَلْدَغَنَّكَ إِنَّهُ ثُعْبَانُ

كَمْ فِي الْمَقَابِرِ مِنْ قَتِيلِ لِسَانِهِ ∴ كَانَتْ تَهَابُ لِقَاءَهُ الأَقْرَانُ[1]

ونلفي في النحو العربي أسبابًا غير قليلة تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل، وعدم جريان ذكره على لسانه، منها[2]:

١- رغبةُ المتكلمِ في إظهارِ تعظيمه للفاعلِ بصونِهِ عن أن يقترنَ بالمفعولِ به في الذِّكْرِ، كقولك: (خُلِقَ الخنزيرُ)، وقولك: (صُفِعَ الوَقَّادُ) وقد صفعه الأميرُ. ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾[3]، والأصل: قَتَلَ اللهُ الخرَّاصِين، والمعنى: لُعِنَ الكذَّابُون الَّذِينَ قَالُوا عن مُحَمَّد ﷺ: هو مجنونٌ، شاعرٌ، كذّابٌ، ساحرٌ.

---

(١) البيتان في مجمع الأمثال للميداني٢/٣٠٣، وغرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة للوطواط ٢٣٣.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش٤/٣٠٦، وشرح شذور الذهب للجوجري١/٣٣٤.

(٣) سورة الذاريات – الآية ١٠.

٢- رغبةُ المتكلمِ في إظهارِ تحقيرِ الفاعلِ بصونِ لسانِهِ عن أن يجريَ بذكره، كقولك: (أُخْرِجَ النَّبِيُّ ﷺ من مكة)، وقولك: (طُعِنَ عُمَرُ رضي الله عنه)، وقولك: (شُتِمَ شيخُ الإسلامِ)، ولا تذكر المُخْرِجين، ولا الطاعن، ولا الشاتم؛ لحقارتهم.

وهناك أسباب تدعو المتكلم إلى حذف المفعول به، منها[١]:

١- احتقار المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾[٢]، فالفعل (أغْلِب) فعلٌ متعدٍّ ينصب مفعولاً به، والمفعول- كما ترى- محذوفٌ؛ لاحتقاره، والتقدير: لأغلبنَّ أنا ورسلي الكفارَ.

٢- استقباحُ التصريحِ بالمفعول به، كقول أُمِّنَا عائشة- رضي الله عنها-: (ما رَأَى مِنِّي وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ)[٣]، فالفعل (رَأَى) البَصَري فعلٌ متعدٍّ ينصب مفعولاً به، والمفعول به- كما ترى- محذوفٌ؛ لاستقباحِه، وصيانة اللسان عن ذكره، والتقدير: ما رَأَى مِنِّي عَوْرَةً، وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ عَوْرَةً.

*****

*

(١) ينظر : شرح التسهيل٢/١٦٣، والتصريح١/٤٧٢.

(٢) سورة المجادلة – من الآية ٢١.

(٣) في التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير للصنعاني٧/٥٧.

الْقِيمَةُ الْخَامِسَةَ عَشَرَةَ: حِفْظُ النَّفْسِ

الكليات الخمس التي أُمِرْنَا بحفظها هي: النفس، والعقل، والنسل، والمال، والدين.

فلأجل الحفاظ على الدين شَرَعَ الإِسْلامُ الْجِهَادَ للدفاع عن عقيدة التوحيد، ونهى عن الردة، وعاقب عليها، ونهى عن الابتداع في الدين. ولأجل الحفاظ على النفس شَرَعَ الزواج، وأوجب تناول ما يقيمها من الطعام والشراب، ودفع الضرر عنها، ففرض القصاص والدية، وحرم كل ما يلقي بها إلى التهلكة. ولأجل الحفاظ على العقل حَرَّمَ كل مسكر، وعاقب كلَّ من يتناوله. ولأجل الحفاظ على النسل أوجب حفظ العرض بتحريمه للزنا، والمعاقبة عليه، وفرض حد القذف. ولأجل الحفاظ على المال حَرَّمَ السرقة، والغش، والخيانة، وأكل أموال الناس بالباطل، وعاقب على ذلك[1].

وفي النحو العربي أُبيح للمتكلم حذف الفاعل من الجملة؛ للحفاظ على النفس البشرية من الضرر الذي قد يلحقها؛ فإذا ما خاف المتكلمُ على نفسه من الفاعل الذي يعلمه، فإنَّهُ يُعْرِض عن ذكره؛ لئلا يناله منه مكروهٌ، فيقول: (سُرِقَ الحصانُ)، إذا عَرَفَ السَّارِقَ ولم يذكره خوفًا منه؛ لأنَّهُ مجرمٌ وقد يناله منه أذًى، ويقول: (قُتِلَ سعيدٌ)،

(1) ينظر: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، د/ يوسف حامد العالم ٨٠، ٨١.

وهو يعرف قاتله، ولكن لم يُسمِّه؛ خوفًا من إلحاقه الأذى به لو صَرَّحَ باسمه.

وإذا خاف المتكلمُ على الفاعل من لحوق الأذى به، فإنَّهُ يُعْرِضُ عن ذكرِهِ – أيضًا – لئلا يَمَسَّهُ أحدٌ بمكروهٍ قد يفضي إلى هلاكه، فيقول: (ضُرِبَ سعيدٌ)، إذا عَرَفَ الضَّارِبَ غير أنَّهُ خَافَ عليه من أهْل المضروب، فلم يذكره، ويقول: (شُتِمَ خالدٌ)، وهو يعرف شاتمه، ولكن لم يُسمِّه؛ خوفًا عليه من أذى أهل خالدٍ[1].

*****

*

(1) ينظر: البديع في علم العربية ١/١١٥، وشرح الأشموني ٢/٦١، وحاشية الخضري ١/١٦٧، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ٢/١٢١.

الْقِيمَةُ السَّادِسَةَ عَشَرَةَ: الْمُعَارَضَةُ الْقَوِيَّةُ بَنَّاءَةٌ

في الإسلام عورض الخلفاء، وكانت المعارضة بنَّاءة، فاستجابوا لها؛ لأنَّها لا تهدف إلا إلى الحق، وصيانة ما جاء به الشرع، ومن أمثلة ذلك ما روي أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: " لا تغالوا في صدقات النساء، فلا يبلغني أحدٌ ساق أكثر مما ساقه رسول الله ﷺ إلا جعلت الفضل في بيت المال، فاعترضته امرأة وقالت: كتابُ الله أحقُّ أن يتبع، أيعطينا الله ويمنعنا ابن الخطاب؟ فقال: أين؟ فقالت: قال الله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾[1]، فقال: كل الناس أفقه من عمر، فرجع عن ذلك[2]، ثم صعد المنبر فقال: كنتُ نهيتُكم أن تغالوا في صداق النساء، فليفعل رجل في ماله ما أحب، فرجع عمر عن اجتهاده إلى ما قامت عليه الحجة[3].

وفي العربية يُشبه الاسمُ الحرفَ في الوضع، أو في المعنى، أو في الافتقار؛ فينحط عن أصله، وهو الإعراب، ويصير مبنيًّا لهذا الشبه، ويفقد اسمه، وهو المتمكن، ويُسَمَّى غير متمكن؛ لعدم تمكنه في باب الاسمية.

---

(١) سورة النساء – من الآية ٢٠.

(٢) ينظر: الشافي في شرح مسند الإمام الشافعي لمجد الدين ابن الأثير ٤/٤٣٨.

(٣) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٢/٥.

لكن إذا كانت هناك معارضةٌ قويةٌ لهذا الاسم الذي أصابه التدني، وهوى إلى مرتبة الحروف، وتشبه بها- ردته إلى صوابه، وأعادت إليه إعرابه، ومنحته تمكنه، وتتمثل هذه المعارضة فيما يأتي:

(١) **النظر إلى أصله حين الو ـضع**، وتذكيره به في بعض التصاريف؛ فإذا كان الأصلُ في وضع الحروف أن تكون على حرفٍ أو حرفين، وما وُضِعَ على أكثر من ذلك فعلى خلاف الأصل، فإنَّ الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا، وما وُضِعَ على أقلَّ منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء[١].

وهناك أسماء ثلاثية في الوضع، وأصاب الحذفُ الاعتباطيُّ لامَها في الاستعمال فصارت على حرفين؛ فأشبهت الحرف في الصورة، ومع ذلك أُعْرِبت، نحو: (أَب، أَخ، يَد، دَم) مع أنَّها على حرفين؛ لأنَّ هذا الشَّبَهَ بالحرفِ ضعيفٌ عارضٌ بعد حذف لامها؛ إذ هي قبل الحذف على ثلاثة أحرفٍ، فإنَّ أصلها: (أَبَوٌ، أَخَوٌ، يَدَيٌ، دَمَيٌ)، بدليل قولهم في التثنية: (أَبَوَانِ، أَخَوَانِ، يَدَيَان، دَمَيَان)، فردُّوا اللام المحذوفة في التثنية؛ لأنَّ التثنية من الأشياء التي ترد الأسماء إلى أصولها[٢].

فهذا الأصل الثابت لتلك الأسماء عارض معارضة قويةً أن تعامل معاملة الحروف، وإن أشبهتها في صورتها التي وُضِعَت عليها،

---

(١) ينظر: همع الهوامع ١/٦٨، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ١٦٥.

(٢) ينظر: التصريح ١/٤٢، وشرح الأشموني على الألفية ١/٥١.

وصانها من الوقوع في الهوان والتدني، وأن توسم بعدم التمكن؛ فبقيت على شرفها ورفعتها، وتمكنت في بابها.

(٢) الإضافة إلى المفرد: من الأسماء التي أشبهت الحرف في المعنى فبُنيت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، فأسماء الشرط أشبهت في المعنى (إن) الشرطية الموضوعة لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط، نحو: (إِنْ تُذَاكِرْ تَنْجَحْ)، وأسماء الاستفهام أشبهت في المعنى همزة الاستفهام، الموضوعة للسؤال عن معنًى محدود.

لكنَّ (أيّ) الشرطية جاءت معربة في نحو قوله ﷻ: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾[1]، فهي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و(ما) زائدة إعرابًا مؤكدة معنى، و(أيّ) الاستفهامية جاءت معربةً في نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾[2]؟ فهي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وإنَّما أُعربت (أيٌّ) في الاستعمالين، ولم تعامل معاملة الحروف فتبنى مثل سائر أخواتها؛ لضعف الشَّبَه بالحرف فيهما وهَوَانه بسبب

(١) سورة القصص – من الآية: ٢٨.

(٢) سورة الأنعام – من الآية: ٨١.

وجودِ معارضٍ قويٍّ لـه، وهو ملازمـة (أيّ) للإضافة إلـى المفرد التـي هي من خصائص الأسماء[1].

فهذا النوع من الملازمـة– لقوتـه– صان جانـب (أيّ)، ومنعها من الانـزلاق إلـى مرتبـة الحـروف، وضـعف الهُوِيَّـةِ بالبنـاء، وفقدان سُمُوّ الأسماء وتمكنها.

(٣) **التثنية**: الاسم الذي تَضَمَّنَ معنًى لم يُوضَعْ له حرفٌ هو اسم الإشارة، فإنَّهُ متضمّنٌ لمعنًى هو الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العربُ لـه حرفًا يـدلُّ عليـه، ولَكِنَّـهُ مِـنْ المعـاني التـي مِـنْ حَقِّها أن تـؤدَّي بـالحروف؛ لأنَّـهُ مثـل: (الْخِطَـاب) الـذي وضـعت لـه العـربُ الكـاف المسماة بـ(كاف) الخطاب، فقالت: (ذلك الكتاب)، ومثـل: (التنبيـه) الذي وضعت له العربُ (هَا) المسماة بـ(هَا) التنبيه، فقالت: (يا أيُّها الرجلُ)، ومثل: (النفي) الذي وضعت لـه العربُ (مَا) المسماة بـ(مَا) النافيـة، ومثـل: (النهـي) الـذي وضـعت لـه العربُ (لا) المسماة بـ(لا) الناهية.

فـ(هُنَا) في قولك: (هُنَا الْقَاهِرةُ، وهُنَا يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ) اسم إشارة إلـى المكـان، مبنـيّ علـى السكون؛ لتضمنه لمعنـى الحرف الـذي كـان يستحق الوضع للدلالة على الإشارة، لكنَّ العربَ لم تَضَعْهُ.

---

(1) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١/٢٧٧.

وإنَّمَا أُعْرِب (هَذَانِ، وهَاتَانِ) مع تضمنهما لمعنى الإشارة، ولم يبنيا؛ لضعف الشبه بالحرف فيهما بوجودِ معارضٍ قويٍّ له، وهو المجيء على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء[1].

وإذا افتقر الاسْمُ افتقارًا متأصِّلاً إلى جُمْلةٍ أو ما قام مقامها، مثل: (إذْ، وإذَا، وَحَيْثُ، والموصولاتُ الاسمية) أشبه الحرفَ الذي يفتقر في إفادةِ معناه إلى الجملة افتقارًا، فلا يفهم معناه إلا بجملةٍ يقع فيها؛ لأنَّهُ وُضِعَ لتأدية معاني الأفعال، أو شبه الأفعال إلى الأسماء.

فعوملت تلك الأسماء المذكورة معاملته، وبنيت، ألا ترى أنك تقول: (أزورُكَ إذَا)، فلا يتمُّ معنى (إذَا) حتى تقول: (جاء أَخُوكَ)، وتقول: (قَعَدْتُ حَيْثُ)، فلا يتمُّ معنى (حَيْثُ) حتى تقول: (قَعَدَ أَخُوكَ)، وتقول: (حَضَرَ الذي)، فلا يتمُّ معنى (الذي) حتى تقول: (نَجَحَ في الامتحان)؟

فتفتقر (إذَا، وحيث، والذي) افتقارًا متأصلاً إلى جملةٍ بعدها، توضح معناها، كما أنَّ الحرف مفتقر إليها.

وإنما أُعْرِبَ (اللَّذَانِ، واللَّتَانِ) مع أنَّهما مفتقران بالأصالة إلى جملةٍ موضحة؛ لضَعْفِ الشبه بالحرف فيهما بسبب وجود معارضٍ

---

(١) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ١/٥٥. وقيل: هما مبنيانِ جيء بهما على صورةِ المثنى، وليسا بمثنيين حقيقةً، وهو الأصحُّ؛ لأنَّ من شرط التثنية قَبُولَ التنكير، وأسماء الإشارة ملازمةٌ للتعريف، وقد وُضِعَا في حالة الرفع على صورة المثنى المرفوع، ووُضِعَا في حالتي الجر والنصب على صورة المثني المجرور والمنصوب. ينظر: التصريح ١/٤٤.

قويٍّ لـه، وهو المجيء على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء[1].

وإنما أُعْرِبَت (أَيُّ الموصولة) في نحو: (اضْرِبْ أَيَّهُمْ أَسَاءَ)؛ لضعف الشَّبَهِ بالحرف فيها بوجود معارضٍ قويٍّ له، وهو لزوم الإضافة إلى مفردٍ، وهي من خصائص الأسماء[2].

*****

*

(1) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ١/٥٥. وقيل: هما مبنيانِ جيء بهما على صورةِ المثنى، وليسا بمثنيين حقيقةً، وهو الأصح؛ لأنَّ من شرط التثنية قبول التنكير، والأسماء الموصولة ملازمة للتعريف، وقد وُضِعَا في حالة الرفع على صورة المثنى المرفوع، ووُضِعَا في حالتي الجر والنصب على صورة المثنى المجرور والمنصوب. ينظر: التصريح ١/٤٤.

(2) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ١/٥٥.

الْقِيمَةُ السَّابِعَةَ عَشَرَةَ: الْمَنْعُ مِنَ الْقِيَاسِ لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ

قال أبو البركات الأنباري في حَدّ القياس: "حمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفْع الفاعل ونصْب المفعول في كلّ مكانٍ، وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولاً عنهم؛ وإنَّما لمَّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كلّ مقيسٍ في صناعة الإعراب"(١).

لكن جاء في بعض أبواب العربية أقوالٌ وأسماءٌ، ليس هناك مانعٌ يمنع حمْلَها على غيرها، ومعاملتَها معاملتَهُ من حيث صناعة الإعراب، لكنَّ علماءنا الأجلاء منعوا القياسَ فيها؛ لأمرٍ بعيدٍ عن طبيعة الصناعة، وخارجٍ عن معقولية المعنى، وقد تَمَثَّل في مانعٍ شرعيٍّ، من نهيٍ، أو تعظيمٍ...

وهذا الوجه (المنع من القياس لمانع شرعي) من مواطن الجلال في العربية. وهاك هذه المسائل التي وقفتُ عليها منه:

(١) المنع من إضافة (لَبَّيْ) إلى الاسم الظاهر:

من الأسماء الجامدة الملازمة للإضافة إلى الضمير (لَبَّيْكَ)، وهو مصدر مثنًّى من حيث اللفظ، ومعناه التكرار، وقد جعلوا التثنية علمًا على ذلك المعنى؛ لأنَّها أول تضعيف العدد وتكثيره(٢).

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، ٤٦.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح١/٦٩٤.

وهو منصوب على المفعولية المطلقة، وعامله فعلٌ مقدرٌ من غير لفظه، والمعنى: أَجَبْتُكَ على ما أمرتَ إجابةً بعد إجابةٍ، قال سيبويه: " كأنّه قال: كلَّما أَجَبْتُكَ فى أمرٍ فأنا في الأمر الآخَر مجيبٌ، وكأَنّ هذه التثنيةَ أشدُّ توكيدًا"(١).

تقول حاجًّا أو معتمرًا: (لَبَّيْكَ اللهمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريكَ لك لَبَّيْكَ)، وتقول: (لَبَّيْكِ، ولَبَّيْكُمَا، ولَبَّيْكُمْ).

وقَرَّرَ ابن مالك أنَّ (لَبَّيْ) لا تُضَافُ إلى الاسم الظاهر إلا شذوذًا، فقال:

وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ(٢)

وذلك في قول الشاعر: [من المتقارب]

دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٣)

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥٠.

(٢) الألفية ٣٧.

(٣) المعنى: أنَّ مِسْوَرًا مِعْوَانٌ حسن الصداقة والمودة، إذا دعاه صديق للمعونة على نائبةٍ نابتة لبَّاه وأظهر سرورًا بمعونته، ولم يتثبّط عنه. وقوله: (فَلَبَّى)، أي: لبَّاني لمَّا دعوته، فحذف المفعول. وقوله: (فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر)، أي: إذا دعاني أجبتُه كما أجابني حين دعوته. وعبر عن مِسْوَرِ بـ(يَدَيْ مِسْوَر)، أي: أنا أطيعه وأتصرف تحت مراده، وأكون كالشيء الذي يصرفه بيديه. وخص يديه بالذكر؛ لأنَّهما اللتان أعطتاه المال. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٥١. وقال الصبان: "وخصّ اليدين؛ لأنَّ =

فحكم على إضافة (لَبَّيْ) إلى (يَدَيْ) بأنَّها شاذَّةٌ، والشاذُّ هو عنده ما اختص بالشعر، أو جاء في كلامٍ نادِرٍ لم يكثُر ولم يشتهر في الاستعمال؛ فيقتضي أنَّهُ لا يقاس عليه، وهذا ليس كذلك؛ فقد جاء الحديثُ الشريفُ دالاً على أنَّه كان مستَعْملاً عند العرب معهودًا في كلامهم، ونهى عنه رسول الله ﷺ، ولو لم يشتهر عندهم جاريًا على ألسنتهم لم يَنْهَهُم عنه، وهذه عادَتُه ﷺ فيما اعتادُوه من الأقوالِ والأفعالِ المخالفةِ للشَّرْعِ[1].

رُوِيَ عن النبي ﷺ أنَّهُ قال: (إذا دعا أحدُكم أخاه، فقال له: لَبَّيْكَ. فلا يَقُولَنَّ: لَبَّيْ يَدَيْكَ. وليقل: أَجَابَكَ اللهُ بما تُحِبُّ) [2].

فهذا الحديث يُشْعِرُ بأنَّ عادَةَ العَرَبِ إذا دَعَتْ، فأُجِيبَتْ بـ(لَبَّيْكَ) أن تَقُولَ: (لَبَّيْ يَدَيْكَ)، فَنَهَى ﷺ عن هذا القولِ، وعَوَّض منه كلامًا حَسَنًا.

ومعنى البيت الشعريّ المذكور يُشْعِر بتلك العادة؛ فليست إضافة (لَبَّيْ) إلى الظاهر من الشاذِّ النادرِ المختص بالشعر؛ بل هي من الكثير المستعملِ في كلامهم، لكنَّها مختصّةٌ باليدين، فكان من حَقِّه أن يجعله قياسًا في موضعه، ولا يمنعَ منه.

=

العطاء بهما، ففيه إشعار بأنَّ مسورًا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول، وقيل: ذِكْر اليدين مُقْحَم، والفاء الأولى تعقيبية، والثانية سببية". حاشية الصبان٢/٣٧٩.

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية٤/٦٢، ٦٣.

(٢) الحديث في المراسيل لأبي داود، (مَا جَاءَ مَا يَقُولُ إِذَا قِيلَ لَهُ: لَبَّيْكَ)، ص٣٣٢.

والجواب عن هذا الإشكال من وجهين، والثاني هو الأقوى:

١- إن سَلَّمْنا أنَّ ذلك اعتِيدَ في الاستعمال، فلا يلزم من ذلك خروجهُ عن نصاب الشاذّ ودُخولُه في القياس؛ لأنَّ الشاذَّ عند النحويين على ثلاثة أقسام: شاذٌّ في الاستعمال دون القياس، وشاذٌّ في القياس دون الاستعمال، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعًا، فيكون هذا من الشاذِّ في القياسِ دون الاستعمال، كأنَّهُ لم يكثر كثرةً توجب القياس عليه.

٢- إن سُلِّمَ أنَّهُ بَلَغَ مَبْلَغَ القياسِ عليه في كلام العرب، فالجواب: أنَّ ابن مالك لم يعتبره حيث كان النبيُّ ﷺ قد نهى في الحديث عن استعماله، فصار القياس على ما سُمِع ممنوعًا شرعًا؛ ألا تراه قال: (لا يَقُولَنّ: لَبَّيْ يَدَيْكَ)، فهذا معنى المنعِ من القياسِ على ما قيل منه، وهذا من غرائب أحكام العربيَّةِ أن يُمنَعَ من القياس لمانعٍ شرعيّ[١].

قال الإمام الشاطبي: "وهذا الموضع مما مَنَعَ الشرعُ من استعماله، وذلك يستلزم مَنْعَ القياس عليه، فمنَعَهُ الناظمُ، وسمَّى ما سُمِع منه مخالفًا للمشروع شاذًّا؛ لمساواته للشاذِّ العربيّ الذي لا يقاس عليه"[٢].

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٤/٦٣، ٦٤، ٦٥.

(٢) المصدر السابق ٤/٦٥.

(٢) المنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها:

ومما يقتضيه قياس العربية في الأسماء المعربة: أن تُثَنَّى؛ فيقال في سَعْدٍ: (السَّعْدَانِ)، وأن تُجْمع؛ فيقال: (السَّعْدُونَ)، وأن تُصَغَّر؛ فيقال: (سُعَيْدٌ).

لكن هذا القياس ممنوعٌ مع أسماء الله تعالى؛ فلا يجوز لأحد تثنيتها، ولا يجوز جمعها، ولا تصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضي تثنيةَ الأسماء المعربة على الجُمْلة، وجَمْعَها، وتَصْغِيرَها[١].

(٣) المنع من تصغير أسماء الأنبياء والملائكة والكتب السماوية:

إذا كان قياس العربية في التصغير يقتضي: أن تُحَوَّل الأسماء المعربة الثلاثية إلى صيغة (فُعَيل)، والرباعية إلى صيغة (فُعَيْعِل)، والخماسية إلى صيغة (فُعَيْعِيل) فإنَّ هذا القياس ممنوعٌ مع الأسماء التي سُمِّيَ بها نَبيُّنا محمد ﷺ؛ فإنَّهُ أعظمُ الخَلْقِ عند الله تعالى، فلا يجوزُ تصغيرُ اسْمِهِ، وإن كان لفظًا؛ لِعِظَمِ المدلولِ- عليه الصلاة والسلام- والألفاظ تشرُفُ بِشَرَفِ مدلولها شَرْعًا[٢].

وكذلك أسماءُ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام، وغير ذلك مما هو مُعَظَّمٌ شرعًا، كأسماء الملائكة، وكتب الله تعالى، فقد تَخَلَّفَ القياسُ الصرفيُّ في باب التصغير عن الوصول إلى تلك الأسماء الشريفة،

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٤/٦٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤/٦٥.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التي عَلَتْ منزلتُها، وارتفعت مكانتُها عن سائر الأسماء، فليس له من سبيلٍ إليها؛ لأَنَّ في التَّصْغِير تقليلاً وتحقيرًا، وهذا لا يَكون في تلك الأَسْمَاءِ الشريفة التي عَظَّمَتْها الشريعة الغراء؛ ولذلك لما أراد سيبويه- رحمه الله- تصغير (النَّبِيء) قَصَدَ عند ذلك ما يَقْبَلُ التَّصْغِيرَ، فقال: (كان مُسَيْلِمَةُ نُبَيِّئَ سَوءٍ)، و(كان مسيلمةُ نُبوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوءٍ)[1].

ومن أجل ذلك كان من الشروط التي وضعها علماء التصريف الأجلاء للاسم المعرب الذي يجوز تصغيره: أن يكون معناه قابلاً للتصغير؛ ليَعْلَمَ كُلُّ عاقلٍ خروجَ الأسماءِ المُعظّمةِ عن ضوابط العربية في هذا الباب، كأسماء الله ﷻ، وأسماء أنبيائه، وملائكته، وكتبه؛ لأنَّ تصغيرها ينافي تعظيمها الذي استحقته شرعًا على سبيل اللزوم[2].

*****

*

(1) ينظر: الكتاب٣/٤٦٠، والمقاصد الشافية ٧/٢٧٠.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٢٠، والتصريح ٢/٥٦٠.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الْقِيمَةُ الثَّامِنَةَ عَشَرَةَ: الثَّبَاتُ عَلَى المبَادِئِ

من صفات المسلم: الثبات على مبادئ الإسلام، وعدم التزحزح عنها، وإن كانت الظروف المحيطة به شديدةً، وإن اقتربت منه دواعي الانتقال، وتجمعت حوله الإغراءات، وزُيِّنَت له الشهوات؛ لأنَّهُ يرى الله معه أينما كان، ومتى كان، ولأنَّهُ صورة متحركة للإسلام بمبادئه الثابتة، وأخلاقه القويمة.

وفي النحو العربي نرى كلًّا من الاسم المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، والعلم المركب تركيبًا إسناديًّا ثابتًا على حالةٍ لفظيةٍ واحدةٍ لا يفارقها، وصورةٍ فردةٍ لا يرتضي بديلًا عنها، مهما تنوعت العوامل الداخلة عليه، وهاك البيان:

١- **الاسم المقصور** هو الاسم الْمُعْرَبُ الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة، مثل: (الْهُدَى، ومُصْطَفَى، والْفَتَى، والْعَصَا).

يعرب حسب موقعه في الجملة، وتكون علامات إعرابه حركات مقدرة على الألف في أحوال الإعراب كلها: الرفع، والنصب، والجر، والمانع من ظهورها التعذر؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركة.

فالرفع نحو قولك: (الْهُدَى من الله، وجاء مصطفى، وسافر الْفَتَى، والْعَصَا طويلةٌ)؛ فكل من (الْهُدَى، ومصطفى، والْفَتَى، والْعَصَا) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركة.

والنصب نحو: (إنَّ الْهُدَى هُدَى الله، وقابلتُ مصطفى، وأكرمتُ الْفَتَى، وأخذتُ الْعَصَا)؛ فكل من (الْهُدَى، ومصطفى، والْفَتَى، والْعَصَا)

منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركة.

والجر نحو: (اشترى الكافرُ الضلالة بالْهُدَى، ومررتُ بمصطفى، وسلمتُ على الْفَتَى، وضربتُ اللِّصَّ بالْعَصَا)؛ فكل من (الْهُدَى، ومصطفى، والْفَتَى، والْعَصَا) مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركة.

فقد تنوعت العوامل الداخلة على الاسم المقصور، فبعضها اقتضى الرفع، وبعضها تطلب النصب، وبعضها أبى إلا الجر، وبقيت الصورة اللفظية للاسم المقصور كما هي، فالألف ثابتة البنيان في جميع الأحوال، ولم تظهر عليها علامة رفع، أو نصب، أو جر.

والحظ مواقع كلمة الهدى في قول الله ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰ ﴾[1] ، وقوله ﷻ: ﴿ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾[2]، وقوله ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ﴾[3].

٢- **المضاف إلى ياء المتكلم** يعرب حسب موقعه في الجملة ، وتكون علامات إعرابه حركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم في أحوال الإعراب كلها : الرفع ، والنصب ، والجر .

والمانع من ظهور حركات الإعراب: اشتغال المحل بحركة مناسبة

---

(١) سورة النجم – من الآية ٢٣.

(٢) سورة الجن – من الآية ١٣.

(٣) سورة التوبة – من الآية ٣٣ ، وسورة الفتح – من الآية ٢٨.

ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم تستوجب كسر الحرف الذي قبلها، تقول في حال الرفع: (جاء أَخِي، وحضر صَدِيقِي، وسافر أبِي)؛ فكل من (أَخِي، وصَدِيقِي، وأبِي) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ياء المتكلم.

وتقول في حال النصب: (أكْرَمْتُ أبِي، وزُرْتُ أخِي، وقَابَلْتُ صديقِي)؛ فكل من (أَخِي، وصَدِيقِي، وأبِي) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ياء المتكلم.

وتقول في حال الجر: (سلمتُ على أخِي، وذهبتُ إلى صديقِي، وانطلقت إلى أَبِي)؛ فكل من (أَخِي، وصَدِيقِي، وأبِي) مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ياء المتكلم.

فانظر كيف تغيرت العوامل المتعاقبة عليه، من عامل رفع إلى عامل نصب، إلى عامل جر، وبقي المضاف إلى ياء المتكلم ثابتًا على كسر آخره؛ استجابةً للحاجة الشديدة للياء، ولم يظهر على آخره أثر رفع، أو نصب، أو جر!

٣- **العلم المركب تركيبًا إسناديًّا** هو: العلم المنقول من جملة فعلية: فعل وفاعل، أو فعل ونائب عن الفاعل، مثل: جَادَ اللهُ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَشَابَ قَرْنَاهَا، وَفَتَحَ اللهُ، وجادَ الْحَقُّ، وتأبَّطَ شرًّا، وَسُرَّ مَنْ رَأَى.

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدإ وخبر، ولكنَّهُ بمقتضى القياس جائزٌ، مثل: الْكَرَمُ مَبْذُولٌ، وَزَيْدٌ منطلقٌ، وَالْخَيْرُ مَحْبُوبٌ، والصَّبْرُ جَمِيلٌ.

يعرب حسب موقعه في الجملة، وتكون علامات إعرابه حركات مقدرة على آخره، والمانع من ظهورها: الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به، مثل:

- (جَادَ الْحَقُّ مجتهدٌ)، فـ(جَادَ الْحَقُّ) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية، و(مجتهدٌ) خبر المبتدأ.

- و(حَضَرَ جَادَ اللهُ)، فـ(جَادَ اللهُ) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

- و(رأيْتُ بَرَقَ نَحْرُهُ)، فـ(بَرَقَ نَحْرُهُ) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

- و(مررتُ بشَابَ قَرْنَاهَا)، فـ(شَابَ قَرْنَاهَا) مجرور بالحرف، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

- و(سَلَّمْتُ على فَتَحَ اللهُ)، فـ(فَتَحَ اللهُ) مجرور بالحرف، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

– و(إنَّ تأبَّطَ شرًّا بَطَلٌ)، فـ(تأبَّطَ شرًّا) اسم إنَّ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

– و(ذَهَبْتُ إلى سُرَّ مَنْ رَأَى)، فـ(سُرَّ مَنْ رَأَى) مجرور بالحرف، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية.

*****

*

الْقِيمَةُ التَّاسِعَةَ عَشَرَةَ: الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ

عَلَّمَنَا النبي ﷺ في حديث عظيم أنَّ الأعمال موقوفة على النِّيَّاتِ من حيث القَبول والرد. فإن كانت النِّيَّاتُ صالحةً، والأعمال خالصة لله ﷻ فالأعمال مقبولة. وإن كانت النِّيَّاتُ غير ذلك، فالأعمال مردودة.

ثم قَدَّمَ ﷺ لنا مثلاً يُوَضِّحُ هذه القاعدة بالهجرة. فمن هاجر من بلاد الشرك إلى بلاد الإسلام حُبًّا لله ورسوله، ورغبةً في إظهار الدين، وطلبًا للقرب من النبي ﷺ فهجرته إلى الله ورسوله، وسيثاب عليها.

ومن كانت هِجْرَتُهُ لغرضٍ من أغراض الدنيا، فهو مهاجرٌ لأجل الدنيا وليس لأجل الآخرة، ولا يثاب على ذلك.

عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّاب رضي الله عنه قَال: سَمِعْتُ رسُولَ الله ﷺ يَقُول: " إنَّمَا الأَعْمَالُ بَالنِّيَّاتِ، وَإنَّمَا لِكُلِّ امرئٍ مَا نَوَى، فمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أو امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إلَى مَا هَاجَرَ إليهِ "[1].

وأمر النِّيَّةِ مُعْتَبَرٌ في النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ؛ فَمَنْ لَحَنَ في غَيْرِ التَّنْزِيلِ العزيزِ والْحَدِيثِ الشريفِ، وخالف أحكام الإعراب في كلامه، فلا يأثم على ذلك ما دَامَتْ نِيَّتُهُ صالحةً.

---

(١) صدَّرَ به الإمام البخاريُّ صحيحه.

وإن كانَتْ نِيَّتُهُ فاسدةً، بأنْ قَصَدَ إيقَاعَ سَامِعِهِ في غَلَطٍ يُؤَدِّي إلى نوعٍ من الضَّرَرِ فهو آثِمٌ على هذا، ومُؤاخذٌ به.

قال الشيخ الصبان: " حَيْثُ قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فإنَّمَا يُعْنَي بالنِّسْبَةِ إلى اللغة، ولا يلزم من التَّكَلُّمِ بما لا يَجُوزُ لُغَةً الإثْمُ الشَّرْعِيُّ.

فَمَنْ لَحَنَ في غَيْرِ التَّنْزِيلِ والْحَدِيثِ، كـ: أنْ نَصَبَ الفاعل، ورَفَعَ المفعول لا نقول: إنَّهُ يأثم إلا أن يقصد إيقاعَ السامع في غلطٍ يُؤَدِّي إلى نوعِ ضررٍ – فعليه حينئذٍ إثْمُ هذا القصد المحرم"[1].

*****

*

(1) حاشية الصبان ١٢٦/١.

الْقِيمَةُ الْعِشْرُونَ: الْحَلِفُ بِاللَّهِ ﷻ فقط

المسلم إذا حلف لا يحلف إلا بالله ﷻ أو بصفة من صفاته، أو بالقرآن الكريم؛ امتثالاً لقول النبي ﷺ: "إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ"(١)، وقوله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ"(٢).

والغرض من الحلف والقسم: تأكيد المتكلم ما يقسم عليه من نفي أو إثبات، كقولك: (واللهِ لأَقُومَنَّ، واللهِ لا أَقُومَنَّ)، وإنَّمَا أَكَّدت كَلامَكَ؛ لتزيل الشَّكَّ عن المخاطب. وإنَّمَا كان جواب القسم نفيًا أو إثباتًا؛ لأنَّهُ كلام خبري يحتمل الصدق والكذب، والخبر ينقسم قسمين نفيًا وإثباتًا، وهما اللذان يقع عليهما القسم.

ويشتمل أسلوب القسم على ثلاثة أشياء: جملة مُؤَكِّدَة، وجملة مُؤَكَّدَة، واسْمٌ مُقْسَم به.

فالجملة الْمُؤَكِّدَةُ هي أُقْسِمُ، وأَحْلِفُ، وأشْهدُ ونحوها. والجملة الْمُؤَكَّدَةُ، وهي المقسم عليها. فإن كانت فعلاً وقع القسم عليه، نحو: (أَحْلِفُ باسمِ لَنَنْطَلِقَنَّ). وإن كان الذي تلقاه حرفًا بعده اسم وخبر فالذي يقع عليه القسم في المعنى هو الخبر، نحو قولك: (واللهِ إنَّ

---

(١) أخرجه مالك في موطئه عن نافع عن ابن عمر، في كتاب الأيمان والنذور، باب جامع الأيمان، حديث رقم (٢٢٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، حديث رقم (١٥٣٥)، وقال: حديث حسن.

خالدًا لَشُجَاعٌ، ووالله لَمحمدٌ صادقٌ)، فالقسم يؤكد الشجاعة والصدق دون خالدٍ ومحمدٍ. وأما المقسم به فكلُّ اسْمٍ من أسماء الله ﷻ وصفاته، ونحو ذلك مما كان يعظم عندهم، كقول زهير: [من الطويل]

فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الذِّي طَافَ حَوْلَهُ ∴ رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهُمِ[1]

لأنهم كانوا يعظمون البيت الحرام.

والحلف بغير الله ﷻ منهي عنه منذ مجيء الإسلام؛ فقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله ﷻ.

ولما كان أسلوب القسم مما يكثر استعماله في كلامهم، ويتكرر دوره على ألسنتهم بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة.

ومن مظاهر ذلك: أنهم حذفوا فعل القسم كثيرًا للعلم به، والاستغناء عنه، فقالوا: (بالله لأقومنَّ)، والمراد: أَحْلِف بالله.

ومنها: أنهم حذفوا المقسم به واجتزؤا بدلالة الفعل عليه، فقالوا: (أُقْسِمُ لأفعلنَّ)، والمعنى: أقسم بالله، وذلك لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمقسم به قطعًا، وهو اسم الله تعالى.

ولذلك قال فقهاء الإسلام: لو قال رجلٌ: (أُقْسِم، أو أَحْلِف، أو أَشْهد) ثم حنث وجبت عليه الكفارة؛ لأنَّهُ ينصرف إلى معنى أُقْسِم بالله

---

(1) البيت في ديوان الشاعر ص١٤، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ص١٦١.

ونحوه؛ إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن يحلف بالله؛ ولذلك قال النبي ﷺ: (مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ).

ومنها: حذف الخبر من الجملة الابتدائية، نحو قوله ﷻ: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1]، وقولك: (أمانةُ اللهِ لأُنصفنَّ المظلوم). فـ(لَعمرك)، و(أمانة الله) مبتدآن حُذِفَ خبرهما؛ تخفيفًا لطول الكلام بالجواب. قال ابن عباس- رضي الله عنهما-: لم يقسم الله تعالى بحياة أحد غير النبي ﷺ[2].

وقد سألني أحد الإخوة الفضلاء: هل يجوز شرعًا أن يقال: (لَعَمْرُ اللهِ)؟

فأجبته قائلاً: (لَعَمْرُ اللهِ) عبارة تستعمل في القسم، ومعناها في اللغة: حَلِفٌ أو قَسَمٌ ببقاء الله ودَوامِهِ. واللام الداخلة عليها هي لام الابتداء التي يؤتى بها لتوكيد معنى الجملة الاسمية، و(عَمْرُ) مرفوعٌ؛ لأنَّهُ مبتدأ، واسم الجلالة (اللهِ) مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: لَعَمْرُ اللهِ قَسَمِي.

وقد وردت بكثرة في كتب الحديث الشريف، ومن مواطنها فيه:

١- في الموطأ: (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا- لَعَمْرُ اللهِ- أُخْبِرُكَ).

---

(١) سورة الحجر- الآية: ٧٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩/٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥.

٢- وفي مسند الإمام أحمد: قول النبي ﷺ: (لَعَمْرُ إِلَهِكَ إِنَّ لِلنَّارِ لَسَبْعَةَ أَبْوَابٍ).

٣- وفي المستدرك على الصحيحين: قول النبي ﷺ: (لَعَمْرُ إِلَهِكَ إِنَّ الْجَنَّةَ لَهَا ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ).

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية: إِذَا قِيل: (لَعَمْرُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا) كَانَ هَذَا قَسَمًا مُكَوَّنًا مِنْ مُبْتَدَأٍ مَذْكُورٍ وَخَبَرٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: لَعَمْرُ اللَّهِ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي، أَوْ أَحْلِفُ بِهِ. فهي يمينٌ توجب الكفارة؛ لأنَّهُ أقسم بصفة من صفات ذات الله تعالى. هَذَا مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

وَقَال الشَّافِعِيَّةُ: إِنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ كِنَايَةٌ؛ لأَنَّ الْعَمْرَ يُطْلَقُ عَلَى الْحَيَاةِ وَالْبَقَاءِ، وَيُطْلَقُ- أَيْضًا- عَلَى الْعِبَادَة، فَيُحْتَمَل أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: وَحَيَاةِ اللَّهِ وَبَقَائِهِ، أَوْ وعبادتِهِ، فَيَكُونُ يَمِينًا عَلَى الاِحْتِمَالَيْنِ الأول والثاني دُونَ الثَّالِثِ، فَلاَ بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ؛ فتكون يمينًا إن قَصَدَ اليمين(١).

وأُوقن بعد ذلك أنَّك عرفت إجابة سؤالك، والله ﷻ الموفق.

*****

*

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٥٨/٧ بتصرف.

الْقِيمَةُ الْحَادِيَةُ والْعِشْرُون: إِكْرَامُ الأُمَّهَاتِ

لقد كَرَّمَ الإسلامُ الأمَّ، وأعطاها ثلاثةَ أضعاف ما للأب من البر، وحسن الصحبة، وكرم المعاملة، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ»، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ»(١).

ورسالة الإسلام رسالةٌ عامةٌ، ولغة كتابه لغةٌ عالميةٌ، وقد ميَّزت الأمَّ في قواعدها بأشياء ليست لغيرها.

قال الخليل عن الأُمّ: "اعلم أنّ كلّ شيء يُضمُّ إليه سائر ما يليه فإنَّ العرب تُسمّي ذلك الشَّيْء أُمًّا... وأمّ القرى: مكة، وكلّ مدينةٍ هي أُمُّ ما حولَها من القُرَى"(٢).

و"أُمُّ الْكتاب: الْحَمدُ، وَهِي فَاتِحَة الْكتاب؛ لأَنَّهُ يبْدَأ بهَا فِي الْمَصَاحِف قبل سَائِر الْقُرْآن، وَيبدأ بِقِرَاءَتِهَا قبل كل سُورَة، وَهِي السّبعُ المثاني"(٣).

والناظر في الأبواب النحوية يجد أنَّ اللغة العربية قد أعطَت أمهات الأبواب اختصاصاتٍ وامتيازاتٍ لم تعطها لغيرها؛ تقديرًا لها، ووفاءً

---

(١) الحديث في صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنَّهما أحقُّ به، رقم (٢٥٤٨).

(٢) العين (أ م م).

(٣) المخصص ٤/١١٦.

بحقها. ولِمَ لا تفعل ذلك وهي لغة الكتاب العزيز، ولسان النبي الكريم ﷺ، ولغة خير أمة أُخْرِجت للناس؟

وتظهر لنا تلك القيمةُ واضحةً من خلال الصورتين الآتيتين، اللتين تشتملان على أمثلةٍ كاشفةٍ عن ذلك الإكرام للأمهات:

الصورة الأولى: إكرام العربية أمهات الأسماء والأفعال

ومن أمثلة ذلك:

أ- (**الذي**): أمُّ باب الموصولات، وهي أكثر الموصولات استعمالاً، ولا تكون إلا موصولاً؛ ولذلك اختارها العلماء لـ(باب الإخبار بالذي أو بالألف واللام)[1]، واختاروا معها الألف واللام؛ لكثرة التغيير مع ذلك الإخبار بسبك الفعل اسم فاعل، أو مفعول، وإبراز الضمير، ومثاله أن تقول: (الضَّارِبُهُ أنا خالدٌ) في (ضربتُ خالدًا)[2].

وطريقة هذا الإخبار: أن تعمد إلى كلامٍ ما، فتدخل الاسم الموصول على أوله واقعًا على معنى الاسم المخبر عنه، ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرًا مكانه على حسبه في الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ويكون عائدًا على ذلك الموصول المطابق له، ثم

---

(١) الباء في عنوان الباب بمعنى (عن)، أو هي باء السببية، وليست باء التعدية.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٩.

يصير ذلك الاسم الذي كان مخبرًا عنه خبرًا عن الموصول، وباقي الجملة صلة الموصول.

وبيان ذلك: أنَّهُ إذا قيل لك: كيف تخبر بـ(خالد) المبتدأ من قولنا: (خالدٌ منطلقٌ) عن الذي؟ فاعمد إلى ذلك الكلام الذي فيه (خالد)، فاعمل فيه أربعة أعمال:

أحدها: أن تبتدئه باسم موصول مطابق لـ: (خالد)، في إفراده وتذكيره، وذلك الموصول المطابق لـ: (خالد) هو (الذي) الواقع في الابتداء.

العمل الثاني: أن تؤخر خالدًا إلى آخر التركيب؛ لأنَّك تريد أن تجعله خبرًا عن الموصول.

العمل الثالث: أن ترفع خالدًا، على أنَّهُ خبرٌ للذي.

العمل الرابع: أن تجعل في مكان خالدٍ الذي نقلته عنه ضميرًا مطابقًا له في معناه وفي إعرابه، فتقول: (الذي هو منطلقٌ خالدٌ)، فـ(الذي) مبتدأ، ومن حيث كونه موصولاً، يحتاج إلى صلة وعائد، ومن حيث كونه مبتدأ، يحتاج إلى خبر، فجملة (هو منطلق) مبتدأ وخبر على الترتيب، والجملة من المبتدأ والخبر صلة (الذي) لا محل لها، والعائد منها إلى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفًا عن خالد في إعرابه[1].

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣١١، وأوضح المسالك ٤/٢١٥، والتصريح ٢/٤٣٣، ٤٣٤.

وتفعل ذلك في فروع (الذي)؛ فإذا قيل لك: كيف تخبر بـ(سعاد) المبتدأ من قولنا: (سعادُ ناجحةٌ) عن التي؟ فقل: (التي هي ناجحةٌ سعادُ).

وإذا قيل لك: كيف تخبر بـ(المحمدان) المبتدأ من قولنا: (المحمدان منطلقان) عن اللذين؟ فقل: (اللذان هما منطلقان المحمدان).

وإذا قيل لك: كيف تخبر بـ(السعادان) المبتدأ من قولنا: (السعادان ناجحتان) عن اللتين؟ فقل: (اللتان هما ناجحتان السعادان).

وإذا قيل لك: كيف تخبر بـ(المحمدون) المبتدأ من قولنا: (المحمدون منطلقون) عن الذين؟ فقل: (الذين هم منطلقون المحمدون).

وإذا قيل لك: كيف تخبر بـ(السعادات) المبتدأ من قولنا: (السعادات ناجحات) عن اللاتي؟ فقل: (اللاتي هنَّ ناجحاتٌ السعاداتُ).

وإذا قيل لك: كيف تخبر بـ(خالد) من قولك: (ضربتُ خالدًا) عن الذي؟ قلت: الذي ضربتُهُ خالدٌ، فصدَّرتَ الجملة بالذي مبتدأ، وأخَّرت خالدًا، فجعلتَهُ خبرًا عن الذي، وجعلتَ ما بينهما صلة الذي، وجعلتَ في موضع خالدٍ الذي أخرتَهُ ضميرًا عائدًا على الموصول.

ويجوز الإخبار عن الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعل الذي تُصاغ منه صلتها متصرفًا؛ لأنَّ الفعل الجامد كـ(ليس) لا يجيء منه اسم فاعل ولا اسم مفعول.

والثاني: أن يكون الفعل موجبًا، فإن كان منفيًّا لم يجز الإخبار؛ لتعذر صوغ صلتها من المنفي.

ومثال ذلك قول العالم للمتعلم: اجعل (أل) الموصولة مبتدأً، خبرُه خالدٌ من قولك: (ضربتُ خالدًا)، فيقول: (الضَّاربُهُ أنا خالدٌ)، ومن قولك: (أكرمتُ خالدًا)، فيقول: (المُكْرِمُهُ أنا خالدٌ)[1].

ب- (**ذو بمعنى صاحب**): من المقرر أنَّ الأسماء الستة (أب، أخ، حم، ذو، فو، هن) تُعْرَبُ جميعُها بالحروف نيابةً عن الحركات، إذا كانت مضافةً إلى غير ياء المتكلم، فيقال: (جاءني أَبُو العبَّاسِ، ورأيتُ أَبَا العبَّاسِ، ومررتُ بأبي العبَّاسِ)، ومثل ذلك يقال في سائر الأسماء.

والظاهر أنَّ أصل (باب الأسماء الستة) وأُمَّهُ في هذا الإعراب هو الاسم الرابع من هذه الأسماء حسب ذكرنا لها، وهو (ذُو) بمعنى صاحب، والذاكر الناقل لذلك هو ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) حين قال: "وقيل: إنَّ (ذو) أصل الباب؛ لملازمته الإعراب بالحرف، وهو لا يُنطقُ به إلاَّ مُضافًا، ولا يضافُ إلى مضمرٍ، بل إلى أسماء الأجناس، وجميعها تنفصل عن الإضافة؛ فتعربُ بالحركات إلاَّ (ذو)"[2].

فاستحقت (ذو) أن تكون أمًّا لهذا الباب؛ لما يأتي:

أولاً- ملازمتها الإعراب بالعلامات الفرعية، المسمى بلغة (الإتمام)، وذلك لها دون سائر أخواتها.

ثانيًا- ملازمتها الإضافة لفظًا ومعنًى إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ، مثل قوله

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٣٩، ٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣١٦.

(٢) اللمحة في شرح الملحة ١/١٦٦.

ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾[1]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾[2]، وسائر أخواتها تستعمل غير مضافة؛ فتكون علامة إعرابها العلامات الأصلية، وهي الحركات.

ج□ (كَانَ): لقد جعلت العربية (كان) أمَّ باب الأفعال الناسخة الناقصة، التي ترفع المبتدأ فيُسَمَّى اسمها، وتنصب الخبر لفظًا أو تقديرًا أو محلاً فيُسَمَّى خبرها، "وإنَّما كانت أمَّ الباب؛ لأنَّ الكون يعُمُّ جميعَ مدلولات أخواتها. ووزنها: (فَعَلَ) بفتح العين لا بضمها؛ لمجيء الوصف على (فاعل) لا (فَعِيل)، ولا بكسرها؛ لمجيء المضارع على (يَفْعُلُ) بالضم لا الفتح"[3].

ومن أجل ذلك اختصت هذه الأمُّ بأمورٍ زائدةٍ دون سائر أخواتها، هي[4]:

أولاً – مجيئها زائدةً مؤكِّدةً للكلام، وزيادتها نوعان: زيادة جائزة، وزيادة شاذة.

---

(1) سورة البقرة – من الآية : ١٠٥ .

(2) سورة يوسف – من الآية : ٦٨.

(3) حاشية الصبان ١/٢٢٥.

(4) ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري ١/٣٦٥-٣٧٢، والتصريح ١/٢٣٤.

فـ(الزيادة الجائزة) واقعة بشرطين: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون متوسطةً بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورًا، مثل: (المبتدأ والخبر)، نحو قولك: (ما كان أحْسَنَ التفاحَ!)[1].

ومثله: (الفعل ومرفوعه)، نحو قول قيس بن غالب البدري: (وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الأنماريةُ الكَمَلَةَ من بني عَبْسٍ لم يُوجَدْ كانَ أفضلُ منهم)[2]، وكذلك: (العاطف والمعطوف عليه)، كقول الفرزدق يخاطب جريرًا: [من الكامل]

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُوْرُهَا ∴ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلاَمِ[3]

و(الزيادة الشاذة) تتمثل في صورتين:

الصورة الأولى: زيادتها بين حرف الجر ومجروره، كقول الشاعر: [من الوافر]

---

(1) فـ(ما) التعجبية اسمٌ مبني على السكون في محلِّ رفعٍ، مبتدأٌ، و(كانَ) فعلٌ ماضٍ زائدٌ مؤكِّد لمعنى الكلام، و(أحْسَنَ) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: هو، يعود على (مَا)، و(التفاحَ) مفعول به، وجملة (أحْسَنَ التفاحَ) في محلِّ رفعٍ، خبرُ (مَا).

(2) ينظر: المقتضب ٤/١١٦. فـ(يُوجَدْ) فعلٌ مضارع مبني للمجهول، و(كانَ) فعلٌ ماضٍ زائدٌ مؤكِّد لمعنى الكلام، و(أفضلُ) نائبٌ عن الفاعل.

(3) البيت في ديوان الشاعر ٦٠٩.

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ∴ عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[1]

والصورة الثانية: زيادتها بلفظ الفعل المضارع، في قول أم عَقيل بن أبي طالب تُرْقِصُ ابنها عَقيلًا: [من الرجز]

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ∴ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[2]

فقد زادت المضارع من (كان) بين المبتدأ وخبره، وهما: (أنت مَاجِدٌ)، والثابت عن العرب زيادتها بلفظ الفعل الماضي؛ لأنَّ الماضي لمَّا كان مبنيًّا أشبه الحرفَ، والحروف تقع زائدة، كـ(الباء): زيدت في (المبتدأ) في نحو قولك: (بحسبك درهمٌ)، وزيدت في (خبر ليس) في نحو قوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾[3]، وأما المضارع فهو فعلٌ معربٌ، فلم يشبه الحرفَ، بل أشبه الاسم، فَتَحَصَّنَ بذلك عن أن يزاد.

ثانيًا – جواز حذفِها، وقد جاء هذا الحذف على أربع صورٍ:

الصورة الأولى– وهي الأكثر–: أن تُحْذَفَ مع اسمها، ويبقى الخبرُ منصوبًا دليلاً عليهما، وَكَثُرَ هذا الحذفُ بعد (إنْ، ولَو) الشرطيتين؛

---

(1) البيت في اللمع في العربية ٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٤٦، والتذييل والتكميل ٤/٢٢٢. فقد زاد (كان) بين (على) والاسم المجرور بها (المُسَوَّمَةِ)، ودليل زيادتها: أنَّ حذفَها لا يخلُّ بالمعنى.

(2) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٢، وارتشاف الضرب ٣/١١٨٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٢.

(3) سورة الزمر – من الآية ٣٧.

فمثالُ حذفِها مع اسمها بعد (إنْ) الشرطية قَوْلُ العرب: (النَّاسُ مجَزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمْ إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[1].

ومثال حذفِها مع اسمها بعد (لو) الشرطية قول النبيّ ﷺ لأحد أصحابه: (الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ)[2]، وقوله ﷺ: (بَلِّغُوا عَنِّي ولو آيَةً)[3].

واختص هذا الحذف بـ(إنْ، ولو) دون سائر أدوات الشرط؛ لأنَّ (إنْ) أم أدوات الشرط الجازمة، و(لو) أم أدوات الشرط غير الجازمة، كما أنَّ (كان) هي أم أفعال بابها، والعرب يتوسعون في الأمهات دون غيرها.

---

(١) فكل من (خَيْرًا، وشَرًّا) خبرٌ لـ(كان) المحذوفة مع اسمها بعد (إنْ) الشرطية، والتقدير: إن كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان عملُهم شرًّا فجزاؤهم شَرٌّ.

(٢) جزء من حديث أخرجه مالك في الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري)، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق والحباء، ح رقم١٤٧٧. فـ(خَاتَمًا) خبرٌ لـ(كان) المحذوفة مع اسمها بعد (لو) الشرطية، والتقدير: ولو كان المُلْتَمَسُ خاتمًا من حديدٍ.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ح رقم٣٤٦١. فـ(آيَةً) خبرٌ لـ(كان) المحذوفة مع اسمها بعد (لو) الشرطية، والتقدير: ولو كان المبلَّغُ آيةً.

والصورة الثانية: أن تُحْذَفَ (كان) مع خبرها، ويبقى الاسم، وهو وجه ضعيفٌ، ومثاله قولك: (المرءُ مجَزِيٌّ بِعَمَلِهِ إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ وَإنْ شَرٌّ فَشَرٌّ)[1].

والصورة الثالثة: أن تُحْذَفَ (كانَ) وحدها، ويبقى اسمها وخبرها، ويُعَوَّض عنها بـ(ما) الزائدة، وَكَثُرَ ذلك بعد (أنْ) المصدرية الواقعة مع صلتها في موضع المفعول لأجله، وذلك في كلِّ موضع أريدَ فيه تعليلُ شيء بشيء، نحو قولك: (أمّا أنتَ ذا مالٍ افتخرتَ).

والأصلُ: (افتخرتَ لأنْ كنتَ ذا مالٍ)؛ فقُدِّمت اللامُ وما بعدها على (افْتَخرتَ)؛ لقصد الاختصاص عند النحويين، وللاهتمام به عند البيانيين، فصارت: (لأنْ كنتَ ذا مالٍ افتخرتَ)، وحُذفت لام التعليل الجارة؛ للاختصار، ولأنَّ حذفَها مُطَّرِدٌ مع (أنْ)، فصارت: (أنْ كنتَ ذا مالٍ افْتَخرتَ)، ثم حُذفت (كان)؛ للاختصار، وبعد حذفها تحوَّل الضمير المتصل الذي هو اسم (كان) إلى ضمير منفصلٍ، فصارت (أنْ أنتَ ذا مال افتخرتَ)، ثم عُوِّض عن (كان) المحذوفة بـ(ما) الزائدة، فصارت: (أنْ ما أنتَ ذا مال افتخرتَ)، فَقلبت النون ميمًا،

---

(1) فكل من (خَيْرٌ، وشَرٌّ) التاليين لـ(إنْ) اسمٌ لـ(كان) المحذوفة مع خبرها، و(خَيْرٌ، وشَرٌّ) التاليان للفاء خبران لمبتدأين محذوفين جوازًا؛ للعلم بهما، والتقدير: إنْ كان في عملِهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ، وإنْ كان في عملِهم شرٌّ فجزاؤهم شَرٌّ.

وأُدْغمَت في الميم؛ لأنَّهما حرفان متقاربان، فصارت (أمَّا أنتَ ذا مالٍ افتخرتَ).

والصورة الرابعة: أن تُحْذَفَ (كان) مع مَعْمُولَيْهَا، وذلك بعد (إنْ) الشرطية، في نحو قول العرب: (افْعَلْ هذَا إمَّا لا)، فـ(كان) محذوفةٌ مع اسمها وخبرها بعد (إنْ) الشرطية، والتقدير: افْعَلْ هذَا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه، و(ما) عِوَضٌ عن (كان) واسمها، وقلبت نون (إنْ) الشرطية ميمًا وأُدغمت في ميمها، و(لا) هي النافيةُ للخبرِ المحذوف، وهو (تفعلُ)، وجواب الشرط محذوفٌ؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: افْعَلْ هذَا، إنْ كنتَ لا تفعلُ غَيْرَهُ فافعلْهُ.

ثالثًا – أنَّ لام مضارعها– وهي النونُ– يجوز حَذْفُهَا، وذلك بأربعة شروط:

أحدها: أن يكونَ الفعلُ مجزومًا، والثاني: أن تكونَ علامةُ الجزم السكون، والثالث: ألاّ يقعَ بعد النونِ ضميرُ نصبٍ، والرابع: ألاّ يقعَ بعد النون حرفٌ ساكن.

ومن الشواهد الجامعة لتلك الشروط: قوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[1]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾[2]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[3]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِن يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾[4].

وقول زُهَير بن أبي سُلْمَى: [من الطويل]

---

(1) سورة النحل – من الآية ١٢٠. وأصل الفعل (يَكُونُ) بالرفع؛ فحُذِفَت الضمةُ التي على النون؛ لدخول الجازم، وهو (لم)، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذِفَت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وحُذِفت النون بعد ذلك تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، وهو حذف جائزٌ كثيرٌ في الكلام.

(2) سورة النحل – من الآية ١٢٧. وأصل الفعل (تَكُونُ) بالرفع؛ فحُذِفَت الضمةُ التي على النون؛ لدخول الجازم، وهو (لا) الناهية، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذِفَت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وحُذِفت النون بعد ذلك تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، وهو حذف جائزٌ كثيرٌ في الكلام.

(3) سورة مريم – من الآية ٢٠. وأصل الفعل (أَكُونُ) بالرفع؛ فحُذِفَت الضمةُ التي على النون؛ لدخول الجازم، وهو (لم)، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذِفَت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وحُذِفت النون بعد ذلك تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، وهو حذف جائزٌ كثيرٌ في الكلام.

(4) سورة غافر – من الآية ٢٨. وأصل الفعل (يَكُونُ) بالرفع؛ فحُذِفَت الضمةُ التي على النون؛ لدخول الجازم، وهو (إن) الشرطية، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذِفَت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وحُذِفت النون بعد ذلك تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، وهو حذف جائزٌ كثيرٌ في الكلام.

ومَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ ∴ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ ويُذْمَمِ[1]

وقول طَرَفَةَ بن العبد: [من الطويل]

لَعَمرُكَ ما أَدري وإنّي لَواجِلٌ ∴ أَفي اليَومِ إقْدامُ المَنيّةِ أَمْ غَدِ

فإنْ تَكُ خَلفي لا يَفُتها سَوادِيا ∴ وإنْ تَكُ قُدّامي أَجِدْها بِمَرْصَدِ[2]

بهذه الأمور السابقة وغيرها استحقت (كان) أن تكون أمًّا لأفعال بابها، ومنحتها العربيةُ وسامَ الأمومة، وكَرَّمتها تكريمًا نَطَقَ به كلامها الفصيح شعرًا ونثرًا. قال ابن الصائغ: "هي أصل الباب؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ داخلٌ تحت الكون، فلا ينفكّ شيءٌ من الأفعال عن معناه؛ ولأنَّها تتصرَّف تصرُّفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام"[3]، وهي: الناقصة، والزائدة، والتي بمعنى (صار)، والتَّامَّة[4].

*****

*

---

(1) البيت في ديوان الشاعر ١١٠، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ١٧٤، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٥٠.

(2) البيتان ليسا في ديوان الشاعر، وهما من أبيات معلقته في جمهرة أشعار العرب ٣٤٠.

(3) اللمحة في شرح الملحة ٥٦٨/٢.

(4) ينظر: المصدر السابق ٥٧٧/٢.

الصورة الثانية: إِكْرَامُ الْعَرَبِيَّةِ أُمَّهَاتِ الْحُرُوفِ

ومن أمثلة ذلك الموضحة:

أ- همزة الاستفهام: لعلَّك تُدركُ أنَّهُ "لمّا كان الاستفهامُ معنًى من المعاني لم يَكُن بدٌّ من أدواتٍ تدل عليه؛ إذ الحروفُ هي الموضوعةُ لإفادة المعاني. وحروفه ثلاثةٌ: الهمزة، وهَلْ، وأمْ"[1].

والهمزةُ هي أمُّ الباب، وأعمُّ الأدوات تصرُّفًا، وأقواها في باب الاستفهام؛ لأنَّها تدخل في مواضع الاستفهام كلِّها، وغيرُها ممّا يُسْتفهم به، يلزَم موضعًا، ويختصّ به، وينتقل عنه إلى الاستفهام، نحوَ: (مَنْ)، و(كَمْ)، و(هَلْ).

فَأمَّا (مَنْ) فهي للاستفهام عمَّن يعقل، وقد تنتقل عنه إلى غيره؛ فتكون اسمًا موصولاً بمعنَى (الذِي)، أو تكون اسمًا جازمًا لفعلين؛ لمجيئها بمعنى (إن) الشرطية، و(كَمْ) سؤالٌ عن عَدَدٍ، وقد تُستعمل بمعنَى (رُبَّ)، و(هَلْ) لا يُسْأَلُ بها في جميع المواضع. ألا ترى أنّك تقول: (أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟) على معنَى (أيُّهمَا عندك؟) ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول: (هل زيدٌ عندك أم عمرٌو؟).

---

(١) شرح المفصل ٥/٩٩.

وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنَى (قَدْ)، نحوَ قولـه تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾[1]، أي: قد أتى. وقد تكون بمعنَى النفي، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[2].

فقد تبَيَّن لك من ذلك أنَّهُ لمَّا كانت الهمزةُ أعمَّ تصرُّفًا، وأقوى في باب الاستفهام من غيرها، توسّعوا فيها أكثرَ ممّا توسّعوا في غيرها من أحرف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن تكون بعدها الجملةُ الاسميةُ (المبتدأُ والخبرُ)، ويكونَ الخبرُ جملةً فعليةً، واستُقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام؛ لقلّةِ تصرُّفها[3].

ولمَّا كانت الهمزةُ أمَّ هذا الباب، والغالبة عليه، وأصل أدواته- مَيَّزَتها العربيةُ بأمورٍ، وخَصَّتها بأحكام[4]، منها:

أ حدها: جَوَازُ حذفِهَا، سَوَاء تقدّمت على (أم)، كَقَوْل عمر بن أبي ربيعَة: [من الطويل]

بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ ∴ وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ
فلمّا التقينا بالثَّنِيَّة سَلَّمَتْ ∴ ونازَعَني البَغلُ اللَّعِينُ عِنانِي
فوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ ∴ بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ[5]

---

(1) سورة الإنسان – من الآية ١.

(2) سورة الرحمن– الآية ٦٠.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٤٠٦، ٤٠٧، وشرح المفصل١/٢١٧.

(4) ينظر : شرح المفصل٥/١٠٠، وشرح التسهيل٤/١١٠، ١١١، ومغني اللبيب١/٧٥، ٧٦، ٨٢- ٨٥ .

(5) الأبيات في ديوان الشاعر٣٦٢، والبيت الثالث بهذا اللفظ فيه، وبألفاظ (وإن كُنْتُ دَارِيًا، رَمَيْنَ) في كتب النحو وشواهده، ومنها: شرح المفصل لابن =

أَرَادَ: أَبِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ؟ وقد دلَّ على الهمزة المحذوفة قوله: (أَمْ بِثَمانِ)؛ لأنَّ (أمْ) عديلةُ الهمزة، ولم يرد الشاعرُ (أم) المنقطعةَ؛ لأنّ المعنى على: ما أدري أيُّهما كان منّي[1].

أم لم تَتَقَدَّمْ عليها، كَقَوْل الْكُمَيْت بنِ زيدٍ الأسديّ: [من الطويل]

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ * وَلا لَعِبًا مِنِّي، وَذُو الشَّيبِ يَلْعَبُ؟[2]

أَرَادَ: أَوَ ذُو الشيبِ يلْعَبُ؟

الثَّانِي: أَنَّهَا تَرِد لشيئين:

١-طلب التَّصَوُّر، وهو طلب تعيين المسؤول عنه، وهو المسند إليه، نَحْو: (أَزِيدٌ قَائِم أم عَمْرٌو؟).

٢-طلب التَّصْدِيق، وهو طلب إدراك النسبة بين المسند والمسند إليه إثباتًا أو نفيًا، نَحْو: (أَزِيدٌ قَائِمٌ؟).

وَ(هل) مُخْتَصَّة بِطَلَب التَّصْدِيق، نَحْو: (هَل قَامَ زيدٌ؟)، وَبَقِيَّة الأدوات مُخْتَصَّة بِطَلَب التَّصَوُّر، نَحْو: (من جَاءَك؟ وَمَا صنعتَ؟ وَكم مَالك؟ وَأَيْنَ بَيْتُك؟ وَمَتى سفرُك؟).

=

يعيش٥/١٠٤، والمقاصد النحوية٤/١٦٢٨، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي١/٢٥.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/١٠٤.

(٢) البيت في ديوان الشاعر٥١٢، والخصائص٢/٢٨٣، وشرح الكافية الشافية١/٣٩٩، ٣/١٢١٧، وهمع الهوامع٢/٥٨٢.

الثَّالِث: أَنَّهَا تدخل على الإِثْبَات، وتدخل عَلى النَّفْي، نَحْو قوله ﷻ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1]، وقولـــه ﷻ: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾[2]. لكن تشاركها فِي ذَلِك الحكم (أم)، تَقول: (أَقَامَ زيدٌ أم لم يَقُمْ؟).

الرَّابِع: تَمامُ التصدير، بدليلين:

أحدهمَا: أَنَّهَا لا تُذْكَر بعد (أم) المتصلة والمنقطعة الَّتِي للإضراب كَمَا يُذْكَرُ غَيرهَا، لا تَقول: (أَقَامَ خالدٌ أم أقَعَدَ؟)، وَتقول: (هل قَامَ خالدٌ أم هَل قَعَدَ؟).

قال ابن الناظم: "ولاستئثار الهمزة بتمام التصدير لم تُعَدْ بعد أم المتصلة ولا المنقطعة، تقول: (أَدِبْسٌ في الإناء أم عَسَلٌ؟)، و(أَزَيدٌ خارجٌ أم عمرٌو مقيمٌ؟)، وليس لك أن تعيد الهمزة بعد (أم)، كما تعيد الجار للتوكيد في نحو: (أبزيدٍ مررتَ أم بعمرٍو)؛ لأنَّها لمَّا لم تقع للتأسيس بعد العاطف كانت عن وقوعها للتوكيد بعده أبعد"[3].

وَالـ**ـثَّانِي**: أَنَّهَا إِذا كَانَت فِي جملَة معطوفة بِالْوَاو أَو بِالْفَاءِ أَو بثم قُدِّمَتْ على العاطف؛ تَنْبِيهًا على أصالتها فِي التصدير؛ فلا يقال: (قد قام خالدٌ، فأَقَامَ أخوه؟) كما يقال: (قد قام خالدٌ فَهَلْ قامَ أخوه؟)، وإِنَّما يقال: (قد قام خالدٌ، أفَقَامَ أخوه؟). ومنه قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ

---

(1) سورة الشرح – الآية ١.

(2) سورة آل عمران – الآية ١٦٥.

(3) شرح التسهيل ٤/١١٢.

يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ ﴾[1]، وقولـــــه ﷻ: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[2]، وقولـــــه ﷻ: ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ﴾[3]، وقولـــه ﷻ: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾[4]. هَـــذَا مَـــذْهَبُ سِـــيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور؛ فالكلامُ عندهم محمولٌ على التقديم والتأخير؛ إيثارًا لهمزة الاستفهام بتمام التصدير[5].

وَأَخَوَاتهَا من أدوات الاستفهام يتأخرنَ عَن أحرُف الْعَطف، فيدخلنَ عليها، كَمَا هُوَ قِيَاس جَمِيع أَجزَاء الْجُمْلَة المعطوفة، نَحْو قوله ﷻ: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾[6]، وقولـــه ﷻ: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[7]، وقولـــه ﷻ:

---

(1) سورة الأعراف – من الآية ١٠٠.

(2) سورة الأعراف – من الآية ١٨٤.

(3) سورة الرعد – من الآية ٣١.

(4) سورة يونس – من الآية ٥١.

(5) يرى الزمخشري أنَّ الهمزة في محلها الأصلي؛ فحمل بعض ما جاء من ذلك في القرآن الكريم على تقدير جملة معطوف عليها بين الهمزة والعاطف، فقال في قوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾[البقرة: ١٠٠]، وقوله ﷻ: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٧]: تقديره: أَكَفَرُوا وكُلَّمَا عاهدوا... وأَكَفَرْتُمْ فَكُلَّما جاءكم رسولٌ، وهو إضمار لا دليل عليه، ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه. ينظر: شرح التسهيل ٤/١١١.

(6) سورة آل عمران – من الآية ١٠١.

(7) سورة التكوير – الآية ٢٦.

﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[1]، وقولـه ﷻ: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[2]، وقولـه ﷻ: ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾[3]، وقولـه ﷻ: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾[4].

الخامس: أنَّها تدخل على الأسماء والأفعال، وكلُّ اسم مرفوع يقع بعدها، نحو قوله ﷻ: ﴿ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[5]، تجيز العربية فيه إعرابين، فـ(بَشَرٌ) يجوز فيه وجهان:

١- أن يكون مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداء به مع كونه نكرةً تقدُّمُ حرفِ الاستفهام عليه، وجملة (يَهْدُونَنَا) في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يُفَسِّره الفعل المذكور (يَهْدُونَنَا)، والتقدير: أيهدينا بشرٌ يَهْدُونَنَا[6].

ومثله قوله ﷻ: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[7]، فـ(أَنْتُمْ) يجوز فيه وجهان:

١- أن يكون مبتدأً، وجملة (تَخْلُقُونَهُ) في محل رفعٍ، خبرُ المبتدأ.

---

(١) سورة الأنعام – من الآية: ٩٥.

(٢) سورة الأحقاف – من الآية: ٣٥.

(٣) سورة الأنعام – من الآية: ٨١.

(٤) سورة النساء – من الآية: ٨٨.

(٥) سورة التغابن – من الآية: ٦.

(٦) والأرجح الفاعلية؛ لأنَّ الأكثرَ في همزة الاستفهام دخولها على الأفعال.

(٧) سورة الواقعة – الآية: ٥٩.

٢- أن يكون فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّره الفعل المذكور (تَخْلُقُونَهُ)، والتقدير: أَتَخْلُقُونَ ما تُمْنُونَ تَخْلُقُونَهُ، فحُذِفَ الفعل وما بعده؛ لوجود مفسِّره، وهو (تَخْلُقُونَهُ)، ثم أُبدل من ضمير جماعة المخاطبين المتصل به ضميرًا منفصلاً مناسبًا، هو (أَنْتُمْ)[١].

وإن كانت أداة الاستفهام (هل) أو غيرها من أسماء الاستفهام امتنع أن يتقدم الاسم على الفعل إلا في الضرورة الشعرية عند سيبويه الجمهور، وامتنع حينئذٍ كونه مبتدأً، ووجب حمله على فعلٍ مضمرٍ عامل فيه عمل الفعل الظاهر في ما اشتغل به[٢].

الـ سادس: وقوع الاسم المشتغل عنه بعد الهمزة يُرَجِّحُ نصبَه على رفعه؛ لأنَّ الغالبَ في همزة الاستفهام أن تدخل على الأفعال، نحو قوله ﷻ: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾[٣]، فنصب (بَشَرًا) بفعل محذوف يفسره المذكور هو الراجح؛ "لأنَّ الغالبَ في الهمزة أن تدخل على الأفعال، وإنَّما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها؛ لأنَّها

---

(١) والأرجح الابتدائية؛ ليحدث التناسبُ بين هذه الجملة والجملة المعطوفة (أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ)، فيكون من قبيل عطف جملة اسمية على جملة اسمية. ينظر: تمهيد القواعد ٩/٤٣٣٩، والتصريح ١/٣٩٦.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٩/٤٣٣٩.

(٣) سورة القمر – من الآية ٢٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أمُّ الباب، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها"[1].

السابع: أنَّها تقع مواقعَ لا تقع أُختُها في الحرفية (هَل) فيها، ومنها:

١- أنّك تقول: (أخالدٌ عندك أم سعيدٌ؟)، والمراد: أيُّهما عندك؟ فـ(أمْ) هاهنا مُعادِلةٌ لهمزة الاستفهام، ولا تُعادَل (أمْ) في هذا الموضع بغير الهمزة؛ فلا يُقال في هذا المعنى: (هل خالدٌ عندك أم سعيدٌ؟).

٢- أنَّك تقول: (أزيدًا ضربتَ؟)، فتقدِّم المفعول به، وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل، ولا يجوز ذلك في غيرها ممّا تستفهم به، فلا تقول: (هل زيدًا ضربت؟)، ولا: (متى زيدًا ضربت؟).

٣- أنَّك تُقرّر بالهمزة، فتقول: (أتَضرب زيدًا، وهو أخوك؟)، فهذا تقريرٌ على سبيل الإنكار. ولا يُستعمل غير الهمزة في هذا، ومنه قولُه ﷻ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[2]؟ وقوله ﷻ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[3]؟

٤- وكذلك إذا قيل لك: (رأيتُ زيدًا)، وأردتَ أن تستثبت من ذلك؟ قلت: (أزيدًا؟)، وكذلك لو قال: (مررتُ بزيدٍ)، قُلْتُ مستثبتًا: (أزيدٍ؟)،

---

(١) التصريح ١/٤٤٨.

(٢) سورة الأعرف – من الآية ١٧٢.

(٣) سورة المائدة – من الآية ١١٦.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فتحكي العلم في لفظ المتكلم كما هو بعد الهمزة[١]؛ وذلك لأنَّ همزة الاستفهام قد تدخل على بعض الكلام، ولا يكون ما بعدها كلامًا تامًّا، كما هنا.

ولا يجوز أن تستثبت من ذلك بـ (هَلْ)؛ لأنَّها لا يُقتطع بها بعض الكلام، فلا يجوز أن تقول: (هل زيدًا، هل زيدٍ)[٢]؟

ب- (**الباء في أسلوب القسم**): هي أصل أحرف القسم؛ وذلك لما يأتي:

أولاً- "أنَّها حرفُ إضافةٍ، ومعناها: الإلصاقُ، فأضافت معنى القسم إلى المقسم به، وألصقتْه به، نحو قولك: (أحلفُ بالله)، كما توصل الباءُ المُرُورَ إلى الممرور به في قولك: (مررتُ بزيد)"[٣]، فهي "حرف الجرّ الذي يُضاف به فعلُ الحَلِف إلى المحلوف، وذلك الفعل (أحْلِفُ)، أو (أُقْسِمُ) أو نحوُهما، لكنّه لمّا كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ؛ وَصَلُوهُ بالباء

---

(١) الحكاية هي: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده فى الكلام مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا. قال سيبويه: "فإنْ ذَكَر الاسمَ مجرورًا جَرَرْتَه، أو منصوبًا نَصَبْتَه، أو مرفوعًا رَفَعْتَه، وذلك قولك إذا قال: رأيتُ زيدًا: أَزَيْدَنِيه؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ: أزيدِنيه؟ وإذا قال هذا زيدٌ: أزيدُنيه؟ لأنَّك إنَّما تسألُه عمَّا وضع كلامَه عليه". الكتاب ٢/٤٢٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/٤٠٧، وشرح المفصل ٥/١٠٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٥٤.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المعدّية، فصار اللفظ (أحلفُ باسه)، أو (أُقسمُ باسه). قال الله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾[1]..."[2].

ثانيًا- أَنَّ الْمقسم بِهِ فِي أكثر الكلام مُعَلّقٌ بِفعلٍ مَحْذُوفٍ، فقَوْلك: (باسهِ لأَفْعَلَنَّ) مَعْنَاهُ: أَحْلفُ بِاسهِ أو أُقْسِمُ، وَهَذَا الْفِعْلُ إِذا ظهر فِي الكلام لا يجوز أَن يسْتَعْمل مَعَه إِلا الْبَاء، فيقال: (أَحْلفُ باسهِ لأَفْعَلَنَّ)، فَدلَّ ذَلِك على أَنَّها الأَصْلُ[3].

قال أبو محمدٍ الحريريّ(ت٥١٦هـ): "ولأُمِّ كُلِّ بَابٍ اخْتِصَاصٌ تَمْتَازُ بِهِ، وتَنْفَرِدُ بمَزِيَّتِهِ"[4]؛ ولكون الباء أمَّ باب أحرف القسم وكون غيرها من الأحرف محمولًا عليها أفردتها العربيةُ بثلاثة أمور[5] تفضيلاً لها وإكرامًا:

أحدها: أنّها تُجامِع فعلَ القسم في الذِّكْر، فلا يجب حذفُهُ في الكلام الموجودة فيه، بل يجوز إظهارُه معها؛ فتقول: (أُقْسِمُ باسهِ لأَفْعَلَنَّ)، وتقول: (أَحْلفُ باسهِ لأذهبَنَّ)، ولا تفعل ذلك مع غيرها؛ فلا تقول: (أَحْلفُ واللهِ لأَفْعَلَنَّ)، ولا: (أُقْسِمُ تاسه لأذهبَنَّ)، بل يجب حذف الفعل؛ فتقول: (واللهِ لأَفْعَلَنَّ الخيرَ)، و(تاسه لأذهبَنَّ إلى الجامعة).

---

(١) سورة الأنعام – من الآية ١٠٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٨٩.

(٣) ينظر: علل النحو ٢١١.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص ٣٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٥/٢٥٧، ٢٥٨، والجنى الداني٤٥.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وسبب عدم جواز إظهار الفعل مع غير الباء ووجوب حذفه: أَنَّهُ يؤدي إلى الالتباس بأَنَّك قد حَلَفت بيمينين، وَذَلِكَ أَن الْقَائِل قد يَكْتَفِي بقوله: (أَحْلِفُ)، وَيجْرِي ذلك مجري الْقسم، فَيَقُول: (أَحْلفُ لأَفْعَلَنَّ)، فَلَو قَالَ: (أَحْلفُ وَالله لأَفْعَلَنَّ)، لجَاز أَن يُتَوَهَّم أَنَّهُ يمينان:

أحدهما: (أَحْلفُ بِالله)، والآخر: (واللهِ لأَفْعَلَنَّ)؛ فَلذَلِك لم يسْتَعْمل الفعل مظهرًا مع غير الباء.

وأمَّا إِذا قال: (أَحْلف بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ)، فلا يُتَوَهَّم فِي ذَلِك إِلا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ؛ لأَنَّ من شَأْن الْبَاء أَن يُلصقَ مَا بعْدهَا بِحكم مَا قبلهَا، وَلَا يَصِحُّ الابْتِدَاء بهَا[1]. ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾[2]، وقوله ﷻ: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾[3].

الثاني: أَنَّها تدخل على المظهر والمضمر، وغيرها من أحرف القسم يدخل على المظهر دون المضمر؛ فتقول: (بالله لأفعلنَّ الخيرَ)، و(بِكَ لأذهَبَنَّ إلى الجامعةِ)، فتدخل الباء على المضمر كما تدخلها على المظهر، ولا تقول مثلَ ذلك في غيرها؛ لأنَّها لا تدخل إلا على المظهر ألبتةَ، فقد تبين من استقراء كلام العرب أَنَّهم يسْتَعْملون الاسْم

---

(١) ينظر: علل النحو ٢١١.

(٢) سورة التوبة – من الآية ٥٦.

(٣) سورة النحل – من الآية ٣٨.

الْمُضمر والمظهر بعد الْبَاء، كَقَوْلِك: (بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ الخيراتِ، وَبِهِ لأَذْهَبَنَّ إلى القدس)، وَلا يسْتَعْملون الْمُضمر بعد غيرها؛ فلا يقولون: (وَكَ لأفعلَنَّ الخيراتِ)، ولا يقولون: (تَكَ لأَذْهَبَنَّ إلى القدس)، فرجوعُك مع حال الإضمار إلى الباء دون غيرها من أحرف القسم يدلُّ على أنَّها هي الأصل، وغيرها هو الفرعُ؛ لأنَّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أُصولها[1].

الثالث: أنَّها تستعمل في القسم وغيره، بخلاف سائر أحرف القسم؛ فإنَّها لا تستعمل إلا في القسم، وذلك لأنَّك قد تأتي بالباء في تكليمك إنسانًا على سبيل الاستعطاف والتقرّب إليه لا على سبيل القسم؛ فتقول: (باللهِ سَاعِدْ إخوَتَكَ)، ولا تقول: (واللهِ سَاعِدْ إخوَتَكَ)، وكذلك لا تقول: (تاللهِ سَاعِدْ إخوَتَكَ)؛ "لأنّ ذلك إنَّما يكون في القسم، وليس هذا بقسم. ألا ترى أنَّهُ لو كان قسمًا، لافتقر إلى مُقْسَم عليه، وأن يجاب بما يجاب به الأقسامُ"[2].

ج- (ا لواو): هي أصلُ أحرُف الْعَطف، وبقية الأحرف دواخل عَلَيْهَا لاشتمالها على معناها. قال المبرد: "وكلُّ بَابٍ فأَصْلُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، ثمَّ تدخلُ عَلَيْهِ دواخلُ؛ لاجتماعها فِي الْمَعْنى"[3]، وقال المرادي: "والواو

---

(1) ينظر: علل النحو ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٩٠.

(2) شرح المفصل ٥/٢٥٨.

(3) المقتضب ٢/٤٦.

أُمّ بابِ حروف العطف؛ لكثرةِ مجالِها فيه. وهي مُشْرِكَةٌ في الإعراب والحكم"[1].

فالدَّلِيلُ على كونِها الأصلَ: أَنَّهَا لا توجبُ إِلاَّ الاشْتِرَاك بَين الشَّيْئَيْنِ أو الأشياء فِي حكم وَاحِد، وَسَائِر أحرُف الْعَطف توجب زِيَادَة معنى على هَذَا الاشتراك الذي تُوجبه الواوُ، أَلا ترى أَنَّ (الْفَاء) تُوجبُ التَّرْتِيب، و(أَو) الشَّكّ وغيره، و(بل) الإضراب، فَلَمَّا كَانَت فِي هَذِه الأحرُف زِيَادَةٌ معنى على حكم الْعَطف بالواو صَارَت فِي الْمَعْنى بمنزلة الأشياء المركبة، وَصارت الْوَاوُ بمنزلة الشيءِ المُفْرد، فَصَارَت كالبسيط، والشيءُ المركب بعد الْمُفْرِدِ الْبَسِيطِ الذي يسبقه، فَلهَذَا صَارَت (الْوَاو) أصل أحرف العطف[2]، وهي تدلّ على الجمع المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه دون اشتراط ترتيب عند الجمهور، قال سيبويه: "يجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) والمبدوءُ به في المرور عمرٌو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدةٍ.

فالواوُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني. فإذا سمعتَ المتكلِّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أيِّها شئتَ؛ لأنَّها قد جَمعتْ هذه الأشياءَ"[3].

---

(1) الجنى الداني١٥٨.

(2) ينظر: علل النحو ٣٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٤١٦/١، وشرح المفصل ٦/٥.

(3) الكتاب ٤٣٨/١.

ومن أدلة كونِها للجمع المطلق من غير اشتراط ترتيب ما يأتي:

١- أنّها تستعمل في مواضعَ لا يسوغ فيها الترتيب، نحوِ قولك: (اختصم زيدٌ وعمرٌو)، و(تَقاتل بكرٌ وخالدٌ)، فالترتيب ههنا ممتنعٌ؛ لأنَّ الخصام والقتال لا يكون من طرف واحد. ولا ترتيب في قولك: (جمعت زيدًا وعمرًا)، وقولك: (المالُ بين زيد وعمرو)؛ لأنَّ (بَين) تَقْتَضِي أَكثر من وَاحِد.

فهذه المواضع لا يكون فيها إلا الجمع المطلق، ولذلك لا يقع هاهنا من حروف العطف إلا الواو[١].

٢- قولُك: (جاءني زيدٌ وعمرٌو بعده) دليلٌ على أنَّها للجمع المطلق من غير ترتيب؛ "فلو كانت للترتيب لكان قولك: (بعده) تكريرًا، ولكان إذا قلت: (جاءني زيدٌ اليومَ وعمرٌو أمسِ) متناقِضًا؛ لأنَّ الواو قد دلّت على خلافِ ما دلّت عليه (أمس)؛ من قِبَلِ أنَّ الواو [تفيد] ترتيب الثاني بعد الأول، و(أمسِ) تدل على تقدّمه. ومن ذلك قوله تعالى في البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[٢]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[٣]، والقصّةُ واحدة. ومن ذلك

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٦/٥، ٧.

(٢) سورة البقرة – من الآية ٥٨.

(٣) سورة الأعراف – من الآية ١٦١.

قولـــه تعـــالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[1]، وشرعُها يُقدِّم الركوعَ على السجود"[2].

د- (يَا): جعلت العربيةُ (يا) أَعمَّ أَحْرف النداء؛ لأنَّها أُمُّ الباب، فـ"أصلُ حروف النداء (يا)؛ لأنَّها دائرةٌ في جميع وجوده، لأنَّها تُسْتَعمل للقريب والبعيد والمستيقظِ والنَّائم والغافل والمُقبِل، وتكون في الاستغاثة والتعجب. وقد تدخل في النُّدبة بدلاً من (وا). فلما كانت تدور فيه هذا الدوَرانَ، كانت لأجل ذلك أُمَّ الباب والأصلَ في حروف النداء"[3].

قال المالَقِيّ: "وحقُّها في الأصل أن تكون للبعيد؛ لجواز مَدّ الصوت بالألف ما شئت، ثم إنَّها كَثُر استعمالُها حتى صارَتْ يُنادى بها البعيدُ أدنى مسافةً منك، ثم الحاضرُ معك؛ فلذلك صارت أمَّ حروف النداء"[4].

وقد اختصت هذه الأُمُّ في العربية بزيادة أحكام دون سائر أخواتها:

١- أنَّها تدخل على كلِّ نداءٍ خالصٍ من الندبةِ والاستغاثةِ، أو مصحوبٍ بهما.

---

(١) سورة آل عمران – الآية ٤٣.

(٢) شرح المفصل٥/٨.

(٣) المصدر السابق ٥/٤٩.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني٤٥١، ٤٥٢.

٢- أنَّها تتعين وحدها في نوعين من النداء: نداء اسم الله ﷻ، نحو: (يا اللهُ)، وفي أسلوب الاستغاثة، نحو قولك: (يا لَهِ لِلمُسْلِمِينَ!).

٣- أنَّها تتعين هي أو (وَا) في أسلوب النُّدْبة، لكِنَّ (وَا) أكثرُ استعمالاً منها في ذلك الأسلوب، وإنما تستعمل (يَا) فيه إذا أُمِنَ اللَّبْس بالنداء الخالص، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: [من البسيط]

حُمِّلْتَ أمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ∴ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

والذي دلَّ على كون (يَا) للندبة هو ثبوت ألف الندبة في آخر الاسم المندوب، ولو كان منادًى لقال: (يا عُمَرُ) بالبناء على الضم؛ لأنَّهُ منادى مفرد، وكذلك دَلَّ عليه مقام الرثاء.

٤- أنَّهُ يجوز حذف الحرف المنادى به إذا كان (يا) خاصةً دون سائر أخواتها، نحو قوله ﷻ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[١]، والتقدير: يا يوسفُ، وقوله ﷻ: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[٢]، والتقدير: يا أيُّها الثَّقَلانِ، وقوله ﷻ: ﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾[٣]، والتقدير: يا عبادَ

(١) سورة يوسف – من الآية ٢٩.

(٢) سورة الرحمن – من الآية ٣١.

(٣) سورة الدخان – من الآية ١٨.

اللهِ[1]، فـ" إذا وجدنا منادًى دون حرف نداء، حكمنا بالحذف لـ(يا)؛ لأنَّها أمُّ الباب"[2].

قال المرادي: "وهي أم باب النداء؛ فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت (وا) في باب النُّدبة. وهي لنداء البعيد مسافة أو حكمًا. وقد ينادى بها القريب؛ توكيدًا"[3].

هـ – (أنْ) **المصدرية الناصبة**: أكْرَمت العربيةُ (أَن) المصدرية الناصبة؛ فجعلتها أمَّ بَاب نواصب المضارع، بِدَلِيل الاتِّفَاق عَلَيْهَا، وَالاخْتِلاف فِي (لن)، و(إذن)، و(كي)[4]، ولأنها أُمُّ الباب اختصت من بين نواصب المضارع بأنَّها تعمل مظهرةً ومضمرةً، ولها ثلاث حالات من حيث الإظهار والإضمار:

---

(1) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ١٨٧، والجنى الداني ٤١٩، وإرشاد السالك لابن قيم الجوزية ٦٥٢/٢، ٦٥٥، وتمهيد القواعد ٣٥٩٦/٧، والتصريح ٢٠٦/٢.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٣٦.

(3) الجنى الداني ٣٥٤.

(4) ينظر: همع الهوامع ٣٦٠/٢.

الحالة الأولى: أن تَظهر وجوبًا، وذلك إذا وقعت بين (لام الجر) و(لا)، نحو قوله ﷻ: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[1].

والحالة الثانية: أن تُضمر جوازًا، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: أن تقع (أن) بعد لام الجر، ولم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، كـ (ما كان، ولم يكن)، نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[2].

الموضع الثاني: أن تقعَ بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسمٍ خالصٍ من معنى الفعل، والعاطف واحد من أربعة: (الواو، الفاء، ثم، أو).

مثال العطف بالواو قول ميسون بنت بَجْدل الكلابية: [من الوافر]

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ∴ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[3]

ومثال العطف بالفاء قولك: (إنَّ أكلي الفولَ فأنتفعَ به أفضلُ عندي من أكل اللحوم).

---

(1) سورة النساء – من الآية ١٦٥. فاللام في (لئلا) حرف تعليل وجر، و(أن) حرف مصدري ونصب، و(لا) نافية، فالهمزة في (لئلا) هي همزة (أن)، وأما نونها فقلبت لامًا وأُدغمت في لام (لا)؛ فلا تظهر لفظًا ولا خطًا.

(2) سورة النحل – من الآية ٤٤. فـ(تُبَيِّنَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، والتقدير: لأَن تُبَيِّنَ للناسِ.

(3) فـ(تقر) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لُبْسُ)، والمعنى: ولُبْسُ عباءةٍ وقُرَّةُ عيني.

ومثال العطف بـ(ثم) قولك: (لوضوئي ثم أقومَ الليلَ خيرٌ لي من مشاهدة التلفاز)، ومثال العطف بـ(أو) قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[1].

والحالة الثالثة: أن تُضمر وجوبًا، لا يجوز إظهارها في الكلام، وذلك في خمسة مواضع:

الموضع الأول: بعد لام الجحود، وهي اللام المسبوقة بكونٍ ناقص ماض منفي بـ(ما، أو لم)، ومن شواهده في القرآن الكريم قوله ﷻ: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[2].

قال المبرد: "فَـ(أَنْ) بعد هَذِه اللام مضمرة؛ وَذَلِكَ لأَنَّ اللام من عوامل الأَسْمَاء، وعوامل الأَسْمَاء لا تعْمل فِي الأَفْعَال؛ فَـ(أَنْ) بعْدهَا مضمرة، فَإِذا أضمرت (أَنْ) نصبت بهَا الْفِعْل، وَدخلت عَلَيْهَا اللام؛ لأَنَّ أَنْ وَالْفِعْل اسمٌ وَاحِدٌ كَمَا أَنَّهَا وَالْفِعْل مصدر"[3]، "وذلك المصدر في موضعِ خفض باللام، والجارُّ والمجرور في موضع نصب بالفعل"[4].

---

(1) سورة الشورى – من الآية: ٥١. فـ(يرسل) منصوب بإضمار (أنْ)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (وحيًا)، أي: إلا وحيًا أو إرسالاً.

(2) سورة آل عمران – من الآية: ١٧٩.

(3) المقتضب ٢/٧.

(4) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٨٠.

الموضع الثاني: بعد (حتى) الجارة، ويشترط: أن يكون الفعلُ بعدها مستقبلاً، نحو قوله ﷻ: ﴿ قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[1].

الموضع الثالث: بعد (أو) العاطفة، إذا صلح في موضعها (حتى) الغائية، أو (إلا) الاستثنائية، نحو قول الشاعر: [من الطويل]

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ∴ فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ[2]

وقول الآخر: [من الوافر]

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ∴ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[3]

الموضع الرابع: بعد الفاء، ولا بد من وجود شرطين:

الأول: أن تكون الفاءُ للسببية، وهي التي يكون ما قبلها سببًا في حصول ما بعدها، والثاني: أن تكون الفاء مسبوقةً بنفيٍ أو طلبٍ محضين.

مثال النفي المحض قوله ﷻ: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[4].

والطلب المحض ثمانية أشياء:

---

(1) سورة طه – الآية: ٩١.

(2) فالفعل (أُدرك) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (حتى).

(3) فالفعل (تستقيمَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (إلا).

(4) سورة فاطر – من الآية ٣٦. فالفعل (يَمُوتُوا) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بنفي محض (لا يُقْضَى عَليهم).

١- الأمر، نحو قول أبي النجم العجلي: [من الرجز]

يَا نَاقُ، سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا

إِلَى سُلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[١]

٢- الدعاء، نحو قوله ﷻ على لسان موسى عليه السلام: ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴾[٢].

٣- النهي، نحو قوله ﷻ: ﴿ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ ﴾[٣].

٤- الاستفهام، نحو قوله ﷻ حكاية عن أصحاب النار: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ ﴾[٤].

٥- العرض، نحو قول الشاعر: [من البسيط]

---

(١) فالفعل (نَسْرِيحَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه الأمر (سيري).

(٢) سورة يونس – من الآية ٨٨. فالفعل (لا يُؤْمِنُوا) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه الدعاء (اطْمِسْ على أموالهم).

(٣) سورة طه – من الآية ٦١. فالفعل (يُسْحِتَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه النهي (لا تفتروا على الله كذبًا).

(٤) سورة الأعراف – من الآية ٥٣. فالفعل (يَشْفَعُوا) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه الاستفهام (هل لنا من شفعاء).

يَا ابْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ∴ قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

٦- التحضيض، نحو قوله ﷻ: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[2].

٧- التمني، نحو قوله ﷻ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

٨- الرجاء، نحو قوله ﷻ حكاية عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[4].

الموضع الخامس: بعد (الواو)، ولا بد من وجود شرطين:

الشرط الأول: أن تكون الواو للمعية، وهي التي تفيد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في الحصول معًا في زمنٍ واحدٍ يجمعهما.

الشرط الثاني: أن تكون الواوُ مسبوقةً بنفيٍ محضٍ أو طلبٍ محضٍ.

---

(١) فالفعل (تُبْصِرَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه العَرْض (ألا تَدْنُو).

(٢) سورة المنافقون – من الآية ١٠. فالفعل (أَصَّدَّقَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه التحضيض (لولا أخرتني).

(٣) سورة النساء – من الآية ٧٣. فالفعل (أَفُوزَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه التمني (يا ليتني كنتُ معهم).

(٤) سورة غافر – من الآيتين ٣٦، ٣٧. فالفعل (أَطَّلِعَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) المسبوقة بطلب محض، طريقه الرجاء (لعلي أبلغ الأسباب).

فمثال النفي المحض قوله ﷻ: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[1].

وأما الطلب المحض فمنه:

١- الأمر، نحو قول الشاعر: [من الوافر]

فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إنَّ أَنْدَى ∴ لِصَوتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[2]

٢- النهي، نحو قول أبي الأسود الدؤلي: [من الكامل]

لا تَنْهَ عَنْ خُلُق وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ∴ عَارٌ عَلَيكَ إذَا فَعَلتَ عَظِيمُ[3]

٣- الاستفهام، نحو قول الحطيئة: [من الوافر]

٤- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَينِي ∴ وَبَينَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ[4]

التمني، نحو قوله ﷻ: ﴿ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[5].

---

(١) سورة آل عمران – من الآية ١٤٢. فالفعل (يَعْلَمَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (واو المعية) المسبوقة بنفي محض (لَمَّا يَعْلَم).

(٢) فالفعل (أَدْعُوَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (واو المعية) المسبوقة بطلب محض، طريقه الأمر (ادْعِي).

(٣) فالفعل (تَأْتِيَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (واو المعية) المسبوقة بطلب محض، طريقه النهي (لا تَنْهَ).

(٤) فالفعل (يَكُونَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (واو المعية) المسبوقة بطلب محض، طريقه الاستفهام (أَلَمْ أَكُ جاركم؟).

(٥) سورة الأنعام – من الآية ٢٧. فالفعل (لا نُكَذِّبَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (واو المعية) المسبوقة بطلب محض، طريقه التمني (ليتنا نُرَدُّ).

قال الْمَالَقِي: "وهي أمُّ نواصب الأفعال؛ لكونها تقدّر مع بعض ما يظهرُ أنَّهُ ناصبٌ بنفسِه، كـ: حتى، ولام كي، ولام الجحود"[1]، وقال: "ولا تُحذفُ ويبقى عملُها قياسًا إلا في باب: حتى، وكي الجارة، ولامها، ولام الجحود، والواو والفاء في الجواب، وأو بمعنى (إلا أنْ)، و(إلى أنْ)"[2].

فالواجب بعد تلك الأدوات المذكورة "أن يكونَ الفعلُ منصوبًا بتقدير (أنْ). وإنَّما وجب تقدير (أنْ) دون غيرها؛ لأنَّ (أنْ) تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أمُّ الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها"[3].

وَمَعَ إِظْهَار اللام قبل كي الموصولة بـ(ما)، نَحْو: (جِئْتُ لكَيْمَا أَن تَقُومَ) يتَرَجَّح كَونُ (كي) "جَارةً مُؤَكِّدَةً لـلام على كَوْنِهَا ناصبةً مُؤَكَّدَةً بِـ(أَن)؛ لأَن (أَنْ) هِيَ الَّتِي وليت الْفِعْل، وَهِي أمُّ الْبَاب، وَمَا كَانَ أصلاً فِي بَابه لا يَجْعَل تَأْكِيدًا لما لَيْسَ أصلاً، مَعَ مَا فِيهِ من الْفَصْل بَين الناصب وَالْفِعْل، وَاللام أصلٌ فِي بَاب الْجَرّ؛ فَكَانَت (كي) توكيدًا لَهَا، وَلا يجوز أَن تكون (كي) تَأْكِيدًا لـ(أَنْ)؛ لأَنَّ التَّأْكِيد فِي غير المصادر لا يتَقَدَّم على الْمُؤَكَّد"[4].

---

(1) رصف المباني ١١٢.

(2) المصدر السابق ١١٤.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٧٠.

(4) همع الهوامع ٢/ ٣٧١.

و – (إنْ) الـ شّرطِيَّة: تـدخل علـى جملتَـين، فتـربط إحـداهما بـالأُخرى، وتُصيّرهما كالجملـة الواحـدة، نحـو قولـك: (إنْ تـأتِنِي آتِـكَ)، والأصـلُ: (تـأتيني آتيـك). فلمَّـا دخلـت (إنْ) الشـرطية الجازمـة، علَّقَـت حصـول مضمون الجواب في المستقبل على حصول مضمون الشرط، وعقدتْ إحداهما بـالأُخرى، حتـى لـو قلـت: (إنْ تـأتِنِي) وسكتَّ، لا يكـون هـذا كلامًا، حتـى تـأتي بالجملـة الأُخرى. فهذا نظيرُ المبتدأ الذي لا بدّ لـه من الخبر، ولا يفيد أحدُهما إلاَّ مـع الآخر، فالجملـةُ الأُولـى كالمبتدأ، والجملة الثانية كالخبر.

وحقُّ (إنْ) الشرطية أن يليها المستقبلُ من الأفعال؛ لأنّك تشترط فيما يأتي أن يقع شيءٌ لوقوع غيره؛ فإنْ وليها فعلٌ ماضٍ، أحالت معناه إلى الاستقبال، نحو قولك: (إنْ قمتَ قمتُ)، والمراد: (إنْ تَقُمْ أقُمْ)[1].

وهي أُمُّ أدواتِ الشرطِ؛ لوَجْهَيْنِ:

أَحدهمَا: أَنَّهَا حرفٌ، وَغَيرهَا من أدواتِ الشرطِ اسمٌ– إلا (إذْما)؛ ففيها خلاف: حرفٌ عند سيبويه مثل (إنْ)، وظرف زمان عند المبرد وابن السراج والفارسي مثل (متى)– والأصلُ فِي إفادةِ الْمعَانِي الحروفُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُستعمل فِي جَمِيع صُوَرِ الشَّرطِ، وغَيْرُها يَخُصُّ بعضَ الْمَوَاضِع، فـ(مَنْ) لمن يعلم، وَ(مَا) لما لا يعلم، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا كلّ مِنْهَا ينفردُ بِمَعْنًى، و(إنْ) مُفْرَدَة تصلحُ للْجَمِيع؛ لأنَّها وُضِعَت لمجرد تعليق

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٥/١٠٦.

حصول الجواب على حصول الشرط [1]، و"لا تشعر بزمان يكون فيه توقف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها"[2].

ولذا كانت أصل الأدوات، وَوَجب أَن تكون الأَصْل؛ لأَنَّهَا لا تخرج عَن بَاب الْجَزَاء، وَلا تخْتَص بِالاسْتِعْمَالِ فِي بعض الاشياء دون بعض، وَسَائِر مَا يجازى بِهِ سواهَا قد يخرج من بَاب الْجَزَاء إِلَى غَيره؛ فمن أدوات الْجَزَاء: (مَنْ، وَمَا، وأيّ، وَمَتى، وَأَيْنَ، وأَنَّى)، وكل هَذِه تسْتَعْمل استفهامًا، وَتخرج من بَاب الْجَزَاء[3]. قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ إنْ هي أمُّ حروف الجزاء، فسألتُهُ: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: من قِبَل أنَّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفْنَ فيَكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة"[4].

وقال ابن يعيش: "إنْ أُمّ هذا الباب؛ للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره؛ ولذلك اتُّسع فيها، وفُصِلَ بينها وبين مجزومها بالاسم، نحو قوَلهم: (إنِ اللهُ أمكنني من فلان فعلتُ). وقد يُقتصر عليها ويوقَف عندها، نحو قولك: (صَلَّ خَلَفَ فلانٍ وإنْ)، أي: وإن كان فاسِقًا. ولا يكون مثلُ ذلك في غيرها ممّا يُجازى به"[5].

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٠، والتصريح ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩.

(2) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٢.

(3) ينظر: علل النحو ٤٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١٧.

(4) الكتاب ٣/ ٦٣.

(5) شرح المفصل ٥/ ١٠٦.

ومن الأمور التي انفردت بها (إنْ) دون سائر أخواتها في اختيار الكلام:

أ- مجيء الاسم بعدها:

كان حقّ أدوات الشرط "ألا يليها إلا معمولُها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من شذوذٍ، لكنَّها أشبهت الفعل بالدخول على معرب ومبني، والمتعدي منه في عدم اكتفائها بمطلوبٍ واحدٍ، فجاز أن يليَها الاسمُ. وخُصَّت (إنْ)؛ لكونها أصلاً بكثرة ذلك فيها، بشرط مُضِيّ الفعل"[1].

فلا يَلِي الاسمُ غيرَ (إنْ) من أدوات الشرط إلا في الضرورة الشعرية، على أن يَكُونَ الْفِعْلُ مُضمرًا قبله ومُفسَّرًا بعده بفعل مذكور، والغالب كَوْنُهُ ماضيًا، أو مُضارعًا منفيًّا بـ(لم)[2]، ومن شواهد الضرورة:

قول هشام المُرّي: [من الطويل]

فمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ∴ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منَّا مُفَزَّعَا[3]

وقول كعب بن جُعَيل: [من الرمل]

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حَائِرٍ ∴ أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[4]

وقول عديّ بن زيد العبادي: [من الخفيف]

---

(1) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٨، ١٥٩٩.

(2) ينظر: شرح التسهيل ٤/٧٤، وهمع الهوامع ٢/٥٥٣.

(3) البيت في الكتاب ٣/١١٤، والمقتضب ٢/٧٥، والبديع في علم العربية ١/٦٣٦، وشرح التسهيل ٤/٧٤، وهمع الهوامع ٢/٥٥٣.

(4) البيت في الكتاب ٣/١١٣، والمقتضب ٢/٧٥، وشرح التسهيل ٤/٧٥، وهمع الهوامع ٢/٥٥٣.

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمُ يُخَيُّو ∴ هُ ويُعْطَفْ عليه كَأْسُ السَّاقِي[1]

إنَّ الشائع في الكلام وُقُوعُ ذلك مَعَ (إنْ) وَحدهَا؛ لكونها أمَّ الباب، وأصل أدوات الشرط. قال ناظر الجيش: "ويستثنى من الأدوات المذكورة (إنْ)؛ فإنَّ الاسم يجوز أن يليها في الكلام؛ لأنَّهَا أمُّ الباب، يعني أنَّها الأصلُ في إفادة معنى الشرط، لكن يشترط أن يكونَ الفعلُ الواقعُ بعد الاسم الذي يَلِيَها ماضيًا، نحو: (إنْ زيدًا أكْرَمْتُهُ أكْرَمَكَ)، كما يقرّر ذلك في باب جوازم الأفعال"[2].

واختلفوا في العامل في الاسم الواقع بعدها، فقال البصريون: فعل محذوف وجوبًا يُفَسِّره المذكور بعده، كما في قوله ﷻ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾[3]، فالتقدير: وإن استجارك أحدٌ، وقال الكوفيون: العامل فيه الفعل المذكور بعده، وقد تقدم عليه، ولا حاجة إلى تقدير فعل، وأبو الحسن الأخفش يعرب (أحد) ونحوه مبتدأً[4].

ب- حذف الشرط والجواب:

---

(1) البيت في المقتضب ٢/٧٦، والبديع في علم العربية ١/٦٣٦، وشرح التسهيل ٤/٧٥، وهمع الهوامع ٢/٥٥٣.

(2) تمهيد القواعد ٤/١٦٧٥.

(3) سورة التوبة – من الآية ٦.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٥٧.

يحذف الشَّرْط وَالْجَوَاب مَعًا إذا كانت أداة الشرط (إِنْ) دون سَائِر الأدوات؛ فلا يجوز مع غيرها. واختصت بذلك؛ لأَنَّهَا أمُّ الْبَاب وأصلُه، ولأَنَّهُ لم يرد فِي غَيرهَا. قَالَ الرَّاجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْحَيِّ يَا سَلْمَى وإِنْ ∴ كَانَ فَقِيرًا مُعْدمًا قَالَتْ وإِنْ[1]

أَي : وَإِن كَانَ كَمَا تَصِفِينَ فزوجنيه .

وقول القائل: (لا آتي الأميرَ؛ لأَنَّهُ جائرٌ)، فيقال: (ائْتِهِ وإِنْ)، والشرط والجزاء محذوفان معًا؛ لفهم المعنى؛ لأنَّ المراد: وإِنْ كانَ جائِرًا فَأْتِهِ.

وكذلك قول القائل: (لا أُصلِّي خلفَ فلانٍ؛ لأَنَّهُ أعمى)، فيقال: (صَلِّ خَلْفَهُ وإِنْ)، والشرط والجواب محذوفان معًا؛ لفهم المعنى؛ لأنَّ المراد: وإِنْ كان أَعْمَى فصَلِّ خَلْفَهُ[2].

*****

*

---

(1) فالشاهد في قوله: (قالت وإِنْ) حيث حذف الشرط والجزاء معًا؛ لفهم المعنى؛ لأن التقدير: وإن كان فقيرًا معدمًا قَبِلْتُه.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/٢٦٤، وتمهيد القواعد٩/٤٣٨٠، وهمع الهوامع٢/٥٦٢.

الخاتمة

الحمد لله على ما وَفَّقَ وهدى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آل بيته ومن بهداهم اقتدى، وبعد...

ففي ضوابط العربية آياتٌ عُظْمَى من الجلال، ومواطن شتى ينبعث منها الجمال، من تَبَصَّرَها من أهلها امتلكه السِّحْر الحلال؛ فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-: أَنَّهُ قَدِمَ رَجُلانِ مِنَ المَشْرِقِ فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا، أَوْ: إِنَّ بَعْضَ البَيَانِ لَسِحْرٌ"(١).

وفيما سبق الْتُقِطَتْ إحدى وعشرين قيمةً من القيم الأخلاقية في نحونا العربي التقاطًا هادفًا، وقد بدت فيها الأمور الآتية:

- جلالُ العربية، وبهاؤها، ونقاؤها، وروائعها الإنسانيَّةُ الكامنةُ فيها- أمورٌ يَلْحَظُها المُتَأمِّلُ الحصيفُ، ويستشعرها الدَّارسُ الدَّرِبُ فيما وضعه أئمتنا عبر التاريخ اللغويّ، من قواعد حاكمة، وضوابط مُوَجِّهة، استنبطوها من الكثرة المطلقة من كلام العرب التي جرت على مَهْيَعٍ واحدٍ، منذ أنْ وضَعَ أساس علم العربية، ونَهَجَ سبيلَهُ شيخنا الأول أبو الأسود الدؤليّ رضي الله عنه إلى أن استوى هذا العلمُ الجليلُ على سوقه.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب إنَّ من البيان لسحرًا، ح رقم٥٧٦٧.

– للغة العربية رسالةٌ أدبيَّةٌ ساميةٌ في المجتمعات التي تنطق بها، وتلتزمها في المحاورات والمحاضرات والمكاتبات مُعْتَزَّةً بها؛ ففيها توجيهٌ للأفراد نحو الأخلاق الراقية، ونهيٌ لهم عن الأخلاقِ الساقطة.

– اتساق ضوابط اللغة الشريفة مع ما قررته الشريعة من مبادئ، وأمرت به، ومنه النزول على رغبة المعارضة القوية البناءة، والحفاظ على الكليات الخمس: النفس، والعقل، والنسل، والمال، والدين.

– مراعاة قواعد اللغة الحكيمة لكلِّ ما هو مقدسٌ شرعًا؛ فلم يَجْرِ عليه ما يَجْرِي على غيره من أحكامٍ لا تتناسب وقدسيته المعتبرة في الشريعة الغراء.

وصار من اللازم علينا التنبيه على أمرين:

أولهما: الاعتزاز بلغتنا الشريفة، واستشعار جمالها وجلالها، كما فعل ابن جني فيلسوف العربية من قبل؛ فقد ذكر أَنَّهُ إذا تَأَمَّلَ حالَ هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وَجَدَ فيها من الحكمةِ والدقَّة والإرهافِ والرِّقَّة ما يَملك عليه جانبَ الْفِكْرِ حتى يكادُ يصلُ به إلى غاية السِّحْر[1].

(1) ينظر: الخصائص ١/٤٨.

والآخر: القيام بالواجب علينا تجاه تراثنا العربي اللغويّ دراسةً وتدريسًا، وتحقيقًا وتدقيقًا، وتيسيرًا وتهذيبًا، وتفاعلاً مع المستجدات مناقشةً وتأصيلاً ونقدًا بنَّاءً.

واللهَ ﷻ أسألُ الهدايةَ والرشادَ، وأستمنحه الإخلاصَ في جميع الأقوال والأفعال، وأنشده الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته ما تعاقب الملوان.

*****

*

أهم المصادر والمراجع

- الأصول فى النحو لابن السراج، تح د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

- البديع في علم العربية لابن الأثير، تح د/فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح د/عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

- تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، تح د/أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تح د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تح/محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

- تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تح/إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح د/علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح د/عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- الخصائص لابن جني، تح/محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

- شرح التسهيل لابن مالك وابنه، تح الدكتورين/عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح/سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق د/يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ١٩٧٨م.

- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تح/محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د/عبد المنعم هريدى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- شرح المفصل لابن يعيش، الناشر: عالم الكتب- بيروت، ومكتبة المتنبى- القاهرة (بدون تاريخ).

- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تح/محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي، تح د/ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.

- كتاب سيبويه، تح/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء الملك المؤيد،دراسة وتحقيق د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان٢٠٠٠م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تح/ على النجدى ناصف وأخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

– مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة (بدون تاريخ).

– المخصص لابن سيده، الناشر: دار الكتاب الإسلامى، القاهرة (بدون تاريخ).

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

– المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تح د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

– المقتضب للمبرد، تح د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

– النشر فى القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

– همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).

*****

*

فِهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ

الموضوع	الصفحة
الْمُقَدِّمَةُ	٣
الْقِيمَةُ الأُولَى: التَّحَلِّي بِالأَوْصَافِ الْجَمِيلَةِ	١١
الْقِيمَةُ الثَّانِيَةُ: الْوَفَاءُ لأَهْلِ الصُّحْبَةِ السَّالِفَةِ	١٧
الْقِيمَةُ الثَّالِثَةُ: أَدَبُ الْحِوَارِ	٢٤
الْقِيمَةُ الرَّابِعَةُ: حَقُّ الْجِوَارِ	٣١
الْقِيمَةُ الْخَامِسَةُ: مُصَاحَبَةُ الأَخْيَارِ	٤٠
الْقِيمَةُ السَّادِسَةُ: إِنْزَالُ الأَشْيَاءِ مَنَازِلَهَا	٤٨
الْقِيمَةُ السَّابِعَةُ: إِعْطَاءُ الْمُحْتَاجِ مَا يَكْفِيهِ	٥٥
الْقِيمَةُ الثَّامِنَةُ: الأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ	٦٠
الْقِيمَةُ التَّاسِعَةُ: الأَخْذُ بِيَدِ الضَّعِيفِ	٦٨
الْقِيمَةُ الْعَاشِرَةُ: الْمَشْغُولُ لا يُشْغَلُ	٧٥
الْقِيمَةُ الْحَادِيَةَ عَشَرَةَ: الإِصْلاحُ بَيْنَ الْمُتَنَازِعَيْنِ	٨٠
الْقِيمَةُ الثَّانِيَةَ عَشَرَةَ: الْمُتَضَادَّانِ لا يَجْتَمِعَانِ	٨٦
الْقِيمَةُ الثَّالِثَةَ عَشَرَةَ: تَرْكُ الْكَلامِ بِمَا لَيْسَ يَقِينًا	٩٠
الْقِيمَةُ الرَّابِعَةَ عَشَرَةَ: صِيَانَةُ اللِّسَانِ	٩٢
الْقِيمَةُ الْخَامِسَةَ عَشَرَةَ: حِفْظُ النَّفْسِ	٩٤
الْقِيمَةُ السَّادِسَةَ عَشَرَةَ: الْمُعَارَضَةُ الْقَوِيَّةُ بَنَّاءَةٌ	٩٦

الْقِيمَةُ السَّابِعَةَ عَشَرَةَ: الْمَنْعُ مِنَ الْقِيَاسِ لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ	١٠٢
الْقِيمَةُ الثَّامِنَةَ عَشَرَةَ: الثَّبَاتُ عَلَى المبَادِئِ	١٠٨
الْقِيمَةُ التَّاسِعَةَ عَشَرَةَ: الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	١١٣
الْقِيمَةُ الْعِشْرُونَ: الْحَلِفُ باللَّهِ ﷻ فقط	١١٥
الْقِيمَةُ الْحَادِيَةُ والْعِشْرُون: إِكْرَامُ الأُمَّهَاتِ	١١٩
الصورة الأولى: إكرام العربية أمهات الأسماء والأفعال	١٢٠
الصورة الثانية: إِكْرَامُ الْعَرَبِيَّةِ أُمَّهَاتِ الْحُرُوفِ	١٣٢
الخاتمة	١٦١
أهم المصادر والمراجع	١٦٤
فِهْرِسُ الْمُحْتَوَيَاتِ	١٦٩